جمهورية مصر العربية
المركز القومي
للبحوث التربوية والتنمية
شعبة
السياسات التربوية




# تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية

رئيس الفريق البحثي
أ.د / سعيد جميل سليمان

مدير المركز
أ.د/ جيهان كمال محمد

٢٠١٠




المركز القومي

للبحوث التربوية والتنمية

# تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني

# في مواجهة المشكلة السكانية

**إعداد**

**أ.د. سعيد جميل سليمان**

أستاذ التربية المقارنة – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

**مدير المركز**

**أ.د. جيهان كمال محمد**

---

القاهرة: يونيو ٢٠١٠

مصر. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية
/ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
إعداد سعيد جميل سليمان.- القاهرة ٢٠١٠.

٢٢٨ ص، ١٧,٥ × ٢٥سم

تدمك ٨ ٢٨٨ ٣١٧ ٩٧٧ ٩٧٨
رقم الإيداع ٢٠١٠/١٥١٢٠.
١ - السكان - مشاكل اجتماعية.
٢ - الكثافة السكانية.
أ- سليمان ، سعيد جميل (معد) .
ب- العنوان / تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية / ٣٦٣.٩.

## ﴿تقديم الدراسة﴾

في خضم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المجتمع المصري أخذ الكثير من المسئولين ورجال الفكر والباحثون والخبراء في تناول التغيرات الحادثة في هذا المجتمع لمحاولة للوقوف على الأسباب التي تقف ورائها، وإيجاد السبل الكفيلة بالتقليل من سلبياتها على مسيرة التنمية.

والمتتبع للرؤية التي طرحتها الأجهزة الرسمية في مصر على مدى العقود الثلاثة الأخيرة يلحظ تركيز الخطاب السياسي على تحميل المشكلة السكانية القدر الأكبر من المسئولية عن العديد من السلبيات والاختناقات، والتحذير من تداعياتها المستقبلية. وتكرَر في خطب السيد رئيس الجمهورية إلى الأمة التحذير من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية التي تلتهم عائد التنمية أولاً بأول، ومن ثم لا تتيح الفرصة لتشعر الجماهير المصرية بأثر ما تبذله الدولة من جهود، وما تضطلع به من مشروعات. وقد وصل الحال أن يؤكد السيد الرئيس في خطابه عام ١٩٨٩ بأن "كل الآثار السلبية المعوقة لعملية التنمية إنما تنتج من استمرار تزايد السكان في مصر بالمعدلات الحالية.....". وكان استمرار المعدلات على ارتفاعها دون تحسن ملحوظ، مدعاة أن تدعو مؤسسة الرئاسة لعقد مؤتمر قومي للمشكلة السكانية (٢٠٠٨)، وفي أعقاب المؤتمر طالب الرئيس في فبراير ٢٠٠٩ بضرورة حشد جهود كافة المؤسسات والفئات في مصر للبحث في كيفية تفعيل المواجهة المنشودة للمشكلة السكانية قبل أن تقضي على الأخضر واليابس في مصر.

وانطلاقًا من حرص المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية على أن تلقى قضايا التنمية ما تستحقه من اهتمام في الجهود البحثية، فقد أدرج في خططه العوائق التي تقف دون تفعيل دور مؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، والأساليب الكفيلة بتفعيل الدور لكي توضع الحصيلة أمام صانعي القرار للمساعدة في دفع جهود المواجهة قدمًا إلى الأمام، ثم رؤى ألا تكتفي الدراسة بالتصدي لتفعيل دور مؤسسات التعليم وحدها، فأضيفت إليها مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني حيث تمثل هذه المؤسسات الثلاث معًا أضلاع مثلث المواجهة المأمولة.

وتأتي الدراسة الحالية حول تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية استكمالاً لدراسة ميدانية اضطلع بها المركز عام ٢٠٠٣ لاستجلاء الدور وتحليله وصولاً إلى التفعيل المنشود. وتخصص الدراسة الحالية فصلاً لتحليل الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية بالاستناد إلى كل بعد من أبعادها الثلاثة: المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، وسوء التوزيع الجغرافي للسكان، وتدني الخصائص السكانية. وقد اهتمت الدراسة بتخصيص فصل آخر لاستجلاء آفاق الدور المنوط بكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث بالنسبة للقضية السكانية، والذي مهد بدوره لفصل ثالث خصص لتحليل التحديات وأوجه القصور التي تواجه كل من المؤسسات الثلاث في أداء دورها تجاه المشكلة السكانية، وخصص الفصل الرابع والأخير لتناول مقترحات تفعيل دور كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث، واجتهدت الدراسة أن تأتي معظم المقترحات إجرائية تبين كيفية تحقيقها عمليًا في السياق المصري القائم حتى تسهل الطريق أمام صانعي القرار في التصدي للمشكلة.

***والله الموفق إلى سواء السبيل،،***

**مدير المركز القومي**
**للبحوث التربوية والتنمية**

**أ.د. جيهان كمال محمد**

## فهرس الدراسة

# الفصل الأول

## المشكلة السكانية في مصر والفعالية المفتقدة في مواجهتها

# الفصل الأول

## المشكلة السكانية في مصر والفعالية المفتقدة في مواجهتها

مقدمه :

يهدف الفصل إلى إيضاح أبعاد المشكلة السكانية في مصر في الوقت الراهن، وإبراز الفعالية المفتقدة في مواجهتها بعد انقضاء خمسة عقود على اعتراف الدولة بما تمثله من خطورة منذ أن نص ميثاق العمل الوطني (١٩٦١)، بأن "التزايد السكاني يعد أكبر عقبة تواجه المصريين في محاولاتهم لرفع مستوى الإنتاج في بلادهم في فاعلية وكفاية ...".

وإذا كانت "**فعالية المواجهة**" هي كلمة السر التي تدور حولها الدراسة بكل فصولها، فإن الفصل الحالي يتصدى لمحاولة تقديم الإجابة عن سؤالين رئيسيين:

ما أبعاد المشكلة السكانية في مصر، وهل كانت مواجهتها على مدى الفترة الماضية بالدرجة المأمولة من الفعالية حتى توصلنا إلى ما نحن فيه اليوم؟ وتوضح نتائج العديد من الدراسات أنه لو كانت قد تحققت لمصر بالفعل مواجهة فعّالة كافية لتحقيق متطلبات التنمية، لم يكن ثمة داع لمحاولة البحث في "تفعيل دور مؤسسات كالتعليم والإعلام والمجتمع المدني" من أجل مواجهة المشكلة.

ويقوم التناول في هذا الفصل على أساس الافتراض، الذي تدعمه الإحصاءات ونتائج الدراسات والتقارير، بأن الجهد المبذول في المواجهة لم يكن بالقدر الكافي من الفعالية. ويتم اتخاذ الواقع السكاني الحالي في المجتمع المصري بكل ما يكتنفه من إشكاليات، أساسًا نتعرف من خلاله على تحقق فعالية المواجهة من عدمه.

لكن هذا الأمر يبرز بدوره الحاجة للاستناد إلى أساس منهجي تستهدي به المعالجة. وفي هذا الصدد تمثل الأبعاد الرئيسية الثلاثة للمشكلة السكانية أحد البدائل المقبولة للاستدلال على الفعالية المفتقدة.

وفي إطار الموضوع الرئيس للدراسة، والمتركز حول تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية، يمثل الفصل الحالي التمهيد الضروري الذي نعبر من خلاله من المنظور العام لتناول مواجهة المشكلة السكانية، إلى المعالجة الأكثر تحديدًا، والمتعلقة بأدوار مؤسسات بعينها وهو ما تركز عليه باقي فصول الدراسة.

**وهناك ثلاثة اعتبارات تحكم التناول في هذا الفصل:**

**الأول:** حتمية المزج في المعالجة بين أبعاد المشكلة السكانية، وفعالية مواجهتها، بسبب صعوبة تناول فعالية المواجهة بغير أن يكون لها ظهير في التناول يتم على أساسه إيضاح الفعالية. ويتمثل هذا الظهير في الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية، والتي تدور حول المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، وخلل التوزيع السكاني، وتدني الخصائص السكانية.

**الثاني:** أن استكشاف فعالية المواجهة بالنسبة للمشكلة السكانية، شأن غيرها من المشكلات المجتمعية، تكتنفه صعوبات عديدة؛ فليست "الفعالية" بالأمر الهين الذي يسهل تلمسه أو التوصل إليه على نحو بسيط ومباشر، حيث تدخل فيه عشرات العوامل ما بين اجتماعية واقتصادية وثقافية، وتشتبك في إطاره العديد من علاقات التأثير والتأثر بين كل عامل منها وغيره خاصة وأن بعض عوامله يدخل في إطار الموروث الثقافي، وما يحمله في ثناياه من توجهات سلوكية تعتمل في وجدان الأفراد أنفسهم، ويصعب سبر أغوارها. ومن هنا كان التعرف على الفعالية المتحققة من خلال ما يتوافر من مؤشرات إحصائية وغيرها حول الوضع القائم.

**الثالث:** أنه برغم تركيز الفصل على تلمس أوجه القصور في المواجهة التي تحققت للمشكلة السكانية في مصر، إلاّ أنه من الضروري كذلك، الوقوف على ما تحقق من إيجابيات في مسيرة مواجهة المشكلة السكانية حتى تتحقق المعالجة الموضوعية والمتوازنة للموضوع. كما يتطلب الأمر أن يلتفت الفصل في سياق المعالجة، إلى المعدلات التي حققتها مجتمعات أخرى في مجال مواجهة المشكلة السكانية دون إغفال للتفاوت بينها بسبب القوى والعوامل الثقافية التي تتفاعل في كل منها، وتحقق لكل مجتمع تفرديته.

كما تتضح الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية في مصر بربط المعدلات التي تحققت، بالدعم الذي شهدته الفترة المنقضية على طريق المواجهة وبالأخص تأييد القيادة السياسية منذ صدور ميثاق العمل الوطني(١٩٦١)، الذي قرع جرس الإنذار محذرًا من خطورة التقاعس عن مواجهة المشكلة السكانية، وما أعقبه من صدور السياسة القومية للسكان(١٩٧٣)، والتي كان هدفها الرئيس خفض معدل المواليد الخام من ٣٤ مولودًا في الألف عام ١٩٧٣ إلى ٢٤ مولودًا في الألف عام ١٩٨٢. وفي النصف الثاني من عقد السبعينيات أصبحت الأنشطة الخاصة بتنظيم الأسرة، كما يشير المسح الصحي(٢٠٠٥) أفضل بناء وهيكلة وإدارة، وأصبحت الأهداف أكثر وضوحًا على المستوى القومي المحلي، كما تحسنت جودة برامج الإعلام والتعليم والاتصال.*[(١)] أما عقد الثمانينيات، فقد شهد انعقاد المؤتمر الاقتصادي (١٩٨٢)، والمؤتمر القومي للسكان (١٩٨٤)، الذي أعقبه تشكيل المجلس القومي للسكان (١٩٨٥) برئاسة السيد رئيس الجمهورية لفترة قصيرة أوكل بعدها إلى رئيس الوزراء، ثم أعقبها صدور السياسة القومية للسكان (١٩٨٦). وشهد عقد التسعينيات إنشاء وزارة دولة لشئون السكان والأسرة (١٩٩٣)، والتي ألغيت (١٩٩٦)، لكن شهد العقد الأخير إعادة وزارة الأسرة

والسكان (٢٠٠٨). وتوالى عقد المؤتمرات حول المشكلة، كان أبرزها "المؤتمر القومي للسكان" (٢٠٠٨)، الذي دعا إليه السيد رئيس الجمهورية.

وكان المأمول أن تحقق مواجهة المشكلة السكانية طفرة تتكافىء مع الاهتمام القومي بتطويق المشكلة، وبخاصة في العقدين الماضيين، إلاّ أن ذلك لم يتحقق، حيث أظهرت نتائج التعداد السكاني الأخير(٢٠٠٦) ثبات مستويات الزيادة في عدد السكان بالداخل خلال الفترة من (١٩٨٦-١٩٩٦) مسجلة ٢٢,٩% قبل أن تهبط هبوطًا طفيفًا إلى ٢٢,٤% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦). وقد رأى المسئولون أن تواضع ما تحقق دليل على ضعف فعالية مواجهة المشكلة السكانية متخذين من تلك المعدلات مؤشرًا على عدم التراجع، "ويطرح العديد من التساؤلات حول كفاءة برامج السكان وتنظيم الأسرة خلال الفترة السابقة".[٢]

## الفعالية التي تحققت بالنسبة للأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية

### أولاً: بالنسبة لمواجهة المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية:

**يستند تناول هذا البعد إلى منظورين:** يركز أولهما على الفعالية المتحققة من المنظور "الكمي"، بينما يركز الثاني على المنظور "الكيفي". لكن ثمة محاذير تكتنف هذا التصنيف، وتتمثل في الصعوبة البالغة أمام تحقيق فصل صارم بين كل منظور منها والآخر لما بينهما من تداخل وتشابك يصعب تجنبه. ورغم التسليم بالصعوبة المشار إليها، فإن الأخذ بهذا التصنيف يتم من قبيل تسهيل المعالجة.

### (١) فعالية المواجهة من المنظور الكمي:

تدلل الكثير من الأدبيات على ضعف فعالية ما تحقق في مواجهة المشكلة السكانية في مصر بالاستشهاد بإحصاءات التعدادات السكانية المتتالية، وما تحمله في طياتها من مؤشرات تثبت أرقامها العجز عن تحقيق خفض مؤثر في معدلات الزيادة السكانية في الفترة البينية بين كل تعداد سكاني والذي يليه، والعجز عن

تحقيق الانحسار المأمول، وسجل متوسط معدل النمو السكاني ارتفاعًا مطردًا في غالبية التعدادات السكانية المتعاقبة التي أجريت منذ منتصف القرن العشرين باستثناء بعض التذبذب، وبخاصة في عقدي الستينيات والثمانينيات، حيث سجل المعدل ٢,٥٢ في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ ثم هبط بشكل ملحوظ إلى ١,٩٢ للفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ ليتابع بعدها صعوده السريع إلى ٢,٧٥ في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ قبل أن يسجل هبوطًا، مرة أخرى، إلى ٢,٠٨ للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، ليصل مؤخرًا إلى ٢,١% للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦.*[٣] وفي حين واصل متوسط معدل النمو ارتفاعًا في الحالة المصرية إلى حوالي ٢% خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣، لم يتعد المعدل في بلاد نامية أخرى خلال الفترة ذاتها ١,١% في تونس، ١,٢% في إيران، ١,٣% في أندونيسيا.*[٤] وبرغم ما توحى به المقارنة السابقة من وضوح التردي في فعالية مواجهة المشكلة السكانية، فيجب عدم المبالغة في "جلد الذات"، أو المقارنة الانتقائية بمجتمعات بذاتها عند رسم الصورة، حيث يقترب المعدل في مصر من معدل البلدان النامية عمومًا وهو (٢,١%)، مع الأخذ في الاعتبار أن ارتفاع معدل الزيادة في مصر يرجع إلى انخفاض معدل الوفيات عنه في أفريقيا، مثلاً.*[٥] وقد حسب سمير نعيم أحمد (١٩٩٣) أن البلدان العربية الأقل نموًا من مصر، أكثر ارتفاعًا في معدلات وفياتها وفي معدلات مواليدها، وبالتالي في معدل تزايد سكانها. وضرب عدة أمثلة لذلك بالسودان (٤,٧-١,٧=٣)، والجزائر (٤,٦-١,٤=٣,٢) وعمان (٤,٨-١,٧=٣,١)، واليمن الشمالية (٤,٨-١,٩=٢,٩).*[٦]

وقد صاحب معدل النمو السكاني في مصر ارتفاع متسارع في إجمالي السكان من ٢٦,٠٨٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٣٠,٦٢٦ مليون نسمة عام ١٩٦٦ إلى ٣٦,٦٢٦ عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٢٥٤ عام ١٩٨٦ ثم إلى ٥٩,٣١٣ مليون في ١٩٩٦ وبلغ عدد السكان نحو ٦٥,٣ مليون نسمه عام ٢٠٠١ ثم ٦٧,٦ مليون عام ٢٠٠٢ وإلى ٧٢,٥ مليون عام ٢٠٠٦.

ويتضح مدى تسارع النمو السكاني في مصر بالنظر إلى ما استغرقه إضافة ١٠مليون جديدة من السكان، فقد تطلب الأمر ١٦عامًا تطلبها ارتفاع عدد السكان من ٢٠مليون عام ١٩٥٠ إلى ٣٠مليون عام ١٩٦٦، لكن إضافة الملايين العشرة التالية لم تتطلب سوى ١٣عامًا فقط، لينتقل العدد إلى ٤٠مليونًا عام ١٩٧٩. وتوالى بعد ذلك انخفاض الفترة ليتحقق في ٨ سنوات فقط، حيث تحققت بالفعل خلال الأربع والعشرين عامًا الماضية (١٩٧٩-٢٠٠٤) زيادة سكانية بلغت ٣٠مليونًا ليصل السكان عام ٢٠٠٤ إلى ٧٠مليون قبل أن يرتفع إلى نحو ٨٠مليون عام٢٠٠٩.

وعند تناول الفعالية المتحققة في مواجهة المشكلة السكانية، يبرز أمران لابد من مراعاتهما: يدور الأول حول عدم الاقتصار في تحليل أبعاد المشكلة السكانية على المعدل الإجمالي للزيادة السكانية الذي يسهل معه اختزال المشكلة في أرقام ومعدلات كلية قد تريح الباحث في استنتاجاته، لكنها لا تتيح استكشاف ما تخفيه ورائها من جوانب لها دلالاتها الهامة، وإسقاطاتها على فعالية الجهود المبذولة في مواجهة هذه المشكلة القومية. ويمكن أن يدخل في إطار "الجوانب" المشار إليها أمورًا لها ارتباطها بالزيادة الطبيعية، ومعدلات التوسع في خدمات تنظيم الأسرة، والمعدل الإجمالي للإنجاب، وما يرتبط به من جوانب مثل الفجوة الإنجابية، والفروق بين المناطق الجغرافية المختلفة في معدلات الإنجاب، والذي يمكن أن يضع يدنا على مواطن عديدة للخلل يصح التركيز عليها في مواجهة المشكلة السكانية.

ومن الجهة الأخرى، لا تتيح المعدلات الإجمالية استكشاف جوانب ضرورية أخرى لاستكمال الصورة، فالسعي للوصول إلى معدل طفلين/أسرة يقتضي التعرف على الترتيب الذي يحمله كل مولود في عداد الأسرة المصرية مما يستدعي، في الحالة المصرية، أن نميز بين من يولدون من أطفال يدخلون في نطاق

المعدل المقبول، عندما يكون ترتيب الطفل المولود هو الأول أو الثاني مثلاً، عن أعداد الأطفال الذين يتخطون المعدل المقبول، ويدخلون في ترتيب الطفل الرابع والخامس والسادس. كذلك لا يمكن إغفال الارتباط بين المعدل الإجمالي للإنجاب وفترة الخصوبة للمرأة (٣٥-٤٩عامًا)، وهى الفترة التي تحدد القدرة الإنجابية لكل سيدة، كما يفتح قضية أخرى تتمثل في التعرف على معدل الفترة المنقضية بين إنجاب كل طفل وبين الذي يليه، والتي يطلق عليها البعض "فترة المباعدة".*(٧)
ونتناول في القسم التالي هذه الجوانب بشيء من التفصيل.

**أ) الزيادة الطبيعية :**

الزيادة السكانية هى الفرق بين إجمالي عدد المواليد وإجمالي عدد الوفيات. وبالتأمل في إحصاءات عدد المواليد منذ منتصف عقد الثمانينيات وحتى اليوم، يمكن أن نلحظ تقدمًا في فعالية المواجهة حيث تحقق خفض للمواليد بشكل متوالي استمر خلال عقد التسعينيات، لكن سرعان ما تحول هذا التقدم إلى ما يقرب من الثبات، بل والانتكاس مرة أخرى، إلى المعدلات المرتفعة مع مطلع القرن الحادي والعشرين خلافًا لكل التوقعات كما يتضح من أرقام الجدول، والذي وجد فيه أحد التقارير (سبتمبر٢٠٠٣) انتكاسًا **"يدعو إلى القلق، وينذر بعدم تحقيق أهداف السياسة السكانية، ومن ثم الوصول بأعداد السكان إلى حدود غير آمنه".***(٨)

| السنة | عدد المواليد بالألف | السنة | عدد المواليد بالألف |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٦ | ١٩٠٨ | ١٩٩٦ | ١٦٦٢ |
| ١٩٨٧ | ١٩٠٢ | ١٩٩٧ | ١٦٥٥ |
| ١٩٨٨ | ١٩١٣ | ١٩٩٨ | ١٦٨٧ |
| ١٩٨٩ | ١٧٢٣ | ١٩٩٩ | ١٦٩٣ |
| ١٩٩٠ | ١٦٨٧ | ٢٠٠٠ | ١٧٥٢ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٩٩١ | ١٦٣٧ | ٢٠٠١ | ١٧٤١ |
| ١٩٩٢ | ١٤٩٧ | ٢٠٠٢ | ١٧٦٧ |
| ١٩٩٣ | ١٦٠١ | ٢٠٠٣ | ١٧٧٧ |
| ١٩٩٤ | ١٦١١ | ٢٠٠٤ | ١٧٨٠ |
| ١٩٩٥ | ١٦٠٥ | ٢٠٠٥ | ١٨٠٠ |

ومن الممكن أن يرتبط ما سبق بالتقدم الحادث في الخدمات الصحية والأساليب العلاجية، وما تتمخض عنه من آثار، فتبين إحصاءات الوفيات انخفاضًا واضحًا في الفترة من ٤٦٦ ألف عام ١٩٨٧ إلى ٣٩٣ ألف عام ١٩٩٠ ثم إلى ٣٨٠ ألف عام ١٩٩٣ قبل أن يعاود الارتفاع إلى أكثر من ٤٠٠ ألف منذ عام ١٩٩٩ وإن ظل أقل من التطور الحادث بالنسبة لعدد المواليد. وكانت النتيجة استمرار الارتفاع في الزيادة السنوية للسكان، والتي قفزت من ١,٢٨٢ مليون نسمه فقط في عام ١٩٩٦ إلى ١,٤٢٤ مليون نسمه عام ٢٠٠٦.

ويتأثر انخفاض الوفيات في مصر، بوجه الإجمال، بما تحقق من خفض لمعدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٨٢ لكل ألف من المواليد عام ١٩٨٨ إلى ٣٣ فقط لكل ألف عام ٢٠٠٣. وبالمثل انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من ١١٠ حالة لكل ألف من الأطفال إلى ٤١ حالة فقط عام ٢٠٠٣. وقد اعتبرت بعض الدراسات ما تحقق واحدًا من النتائج الإيجابية للبرنامج القومي للسكان وتنظيم الأسرة، ورفع المخصصات المالية له بحوالي ٤٠٠% منذ نهاية الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٣.

ويستدعي الانتباه ما حققه انخفاض الوفيات على مدى العقود الأربعة الماضية من تأثير على ارتفاع توقع الحياة. ويمثل توقع الحياة عند الميلاد متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الطفل المولود في عام معين طوال حياته. وقد ارتفع توقع الحياة عند الميلاد بمقدار ١٩عامًا للإناث و ١٦,٨ عامًا للذكور خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٤.(٩)*

ب) المعدل الكلي للإنجاب :

إن المعدل الكلي للإنجاب هو عدد الأطفال الذي تنجبه السيدة بنهاية حياتها الإنجابية. ويعتبر المعدل الإجمالي للإنجاب مؤشرًا له دلالته يمكن التعرف من خلاله على فعالية مواجهة المشكلة السكانية حيث يكون انخفاضه دالاً على مستوى نجاح مواجهة المشكلة السكانية في تحقيق أهدافها. وقد احتفى تقرير المسح السكاني الصحي(٢٠٠٥) بإبراز التقدم الملحوظ الذي تحقق، حيث انخفضت معدلات الإنجاب في مصر أكثر من مولودين خلال فترة الخمس وعشرين عامًا الماضية من ٥,٣ مولود عام ١٩٨٠ إلى ٣,١ مولود عام ٢٠٠٥.*(١٠) ويبين الجدول التالي التطور المتحقق في خفض معدل الإنجاب الإجمالي:*(١١)

معدل الإنجاب الكلي ونسب الاستخدام خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥

| السنوات | معدل الإنجاب الكلي | نسب ممارسة تنظيم الأسرة % |
|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٥,٣ | ٢٤,٢ |
| ١٩٨٤ | ٤,٩ | ٣٠,٣ |
| ١٩٨٨ | ٤,٤ | ٣٧,٨ |
| ١٩٩٢ | ٣,٩ | ٤٧,١ |
| ١٩٩٥ | ٣,٦ | ٤٧,٩ |
| ٢٠٠٠ | ٣,٥ | ٥٦,١ |
| ٢٠٠٣ | ٣,٢ | ٦٠,٠ |
| ٢٠٠٥ | ٣,١ | ٥٩,٢ |

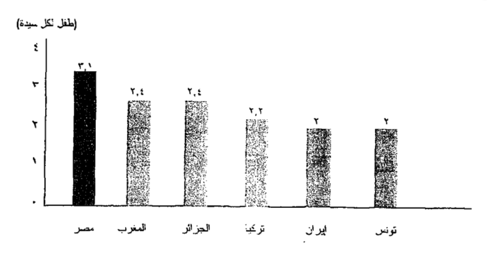
وبحساب المعدلات على أساس فترات زمنية (وليس نقاط زمنية)، فإن معدل الإنجاب الإجمالي في مصر حقق انخفاضًا ملحوظًا من ٥,٧ طفل لكل أسرة خلال الفترة(١٩٧٠-١٩٧٥) إلى ٣,١ طفل لكل سيدة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) بانخفاض بلغ ٢,٦ طفل / سيدة .

لكن هذا الانخفاض الجيد الذي يستحق الإشادة على مدى الـ ٢٥عامًا لم يستمر على نفس الوتيرة طوال الفترة كلها، حيث تخلله تذبذب يمكن أن نتبينه من الدراسة التي قام بها الشيمي (٢٠٠٨)، وحسب فيها التقدم الحادث في خفض المعدل الكلي للإنجاب واستهدف بذلك لفت الانتباه إلى الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية، وتحري أسباب البطء في خفض معدلات الزيادة السكانية، فبينما حقق معدل الإنجاب الكلي انخفاضًا ملحوظًا قدره ١,٢ طفل في الفترة من (١٩٨٠-١٩٩٠) من ٥,٣ طفل/سيدة إلى ٤,١ طفل/سيدة، فإن هذا التقدم لم يستمر بنفس الوتيرة على مدى العقد التالي (١٩٩٠-٢٠٠٠) والذي شهد كبوة ملحوظة لم يحقق خلالها انخفاضًا إلا بمقدار ٠,٦ طفل/سيدة، فتراجع المعدل من ٤,١ طفل/سيدة إلى ٣,٥ طفل/سيدة فقط. وأظهرت الدراسات استمرار الانخفاض في معدل الإنجاب الكلي بوصوله إلى ٣,١ طفل/سيدة للفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٥)،*(١٢) ومن جهة أخرى، ورغم ما تحقق، فبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن فعالية المتحقق في مصر في هذا المجال أقل من غيرها ليس فقط بالنسبة للوقت الراهن بل وفي التوقع المستقبلي.

وتبدو المفارقة واضحة بمقارنتها بالفعالية التي حققتها العديد من البلاد الصديقة والشقيقة مثلاً، والتي كانت تعاني مثل مصر من ارتفاع متوسط عدد الأطفال لكل سيدة حتى وصلت لديهم من ٥,٦ إلى ٦,٥ طفل خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)، لكن الآخرون أمكنهم تحقيق فعالية في خفض معدلات الإنجاب المرتفعة بحلول منتصف العقد الأول من القرن ٢١ يفوق ما تحقق لمصر، كما نتبين من الجدول.*(١٣)

| البلد | معدل عدد الأطفال لكل سيدة |
|---|---|
| مصر | ٣,١ |
| تونس | ٢ |
| إيران | ٢ |
| المغرب | ٢,٤ |
| الجزائر | ٢,٤ |
| تركيا | ٢,٢ |

ومن الأمور الدالة على ضعف فعالية مواجهة المشكلة السكانية في مصر بالمقارنة بغيرها، أن ما تعتبره مصر أملاً تحشد له جهود كافة المؤسسات والمنظمات كهدف للإستراتيجية القومية للسكان (٢٠٠٢-٢٠١٧)، قد تخطته العديد من الدول المدرجة بالجدول. وعند إجراء التقييم العام لفعالية المتحقق في المواجهة في مصر منذ ١٩٧٥، يتضح تدني المتحقق، فحسب الدراسات الإسقاطية لخبراء الأمم المتحدة للفترة (١٩٧٥-٢٠٣٠) يتوقع هبوط متوسط عدد الأطفال للأسرة إلى ١,٩ طفل بالنسبة للمغرب وإيران بينما يتوقع أن يصل هذا المتوسط في مصر إلى ٢,٣، وتتضح المقارنة من الشكل التالي:*(١٤)



**فجوة الإنجاب :**

يتم الاستدلال على فجوة الإنجاب بمقارنة معدل الإنجاب الفعلي بالإنجاب الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة إنجاب السيدات الأطفال المرغوبين فقط.

وفي هذا الصدد؛ أكد تقريرًا المسح الصحي (٢٠٠٠) ، (٢٠٠٥) أن الكثير من السيدات في مصر ينجبن أطفالاً أكثر من العدد الذي يرغبن فيه، وأن الفجوة بين الإنجاب المرغوب فيه، والإنجاب الفعلي واسعة، خصوصًا في ريف الوجه القبلي.

وأورد تقرير المسح الصحي (٢٠٠٥) "أن كل عشر سيدات في مصر ينجبن في المتوسط ٧ أطفال زيادة عن رغباتهن الفعلية، وأن معدل الإنجاب الفعلي والذي يصل حاليًا – كما سبقت الإشارة، إلى ٣,١ طفل/سيدة، بينما يصل متوسط عدد الأطفال المرغوب فيه إلى ٢,٣ طفل/سيدة.*(١٥)

**وهناك عدد من الملاحظات في هذا الشأن :**

١- استخلصت دراسة حديثة (٢٠٠٨) أن العدد الأمثل من وجهة نظر الأسرة المصرية من الأطفال المطلوب إنجابهم ظل ثابتًا على **مدى ١٧ عامًا (من ١٩٨٨ – ٢٠٠٥) برغم حملات التوعية.**

**الفجوة الإنجابية للسنوات من ١٩٨٨–٢٠٠٥*(١٦)**

| السنوات | معدل الإنجاب المرغوب فيه | معدل الإنجاب الفعلي | معدل الإنجاب غير المرغوب فيه | متوسط العدد الأمثل الأطفال المطلوب إنجابهم |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٣,٦ | ٤,٧ | ١,١ | ٢,٩ |
| ١٩٩٢ | ٢,٧ | ٣,٩ | ١,٢ | ٢,٩ |
| ١٩٩٥ | ٢,٦ | ٣,٦ | ١,٠ | ٢,٩ |
| ٢٠٠٠ | ٢,٩ | ٣,٥ | ٠,٦ | ٢,٩ |
| ٢٠٠٣ | ٢,٥ | ٣,٢ | ٠,٧ | ٢,٨ |
| ٢٠٠٥ | ٢,٣ | ٣,١ | ٠,٧ | ٢,٩ |

ويمكن أن يمثل هذا الثبات كبوة لمسيرة تقدم استمرت حتى ١٩٨٨، وهو يجسد التذبذب الذي سبقت الإشارة إليه في مجال المعدل الكلي للإنجاب، وبخاصة عند مقارنته بما تحقق من خفض للمعدل خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٥).

٢- أظهرت دراسات عديدة ارتباط المستوى التعليمي المرتفع بتدني الرغبة الإنجابية، فكلما ارتقت الأم صعدًا في مستواها التعليمي، انخفضت لديها الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال. وهناك اتفاق في نتائج الدراسات في هذا الصدد تدعمه الإحصاءات حول الأمهات الأميات، وتتجه الاستراتيجيات السكانية حتى ٢٠١٧ لمواجهته. لكن ثمة نتيجة صادمة في هذا الشأن توصلت إليها إحدى الدراسات تشذ بها الحالة المصرية عن المتعارف عليه، فقد وجد الشيمي (٢٠٠٨) "أنه باستثناء السيدات الأميات اللائي لم يستكملن تعليمهن أو اللائي وصلن إلى مستويات تعليمية مرتفعة فإن النساء في مصر لديهن نفس الرغبة الإنجابية.....". وقد أرجع عدم الاختلاف في مستوى الرغبة حسب المستويات التعليمية إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث المصريات في النشاط الاقتصادي مما يسهم في ارتفاع مستويات الرغبة الإنجابية.*(١٧)

**الإنجاب المبكر :**

أكد تقرير المسح الصحي (٢٠٠٥) تميز السيدات المصريات بالإنجاب المبكر خلال فترة حياتهن الإنجابية حيث تنجب، في المتوسط، حوالي ١,١طفل ببلوغها ٢٥عامًا، و ٢,١ طفلاً ببلوغها ٣٠عامًا،*(١٨) وتصل نسبة المواليد لأمهات لم يبلغن العشرين من العمر، إلى ١١% من جملة المواليد، أما بالنسبة للإنجاب المتأخر (الذي تكون فيه الأم ٣٥ فأكثر)، فتبلغ ١٠% من جملة المواليد. وكلا النمطين من الإنجاب يقترن بما قد تواجهه الأم من مشكلات صحية سواء خلال فترة الحمل، أو بعد الولادة، أو في التنشئة والتغذية السليمة للأطفال.

وعند مقارنة الريف والحضر، نجد أن ظاهرة الإنجاب المبكر لا تزال قائمة في المجتمع المصري، وهي أكثر شيوعًا في الريف، حيث تصل إلى ١٤%، وتزداد بشكل خاص في ريف الوجه القبلي (١٦%). ويبين الجدول التالي توزيع المواليد حسب عمر الأم وفقًا للمناطق عام ٢٠٠٦:*(١٩)

| المنطقة | أقل من ٢٠ سنة | | ٢٠-٣٤ سنة | | ٣٥ سنة فأكثر | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) |
| مصر | ٢١٦ | ١١,٤ | ١٤٩٨ | ٧٨,٨ | ١٨٦ | ٩,٨ | ١٩٠٠ | ١٠٠ |
| الحضر | ٤٧,٧ | ٦,٩ | ٥٦٠,٢ | ٨١ | ٨٣,٦ | ١٢,١ | ٦٩١,٦ | ١٠٠ |
| الريف | ١٦٨,٣ | ١٣,٩ | ٩٣٧,٨ | ٧٧,٦ | ١٠٢,٤ | ٨,٥ | ١٢٠٨,٤ | ١٠٠ |
| محافظات حضرية | ١٦ | ٥,٩ | ٢٢٤,٧ | ٨٢,٨ | ٣١,٤ | ١١,٦ | ٢٧١,٥ | ١٠٠ |
| حضر الوجه البحري | ٨,٤ | ٦,٦ | ١٠٣,٤ | ٨١,٥ | ١٥ | ١١,٨ | ١٢٦,٩ | ١٠٠ |
| ريف الوجه البحري | ٤٣,٢ | ١٠٩ | ٣٢٢,١ | ٨١,٦ | ٢٩,٩ | ٧,٦ | ٣٩٤,٩ | ١٠٠ |
| حضر الوجه القبلي | ٢٠,١ | ٨,٥ | ١٨٧,٣ | ٧٩,٥ | ٢٨,٣ | ١٢ | ٢٣٥,٧ | ١٠٠ |
| ريف الوجه القبلي | ١٢٢,٥ | ١٥,٨ | ٥٨٤,٢ | ٧٥,٣ | ٦٨,٣ | ٨,٨ | ٧٧٦ | ١٠٠ |
| محافظات حدودية | ٥,٨ | ٦,١ | ٧٦,٤ | ٨٠,٣ | ١٣,٣ | ١٤ | ٩٥,١ | ١٠٠ |

وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج العديد من الدراسات حول ظاهرة الزواج المبكر، وبخاصة في الريف، والذي يعد أحد العوامل المسئولة عن ارتفاع معدل الزيادة السكانية بسبب الإنجاب المبكر الذي يرتبط بدوره بطول فترة خصوبة المرأة. ومن الآثار السالبة التي تضاف إلى ما سبق، تأثيرات الإنجاب المبكر على تدني الخصائص السكانية، وبخاصة صحة الأم والطفل، وعلى نجاح الحياة الأسرية.*(٢٠)

**توزيع المواليد بحسب ترتيب المولود :**

في سبيل تقرير فعالية مسيرة المواجهة بالنسبة للمشكلة السكانية، تبرز قيمة التعرف على التقدم الحادث في ترشيد السلوك الإنجابي للمجتمع، ومعرفة ما إذا كان محبذًا للأسرة الصغيرة من عدمه، بالتعرف على رتبة المواليد على المستوى

القومي. ومن الجوانب الدالة على الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية في مصر، ما تم التوصل إليه (٢٠٠٦) من أن ٥٥,٣% فقط من المواليد الذين يولدون سنويًا هم طفل أول وثان، أي يدخلون في دائرة "المقبول" بالنسبة للتخطيط السكاني القائم حاليًا، والمتوقع مستقبلاً.

**ويتضح توزيع المواليد بحسب ترتيبهم وفقًا للمناطق عام ٢٠٠٦ في الجدولين التاليين:**

| المنطقة | الطفل (١-٢) | | الطفل ٣ | | الطفل ٤ | | الطفل ٥ | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) |
| مصر | ١٠٥١ | ٥٥,٣ | ٣٤٥,٥ | ١٨,٢ | ٢٠٠,٧ | ١٠,٦ | ٣٠٣ | ١٥,٩ | ١٩٠٠ | ١٠٠ |
| الحضر | ٤٢١,٥ | ٦٠,٩ | ١٢٨,١ | ١٨,٥ | ٦٩,٧ | ١٠,١ | ٧١,٨ | ١٠,٤ | ٦٩٢ | ١٠٠ |
| الريف | ٦٢٨,٥ | ٥٢ | ٢١٧,٤ | ١٨ | ١٣١ | ١٠,٨ | ٢٣١,٢ | ١٩,١ | ١٢٠٨ | ١٠٠ |
| محافظات حضرية | ١٧٩,٧ | ٦٦,٢ | ٤٩ | ١٨ | ٢٢,٦ | ٨,٣ | ٢٠,٣ | ٧,٥ | ٢٧٢ | ١٠٠ |
| حضر الوجه البحري | ٨٠,٩ | ٦٣,٨ | ٢٤,٦ | ١٩,٤ | ١١,٩ | ٩,٤ | ٩,٩ | ٧,٨ | ١٢٧ | ١٠٠ |
| ريف الوجه البحري | ٢٣٨,٦ | ٦٠,٤ | ٨٠,٤ | ٢٠,٤ | ٣٧,٦ | ٩,٥ | ٣٨,٤ | ٩,٧ | ٣٩٥ | ١٠٠ |
| حضر الوجه القبلي | ١٣٣,٥ | ٥٦,٦ | ٤٢ | ١٧,٨ | ٢٦,٦ | ١١,٣ | ٣٣,١ | ١٤ | ٢٣٦ | ١٠٠ |
| ريف الوجه القبلي | ٣٧٢,١ | ٤٨ | ١٣٠,٥ | ١٦,٨ | ٨٨,٨ | ١١,٤ | ١٨٥ | ٢٣,٨ | ٧٧٦ | ١٠٠ |
| محافظات حدودية | ٤٦,٢ | ٤٨,٦ | ١٩,٢ | ٢٠,٢ | ١٣,٢ | ١٣,٩ | ١٦,٦ | ١٧,٥ | ٩٥ | ١٠٠ |

توزيع السكان والمواليد وفقًا للمناطق الجغرافية عام ٢٠٠٦

| المنطقة | السكان | | المواليد | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد (مليون نسمة) | (%) | العدد (ألف مولود) | (%) |
| مصر | ٧٢,٦ | ١٠٠ | ١٩٠٠ | ١٠٠ |
| الحضر | ٣١ | ٤٢,٧ | ٦٩١,٦ | ٣٦,٤ |
| الريف | ٤١,٦ | ٥٧,٣ | ١٢٠٨,٤ | ٦٣,٦ |
| محافظات حضرية | ١٣ | ١٧,٩ | ٢٧١,٥ | ١٤,٣ |
| حضر الوجه البحري | ٨,٥ | ١١,٧ | ١٢٦,٩ | ٦,٧ |
| ريف الوجه البحري | ٢٢,٨ | ٣١,٤ | ٣٩٤,٩ | ٢٠,٨ |
| حضر الوجه القبلي | ٨,١ | ١١,٢ | ٢٣٥,٧ | ١٢,٤ |
| ريف الوجه القبلي | ١٧,٨ | ٢٤,٥ | ٧٧٦ | ٤٠,٨ |
| محافظات حدودية | ٢,٥ | ٣,٤ | ٩٥,١ | ٥ |

**ويمكن أن تستنتج من الجدولين عددًا من المؤشرات :**

١- التفاوت الكبير بين الريف والحضر في مصر، فبينما لا تتجاوز نسبة المولود الأول والثاني في الريف ٥٢%، يصل في الحضر إلى ٦١% .

٢- تصل نسبة المواليد الرابع فأكثر ٣٠% في الريف على المستوى العام، في مقابل ٢٠% في الحضر، وترتفع إلى ٣٥% من جملة المواليد في ريف الوجه القبلي.

٣- تصل نسبة الأسر التي تنجب الطفل السادس فأكثر حوالي ١٥% من الأسر المقيمة في ريف الوجه القبلي.*(٢١)

**التوزيع الجغرافي للمواليد :**

ثبت من بيانات المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٥، وتوزيع المواليد حسب الموقع الجغرافي لمحال إقامتهم، وجود تفاوت بين الريف والحضر على وجه العموم (على مستوى الجمهورية)، وعلى مستوى المناطق الجغرافية كما هو الحال بين حضر الوجه القبلي وريف الوجه القبلي.*(٢٢)

**وقد حسب ماجد عثمان (يونيو ٢٠٠٨) ضعف التجانس في التوزيع الجغرافي للمواليد وفقًا للمناطق الجغرافية أوصله إلى النتائج الآتية:**

- الارتفاع النسبي في معدلات المواليد في الريف، ولا سيما في ريف الوجه القبلي.
- بينما تصل نسبة سكان الريف في مصر إلى ٥٧% من جملة السكان، فإن عدد مواليدهم يصل إلى ٦٣% من جملة المواليد.
- تتضح المفارقة بالأكثر في ريف الوجه القبلي الذي يسكنه حوالي ربع سكان مصر، بينما مواليده يزيدون عن ٤٠% من جملة المواليد. وفي المقابل، فإن ريف الوجه البحري الذي يسكنه ٣١% من السكان، لا تتجاوز مواليده ٢١% من جملة المواليد.

وقد أوضح التحليل ما يقتضيه تفعيل جهود مواجهة المشكلة السكانية في مجال تنظيم الأسرة من ضرورة الالتفات إلى خلل التوازن بحسب المناطق الجغرافية، وما يقتضيه من تكثيف الجهود في ريف الوجه القبلي.*[٢٣]

**فترة المباعدة بين المواليد:**

تعتبر الفترة المنقضية بين كل مولودين أحياء متتاليين توجهًا هامًا تسعى إليه جهود تنظيم الأسرة. وقد أوضحت التقارير، الآثار الضارة لقصر فترة المباعدة بين المواليد، حيث رصدت دراسة المسح السكاني الصحي لمصر (٢٠٠٥) ضررين بالنسبة للأطفال الذين يولدون بعد فترة قصيرة من الطفل السابق (أي حوالي ٢٤شهرًا)، يدخلان في إطار تدني الخصائص السكانية، حيث يكون هؤلاء الأطفال أكثر عرضه للإصابة بالأمراض والوفاة من الذين يولدون بعد فترة أطول، فضلاً عن العواقب التي قد تتحقق على الأطفال الآخرين في الأسرة، كما يؤثر على الحالة الصحية للأم بعدم إعطائها الوقت الكافي لاستعادة عافيتها، مما ينعكس سلبًا على قدرتها على تقديم الرعاية الكافية لأطفالها.*[٢٤] وفي دراسة أحدث، تصدى

ماجد عثمان (٢٠٠٨) لتناول القضية على المستوى القومي في مصر، وحسب أن ١٥% من الولادات، والتي تشمل ٢٤٨ ألف حالة ولادة سنويًا تتم قبل مرور سنتين على إنجاب الطفل السابق، مما يعد مؤشر خطر بحسب ما أشرنا إليه سابقًا .

وإذا كانت معدلات المباعدة بين الولادات لا تختلف اختلافًا كبيرًا بين الريف والحضر في مصر، أو بين المناطق الجغرافية المختلفة، مما يمكن أن يسهّل من الرسالة الإعلامية التي توجّه لهذا الأمر، إلاّ أن ثمة ملاحظة يختص بها ريف الوجه القبلي، وهى تقلصَ فترة المباعدة بين المولود والمولود السابق عليه إلى أقل من سنتين في ١٩% من المواليد، كما يتبين من الجدول التالي:*(٢٥)

**توزيع المواليد حسب فترة المباعدة وفقًا للمناطق عام ٢٠٠٦**

| المنطقة | مولود أول | | أقل من سنتين | | سنتين فأكثر | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) | ألف مولود | (%) |
| مصر | ٥٦٤ | ٢٩,٧.. | ٢٨٤ | ١٤,٩ | ١٠٥٢ | ٥٥,٤ | ١٩٠٠ | ١٠٠ |
| الحضر | ٢٢٧,٩ | ٣٣ | ٨٣,٢ | ١٢ | ٣٧٩ | ٥٤,٨ | ٦٩١,٦ | ١٠٠ |
| الريف | ٣٣٦,١ | ٢٧,٨ | ٢٠٠,٨ | ١٦,٦ | ٦٧٣ | ٥٥,٧ | ١٢٠٨,٤ | ١٠٠ |
| محافظات حضرية | ٩٥,٣ | ٣٥,١ | ٣٠,٧ | ١١,٣ | ١٤٥ | ٥٣,٤ | ٢٧١,٥ | ١٠٠ |
| حضر الوجه البحري | ٤٤,٦ | ٣٥,١ | ١٢,٨ | ١٠,١ | ٦٨,٩ | ٥٤,٣ | ١٢٦,٩ | ١٠٠ |
| ريف الوجه البحري | ١٣٠,٣ | ٣٣ | ٤٨,٣ | ١٢,٢ | ٢١٦ | ٥٤,٧ | ٣٩٤,٩ | ١٠٠ |
| حضر الوجه القبلي | ٧٢,٢ | ٣٠,٦ | ٣٠,٧ | ١٣ | ١٣٢ | ٥٦ | ٢٣٥,٧ | ١٠٠ |
| ريف الوجه القبلي | ١٩٦,٣ | ٢٥,٣ | ١٤٧,١ | ١٩ | ٤٣٥ | ٥٦,١ | ٧٧٦ | ١٠٠ |
| محافظات حدودية | ٢٥,٤ | ٢٦,٧ | ١٤,٥ | ١٥,٢ | ٥٥,٣ | ٥٨,١ | ٩٥,١ | ١٠٠ |

### (٢) فعالية المواجهة من المنظور الكيفي :

في تقييم ما تحقق في مواجهة المشكلة السكانية في مصر في الوقت الراهن، يبدو تناول "المنظور الكيفي" ضروريًا بنفس القدر مثل المنظور الكمي، فإنشاء أعداد متزايدة من مراكز تنظيم الأسرة لا يعطي الصورة المتكاملة بغير أن

تدعمه جودة في عناصر الخدمة والرعاية الصحية التي يتم تقديمها، مما ينعكس على تسهيل التعرف على المعرفة والاتجاهات بالنسبة لتنظيم الأسرة. وقد تحقق قدر لا بأس به في انتشار استخدام تنظيم الأسرة.*(٢٦) ويحتاج تناول إطار الجودة الالتفات إلى عدة جوانب أبرزها ما يلي :

أ- الجانب البشري في تقديم الخدمة شاملاً جودة أداء من يقدمون الخدمة، ومستواهم التدريبي، وانعكاسات ذلك على جودة الأداء الذي يقدمونه.

ب-الجانب المادي في تقديم الخدمة، شاملاً كفاية المخصصات المالية، وتوفير الوسائل، وجودة تخزينها وتوزيعها على العدد الكبير من المراكز.

ج- الجانب التخطيطي والتنظيمي، شاملاً ما يتعلق بتوافر المعلومات أو الخلل في نظام توزيع الوسائل على الوحدات.

وتنعكس قلة البيانات الإحصائية الحديثة في مجال الفعالية من المنظور الكيفي، على ندرة الأدبيات المتاحة، خاصة مع الحاجة إلى تحديث الإحصاءات أولاً بأول نتيجة التغييرات الكثيرة والسريعة التي تتحقق. ولعل الدراسة الحديثة التي قدمتها مديحه عبد الرازق (٢٠٠٨) حول تفعيل وتطبيق معايير الجودة في مجال تنظيم الأسرة من الدراسات الهامة في هذا الصدد. وكانت النتيجة النهائية التي توصلت إليها تلك الدراسة "أن هناك قصورًا في الالتزام بجودة الرعاية الصحية.....".*(٢٧) وبتحري هذا القصور، وجدت الباحثة أنه قد ترك بصماته السالبة على فعالية الجودة المقدمة من عدة مناحي كان أبرزها ما يلي:

١- غياب تطبيق معايير الجودة، ويعتبر استخدام الدراسة للفظة "غياب" ناقوس خطر لجانب هام تستند إليه فعاليه مواجهة المشكلة السكانية، وآن الأوان لتصحيحه.

٢- تدني العائد من الخدمة على وجه الإجمال، حيث لم تزد معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة عن ٥٩,٢%، فضلاً عن أن ٨٠% من الأزواج قبل سن الإنجاب يعزفون عن استخدام الوسائل.

٣- توقف ٣٠% من المستخدمات عن الاستخدام، من بينهم ١٥% يرغبون في حمل جديد، و ١٥% يعزفون بسبب الشكوى من أعراض جانبيه، أو لفشل الوسيلة المستخدمة.

٤- ضعف الخدمات، خاصة في المشورة والتواصل والمتابعة، وعدم تطبيق معايير الأداء.

٥- وصول الاحتياجات غير الملباة إلى حوالي ١٠%: منها ٣% للمباعدة بين الولادات، ٧% للحد من الإنجاب مما يشير إلى استمرار الحاجة إلى تفعيل الجهود المقدمة حتى تنعكس في صورة خفض لمعدلات الزيادة السكانية.*(٢٨)

أ) الجانب البشري :

هناك تدني في مستوى التأهيل والتدريب لمقدمي الخدمة، وهو الأمر الذي انعكس على أدائهم. وقد استندت الدراسة المشار إليها في هذا الصدد، إلى عدد من المؤشرات أهمها :

- ضعف استخدام مقدمي الخدمة للمعينات البصرية التي من شأنها أن تدعم المشورة المقدمة للمستخدمات، وترفع من درجة ثقافة المنتفعات.
- تدني الأساليب التي يستخدمونها في أداء الخدمة بحيث يغفلون تسجيل جوانب ذات أهمية في تعاملهم مع المنتفعات، من بينها:
  - ٨٣% هم من يسألون عن تاريخ المنتفعة.
  - ٨٩% يسألون عن تاريخ الحمل في حياة المنتفعة، ٣٥% يسألون عن حالة الحمل الحالي.
  - ٢٦% يسألون عن الرغبة المستقبلية للإنجاب.
  - ٥٣% يسألون عن الرضاعة الطبيعية.

- **ضعف المشورة التي يقدمونها.**
  - ٥% فقط يعطون السيدة مشورة عن تنظيم الأسرة أثناء رعاية الحمل في الزيارة الأولى و ٥% في زيارة المتابعة ، ١٠% في الشهر الثامن من الحمل.

**ب) الجانب المادي :**

- **ضعف المخصصات المالية** برغم الجهود المبذولة لتنظيم مردود الخدمة في ظل تطبيق معايير الجودة .
- **الحاجة إلى تدعيم البنية التحتية.**
- **القصور في توفير وسائل تنظيم الأسرة** بشكل منتظم في السنوات الماضية. وتتضح المشكلة بالأكثر في ظل تراجع دور القطاع الخاص وإسهاماته في سد الاحتياجات.
- **ضعف التسهيلات الضرورية** في بعض وحدات تنظيم الأسرة:
  - ٨٨% من الوحدات بها مصدر للمياه والكهرباء.
  - ٦١% بها سبل لراحة المترددين.
  - ٥٢% فقط من إجمالي الوحدات هى التي يتوافر بها الكهرباء والمياه وسبل الراحة.

**ج) الجانب التخطيطي والتنظيمي :**

- القصور في توفير المعلومات وجمع البيانات حول نقاط الضعف في توزيع الوسائل، مما أدى إلى ظهور خلل في استكمال الكميات المطلوبة للمراكز في السنوات القليلة الماضية.
- عدم اقتناع بعض كوادر الإدارة العليا بأهمية تطبيق الجودة، مما قد ينعكس في صورة ممارسات إدارية متدنية.
- عدم انتشار ثقافة الجودة بين مقدمي الخدمة والمستفيدين منها، والمجتمع ككل.

- الخلل في توزيع الوسائل، والتي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية، فضلاً عن التفاوت الجغرافي في مراقبة المخزون من الوسائل، والذي يتسم بالضعف خصوصًا في الوجه القبلي، بالمقارنة بالمحافظات الحضرية.
- بالرغم من استحداث نظام الجودة والاعتماد بالنسبة للوحدات، إلاّ أنه مشوب ببعض جوانب القصور لأسباب، من بينها، عدم وجود معايير قومية موحدة، وهيئة مستقلة لاعتماد المنشآت الصحية، مع قلة المراجعين المعتمدين.

**ثانياً : خلل التوزيع الجغرافي للسكان :**

يمثل ضعف فعالية ما تحقق من جهود في مصر على مدى عقود طويلة في مواجهة خلل التوزيع الجغرافي للسكان عقبة أمام تحقق التنمية. وقد اعترف تقرير التنمية البشرية (مصر٢٠٠٥) بتراجع الوضع النسبي لمصر على سلم التنمية الدولية منذ مطلع القرن العشرين، وربطه بأمرين: يتعلق الأول بانخفاض معدل استغلال الموارد المتاحة، ويتعلق الثاني بالتزايد السكاني السريع، وسوء التوزيع الجغرافي للسكان بما أسفر عنه من نمو مفرط في حجم المدن والقرى. ولفت التقرير الانتباه إلى سبب رئيسي في المعاناة الاقتصادية الحالية في المجتمع المصري حيث تحقق النمو السكاني والحضري بدون توافر الظروف التي تجعل السلوك الإنجابي والهجرة الداخلية متناسبًا مع متطلبات التنمية الاقتصادية.*(٢٩) وكان من المفترض أن توجه جهود كافية على مدى العقود الماضية لضبط حركة الهجرة الداخلية، من خلال تنفيذ مشروعات تنموية في قطاع الريف لمنعه من التحول إلى بيئة طارده، ووضع خطط كافية لترشيد السلوك الإنجابي، لكن ضعف فعالية ما تحقق بالنسبة لهذين الأمرين انعكس على استفحال المشكلة السكانية، كما سنشير في موضع لاحق.

**خلل التوزيع السكاني على المستوى القومي :**

يتمثل خلل التوزيع السكاني على المستوى القومي من تكدس السكان في شريط ضيق لا تتعدى مساحته ٥,٥% من إجمالي مساحة مصر. ويعيش ٩٩% من السكان في توزيع يعتمد اعتمادًا رئيسيًا وحيويًا على نهر النيل، منهم حوالي ٣٥% من السكان في مصر العليا و ٦٤% في الدلتا، أما مناطق الحدود المترامية فلا تجتذب سوى ١% فقط من إجمالي السكان.*(٣٠)

**خلل التوزيع على مستوى المحافظات :**

تصدت دراسة وزارة التخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان (يونيو ٢٠٠٦) للعلاقة بين حجم السكان في المحافظات المختلفة في مصر، والمساحة التي يعيشون عليها، والتي يعكسها مؤشر "الكثافة السكانية". وبحسب الدراسة المذكورة، التي تتبعت الكثافة السكانية خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٩٦، وجد أن هناك اتجاهًا متزايدًا لمؤشر الكثافة السكانية في جميع المحافظات خلال الفترة المذكورة، وأن معدل التغير السنوي للكثافة السكانية كان إيجابيًا لجميع المحافظات نتيجة الزيادة السكانية المطردة مع ثبات مساحة كل محافظة. وقد سجل هذا المؤشر أعلى قيمة له في محافظة الجيزة بنسبة ٥% وأدنى قيمة له في محافظة القاهرة وذلك بنسبة ١,٧%. أما التفاوت، فيتضح في حالة محافظة القاهرة التي سجلت ٣١٧٥١فرد/كم٢، ويهبط في السويس إلى ٣٣ فرد/كم٢، ٠,٣٨ بالنسبة للوادي الجديد، و ١ بالنسبة لمطروح ، ٠,٩٥ بالنسبة لشمال وجنوب سيناء كما يتضح من الجدول التالي:*(٣١)

الكثافة السكانية بالمساحة الكلية في محافظات الجمهورية أعوام ١٩٧٦-١٩٨٦-١٩٩٦

| | الكثافة السكانية | | | معدل النمو السنوي من |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٦ | ١٩٨٦ | ١٩٩٦ | ١٩٧٦-١٩٩٦ |
| القاهرة | ٢٣٦٨٨ | ٢٨٣٣٢ | ٣١٧٥١ | ١,٧٠ |
| الإسكندرية | ٨٦٥ | ١٠٩٢ | ١٢٤٦ | ٢,٢٠ |
| بورسعيد | ٦٦١ | ١٠٠٩ | ١١٨٩ | ٣,٩٩ |
| السويس | ١١ | ١٨ | ٢٣ | ٥,٤٥ |
| دمياط | ٩٧٨ | ١٢٥٧ | ١٥٥١ | ٢,٩٣ |
| الدقهلية | ٧٨٩ | ١٠٠٤ | ١٢١٧ | ٢,٧١ |
| الشرقية | ٦٢٦ | ٨١٧ | ١٠٢٤ | ٣,١٨ |
| القليوبية | ١٦٧٩ | ٢٥١٣ | ٣٢٩٨ | ٤,٨٢ |
| كفر الشيخ | ٤٠٩ | ٥٢٦ | ٦٤٧ | ٢,٩١ |
| الغربية | ١١٨١ | ١٤٨٥ | ١٧٥٤ | ٢,٤٣ |
| المنوفية | ١١١٧ | ١٤٥٠ | ١٨٠٢ | ٣,٠٧ |
| البحيرة | ٢٤٣ | ٣٢١ | ٣٩٤ | ٣,١١ |
| الإسماعيلية | ٢٤٦ | ٣٧٨ | ٤٩٦ | ٥,٠٨ |
| الجيزة | ٢٨ | ٤٤ | ٥٦ | ٥,٠٠ |
| بني سويف | ٨٤٠ | ١٠٩٧ | ١٤٠٧ | ٣,٣٨ |
| الفيوم | ٦٢٥ | ٨٤٩ | ١٠٨٩ | ٣,٧١ |
| المنيا | ٩٠٨ | ١١٧٠ | ١٤٦٤ | ٣,٠٦ |
| أسيوط | ١٠٩٣ | ١٤٢٧ | ١٨٠٤ | ٣,٢٥ |
| سوهاج | ١٢٤٤ | ١٥٨٢ | ٢٠١٩ | ٣,١١ |
| قنا الأقصر | ٩٢٤ | ١٢٢١ | ١٥١٥ | ٣,٢٠ |
| أسوان | ٧٠١ | ٩١٧ | ١١٠٤ | ٢,٨٧ |
| البحر الأحمر | ٠,٢٧ | ٠,٤٤ | ٠,٧٧ | ٩,٢٦ |
| الوادي الجديد | ٠,٢٣ | ٠,٣ | ٠,٣٨ | ٣,٢٦ |
| مطروح | ٠,٥٣ | ٠,٧٦ | ١ | ٤,٤٣ |
| شمال سيناء وجنوب سيناء | ٠,٣١ | ٠,٦٦ | ٠,٩٥ | ١٠,٣٢ |
| إجمالي الجمهورية | ٣٧ | ٤٨ | ٥٩ | ٢٩٧ |

ولهذا التوزيع السكاني غير المتوازن انعكاساته على المشروعات التنموية التي تتم إقامتها، والتي تتطلب لنجاحها، أعدادًا ملائمة من السكان، مما أدى إلى تفضيل إقامة المشروعات بالمناطق التي تتوافر بها الأعداد المقبولة من السكان. ومن ثم، فقد اتسمت سياسات التنمية في مصر، بحسب تقرير التنمية البشرية السابق الإشارة إليه، "بالتحيز المكاني"، الذي تبدو مظاهره في توطين معظم مشروعات التنمية في بعض المناطق، واستئثار العاصمة والأقاليم الحضرية بمعظم الموارد القومية.

**خلل التوزيع السكاني بين الريف والحضر:**

يرتبط خلل التوزيع السكاني بين الريف والحضر في أحد جوانبه، بمستوى الفقر وما يحمله في طياته من توفر فرص العمل. وقد سجلت وثائق وزارة التخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان ارتفاع مستوى الفقر في مصر بين عامي (١٩٩٩/٢٠٠٠) و (٢٠٠٤/٢٠٠٥) نظرًا لانخفاض مستوى الإنفاق بالأسعار الثابتة، فارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر من ١٦,٧% عام (٩٩/٢٠٠٠) إلى ١٩,٣% عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥).*(٣٢) ومن النتائج ذات الدلالة التي أمكن التوصل إليها من خلال دراسة مسوح الدخل والإنفاق للأعوام (١٩٩٠/١٩٩١)، والبيانات الأولية لمسح (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وإسقاطات الفقر العام ٢٠١٥، فإن الفقر يتركز في الأقاليم الريفية بينما يتركز الغنى في حضر الوجه البحري.*(٣٣)

**الهجرة الداخلية وعوامل الجذب والطرد:**

يقصد بالهجرة الداخلية، الانتقال من مكان إلى آخر، ومن قرية إلى مدينة أو إلى مركز، أو إلى قرية أخرى في نطاق القطر المصري. وتمثل هذه إحدى مظاهر المشكلة السكانية في مصر التي لم يتسن مواجهتها حتى اليوم بشكل فعّال. ورغم تباطؤ معدلات الهجرة في السنوات الأخيرة عن ذي قبل، إلاّ أنها لا تزال أمرًا يستحق المواجهة. وتتم الهجرة على وجه العموم، من المحافظات الطاردة،

مثل المنوفية والدقهلية في الوجه البحري، وسوهاج وقنا وأسوان وأسيوط في الوجه القبلي، إلى المحافظات الجاذبة للسكان مثل القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – بورسعيد – السويس – الإسماعيلية.*(٣٤)

وفضلاً عن عامل الفقر الذي سبقت الإشارة إليه، تقف العديد من العوامل المتشابكة وراء الهجرة الداخلية بعضها، كما يرى محمد الجوهري(١٩٩٦)، عوامل جغرافية طبيعية، إلاّ أنه يؤكد أن العامل الاقتصادي من أقواها، هروبًا من ارتفاع نسبة الكثافة على الأراضي الزراعية، وانخفاض الدخول، وتدني المستوى المعيشي.*(٣٥) وتتسم البيئات الطاردة، وبخاصة في محافظات الصعيد، بالمعدلات المرتفعة في مجال الفقر وشيوع الأمية، وهو ما يتضح من مقارنتها بالمحافظات الحضرية، كما في الجدول التالي:*(٣٦)

**جدول معدلات الفقر والأمية**

| المحافظة | الفقر % | الأمية % | الأمية لدى الإناث | دليل التنمية البشرية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| بني سويف | ٤٣,٦ | ٤٨,٦ | ٥٦,٢ | ٠,٦٢٦ | ١٨ |
| المنيا | ٣٨,٢ | ٥٠,٦ | ٥٧,٨ | ٠,٦٢٥ | ١٩ |
| أسيوط | ٦١,٠ | ٤٧,٩ | ٥٥,٦ | ٠,٦١٧ | ٢١ |
| سوهاج | ٤٥,٧ | ٥٠,٤ | ٥٧,٧ | ٠,٦٢٣ | ٢٠ |
| قنا | ٣٣,٠ | ٤٩,٩ | ٥٧,٣ | ٠,٦٣٩ | ١٧ |
| الوجه القبلي | ٣٤,٠ | ٤٣,٢ | ٥١,٨ | ٠,٦٥٧ | ٠٠ |
| الوجه البحري | ١٣,٩ | ٣٥,١ | ٤٤,٦ | ٠,٦٨٥ | ٠٠ |
| المحافظات الحضرية | ٦,٢ | ١٩,٢ | ٣١,١ | ٠,٧٦٦ | ٠٠ |
| محافظات الحدود | ٥,٣ | ٢٩,٧ | ٤٠ | لا يوجد | ٠٠ |
| المعدلات على مستوى مصر | ٢٠,٢ | ٣٤,٣ | ٤٤,٨ | ٠,٦٨٩ | ٠٠ |

وبينما يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي الإجمالي ليصل عام ١٩٩٩/١٩٩٨، مثلاً إلى ٧٨٥٣ جنيها، يهبط المتوسط في الوجه القبلي إجمالاً ليصل إلى ٣١٩١، ولا يتعدى ٢٦٥١ جنيهًا في بني سويف، ٢٣٩٤ في أسيوط، ٢٦٠٩جنيهًا في سوهاج .*(٣٧)

ولمحاولة التعرف على فعالية مواجهة خلل التوزيع السكاني، تهتم الدراسة باستقراء الإحصاءات المتوافرة حول مسيرة الهجرة، من خلال تتبع النمو السكاني في النمط الحضري، ومقارنته بما يقابله بالنسبة للنمط الريفي، وهو ما يحبذه محمود الكردي(١٩٧٩). وقد ارتفعت النسبة المئوية لسكان الحضر من إجمالي السكان، من ٣٨% عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٨% عام ١٩٧٦ ثم إلى ٤٤% عام ١٩٨٦، قبل أن تظهر ميلاً طفيفًا للهبوط، إلى ٤٢,٦% عام ١٩٩٦، وهبطت، بالمقابل، النسبة المئوية لسكان الريف في إجمالي السكان من ٦٢% عام ١٩٦٠ إلى ٥٧,٤% عام ١٩٩٦.*(٣٨)

وعلى مستوى الوجه البحري ككل، هبطت النسبة المئوية لسكان الريف بالنسبة لإجمالي السكان به من ٧٨,٣% عام ١٩٦٠ إلى ٧٢,٤% عام ١٩٩٦، بهبوط قدره ٥,٩% خلال الفترة، زاد فيها سكان الحضر بنفس النسبة. كما هبطت النسبة المئوية لسكان الريف بالوجه القبلي ككل، بالنسبة لإجمالي السكان به، من ٧٩,٤% عام ١٩٦٠ إلى ٦٩,٢% عام ١٩٩٦، بنسبة هبوط قدرها ١٠,٢% على مدى الفترة.*(٣٩)

أما على مستوى كل محافظة على حدة، فقد أصبح النمو الحضري سمة عامة تمثلت في هبوط نسبة سكان الريف، كنسبة مئوية من إجمالي سكان المحافظة الواحدة، خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٦، ولم تشذ عنها أي من محافظات الجمهورية، وإن كانت أكثر وضوحًا في محافظات بعينها، مثل الجيزة التي هبطت النسبة بها من ٨٦,٣% إلى ٧٥,٦% ، وأسوان من ٧٤,٦ إلى ٥٧,٤%، خلال الفترة المشار إليها.*(٤٠)

وقد حفل العقد الأول من القرن ٢١ باستمرار خلل التوزيع خلل التوزيع السكاني حيث بلغت نسبة سكان الحضر ٤٢,٩% عام ٢٠٠١ ونحو ٤٢,٦% عام ٢٠٠٦، والتي أرجعها تقرير معهد التخطيط القومي (٢٠٠٨) إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية، فضلاً عن تحول كثير من القرى إلى مدن. وقد حسب التقرير ذاته، أن مصر قد شهدت موجة ارتفاع في معدل نمو سكان الحضر وصل إلى ١,٨٪ خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦) ، ٢,٣% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) وصلت معه نسبة سكان المدينة الأكبر وهى القاهرة إلى ٢٦,٢ من إجمالي سكان الحضر.*(٤١)

ويبين الجدول التالي تقديرًا لصافي الهجرة لمحافظات مصر بين تعدادي ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦*(٤٢)

| المحافظة | ذكور | إناث |
|---|---|---|
| القاهرة | ٢٩٦٥١ | ٨٣٦٠٤ |
| الإسكندرية | ١٣٥٩٥١ | ١٢٩٨٥٨ |
| بورسعيد | ٨٠٦٣ | ١١٨٨٩ |
| السويس | -١٣٠٥ | ٥٨٧ |
| دمياط | -٦٩٥٢ | -٨٥٣٨ |
| الدقهلية | -٧٢٢٨٩ | -٥٩٤١٠ |
| الشرقية | ٢٦٩٣ | ٧٨٩٥ |
| القليوبية | ٦١٥١٨ | ٥٩٣٤١ |
| كفر الشيخ | -٣٣٥٢١ | -٤٣٥٢٩ |
| الغربية | -٣٢٦٣٩ | -٤٢٣١٥ |
| المنوفية | -٤٩٠٥٦ | -٦٠٤٨٠ |
| البحيرة | -٤٢٥٤٥ | -٧٠٠٤٦ |
| الإسماعيلية | ٣١٨٨٦ | ٣٠١٦٠ |

| | | |
|---|---|---|
| الجيزة | ١٩٩٤٦٢ | ١٧٤٥٠٥ |
| بني سويف | -٤٥٧٠٥ | -٣٨٨٣٧ |
| الفيوم | -٢٦٧٦٢ | -٢٤٥٨٧ |
| المنيا | -٤٣٢٥٨ | -٣٣١٢٨ |
| أسيوط | -٩٥٦٨٠ | -٧٢٤٦٨ |
| سوهاج | -١٤٤٢٨١ | -٩٦٥٧٤ |
| قنا | -٣٦٢١٥ | -٢٣٤٢٧ |
| أسوان | -٥٨٦ | -٣٤٩٦ |
| الأقصر | ١١٠١٥ | ١٠٦٠٧ |
| البحر الأحمر | ٦٣٤٣٥ | ٢٥٥٩٨ |
| الوادي الجديد | ٣٢٠٣ | ٣٤٠٠ |
| مطروح | ٢٠٢٠٧ | ١٥١٢٧ |
| شمال سيناء | ٣٧١٦ | ١٣٤٩ |
| جنوب سيناء | ٥٩٩٩٢ | ٢٢٩١٤ |
| إجمالي الجمهورية | صفر | صفر |

**ثالثًا : تدني الخصائص السكانية :**

في إطار استكشاف الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية في مصر، يتناول هذا القسم البعد الثالث من أبعاد المشكلة السكانية، والذي يتعلق بتدني الخصائص السكانية. ويقوم التناول على أساس تصنيف الخصائص إلى أربعة محاور عريضة تضم ما يأتي :

- الخصائص التعليمية والثقافية.
- الخصائص الصحية.

- الخصائص الاجتماعية.
- الخصائص الاقتصادية.

**ونتناول فيما يلي محور منها بشيء من التفصيل :**

**١- الخصائص التعليمية والثقافية:**

يمثل وجود أعداد كبيرة من الأطفال خارج النظام التعليمي، سواء غير المستوعبين، أو المتسربين في الشريحة العمرية للتعليم الأساسي (٦ - ١٤ عامًا)، إحدى الخصائص ذات الأهمية، حيث يمثلون شريحة لها وزنها ترتبط بتعاظم علاقة بتعاظم المشكلة السكانية، ليس فقط بسبب انخفاض مستواهم الثقافي، بل لأن شرودهم عن التعليم قد تم قبل تشربهم للتنشئة السكانية السليمة.

وقد تحققت بالفعل بعض الجهود الإيجابية في هذا الصدد من خلال الارتفاع بموازنات وزارة التربية والتعليم الموجهة لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال مدارس التعليم الأساسي في محافظات الجمهورية. وقد تم قطع شوط كبير في مجال القيد بالتعليم الأساسي على مدى الأعوام القليلة الماضية حتى اقتربت النسبة العامة من حد الاكتمال. لكن هذه النسبة المرتفعة تخفي في طياتها تفاوتات عديدة، فوفقًا لتقرير التنمية البشرية (مصر: ٢٠٠٤) بلغت معدلات القيد الصافي بالتعليم الابتدائي في صعيد مصر وبين أطفال الفئات الاجتماعية الدنيا ٨٤% فقط، مما يعني أن ١٦% من هؤلاء الأطفال بعيدين عن نطاق التأثير المطلوب.

ومن جهة أخرى ، يلعب التفاوت الاقتصادي/الاجتماعي للمناطق الجغرافية المختلفة دورًا ملحوظًا في هذا الشأن، حيث تبين المقارنة أن معدل القيد الصافي بالمحافظات الحضرية وبين أطفال الفئات الاجتماعية العليا قد بلغ ٩٧%، حيث يعني بالمقارنة مع ما سبق، غياب الفرص المتكافئة التي نص عليها دستور البلاد. وقد وجد كذلك، أنه في المناطق الحضرية ذاتها، كان هناك تفاوتًا كذلك بين معدلات القيد الصافي في التعليم الابتدائي للفقراء، والذي لم يتعد ٨٨%، بالمقارنة

بغير الفقراء ٩٦%، وكان هذا المعدل، على الجملة، أدنى في المناطق الريفية بين الفقراء ٧٢% وغير الفقراء ٨٥%.

وبرغم ما نص عليه أحد أهداف الألفية الجديدة، من إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي بحلول ٢٠٠٥، إلا أن هناك مصاعب كثيرة تقف في وجه تحقيقه؛ فهناك فجوات نوعية بين الذكور والإناث، والتي ترجعها الوثائق إلى شيوع بعض المعتقدات الخاطئة التي تضع المرأة في مكانة أدنى من الرجل. وبحسب دراسة لوزارة التخطيط، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA (٢٠٠٦)، فإن فجوة النوع لا تزال قائمة في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. وبسبب المساحة المتاحة في الفصل، فإننا نركز على التعليم الابتدائي، حيث وجدت الدراسة المذكورة تفوق الذكور في إجمالي الجمهورية بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية، لكن يختلف الوضع من محافظة إلى أخرى، ولم يوجد تفوق للإناث إلاّ في محافظة واحدة، وهى بورسعيد. أما في باقي المحافظات، فتزداد نسبة الذكور عن الإناث وفق التصنيف التالي:

- فجوة مرتفعة جدًا أكثر من ٩ نقاط مئوية في خمس محافظات هى: الفيوم – المنيا – أسيوط – مطروح – بني سويف.
- فجوة مرتفعة، من أربع نقاط إلى أقل من تسعة نقاط مئوية، وتشمل محافظات البحيرة – المنوفية – الإسكندرية.
- الفجوة من ٢ إلى أقل من ٤ نقاط مئوية، وتشمل ثمان محافظات: هى الغربية – أسوان – القاهرة – السويس – قنا – القليوبية – الإسماعيلية – البحر الأحمر.
- محافظات تنخفض فيها الفجوة عن ٢ نقطة مئوية، تشمل ٥ محافظات: هى كفر الشيخ – الأقصر – الوادي الجديد – الدقهلية – الشرقية.*[٤٣]

ويمثل التسرب من التعليم مظهرًا آخر للخلل، وعند إضافة أعداد المتسربين إلى أعداد غير الملتحقين بالتعليم، فإن الأعداد الإجمالية تعطي صورة قاتمة لشريحة كبيرة من الأفراد ينتظر أن يصلوا في غضون سنوات قليلة إلى سن النضج وتكوين أسرة، ونعول عليهم في الاستجابة المتعلقة بالتحديات السكانية الماثلة في مصر. وبحسب الإحصاءات الحديثة (٢٠٠٦)، فإن هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل في سن المدرسة غير ملتحقين بنظام التعليم منهم ٢,١٧٢,٣٤٨ لم يلتحقوا بالتعليم أصلاً، ويصل عدد من تسربوا إلى ٨٨٤٧٧٦ طفلاً. وأظهرت نتائج تعداد السكان (٢٠٠٦)، أن ١٤,٦٥% من الأطفال بين ٦ و ١٨ عامًا لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق، أو تسربوا منه، موزعين بحسب ريف/حضر كما في الجدول التالي بحب تعداد ٢٠٠٦:*(٤٤)

| | حضر | ريف | جملة |
|---|---|---|---|
| أعداد غير الملتحقين | ٨٢٧٣٢١ | ١,٣٤٥٠٢٧ | ٢١٧٢٣٤٨ |
| النسبة | %٩,٥ | %١١,٠٥ | %١٠,٤١ |
| أعداد المتسربين | ٣٩١٥٦٣ | ٤٩٣٢١٣ | ٨٨٤٧٧٦ |
| النسبة | %٤,٥ | %٤,٠٥ | %٤,٢٤ |
| الجملة | ١,٢١٨٨٨٤ | ١,٨٣٨٢٤٠ | ٣,٠٥٧١٢٤ |
| النسبة | %١٤ | %١٥,١ | %١٤,٦٥ |

**شيوع الأمية :**

كشف المؤتمر الرابع للشباب (الأقصر:٢٠١٠/٢/١٤) عن استمرار شيوع الأمية بأبسط صورها، وهى الأمية الأبجدية، في المجتمع المصري. وقد وصف المؤتمر استمرار الارتفاع في العدد المطلق للأميين في مصر "بالحقيقة المفزعة".*(٤٥) وقد أوصلنا ضعف القدرة على حسم هذه القضية الهامة إلى وصول

إجمالي عدد الأميين سن (١٠ سنوات فأكثر)، بحسب إحصاءات التعداد السكاني الأخير (٢٠٠٦)، إلى ١٦,٨٠٦,٦٥٧، برغم أن النسبة العامة للأميين قد هبطت من ٧٠,٥% عام ١٩٦٠ إلى ٢٩,٣% في تعداد ٢٠٠٦. ويتضح الموقف المتردي للأمية في مصر إذا ما قورنت نسبة الأميين بين السكان ١٥ سنة فأكثر في مصر مع غيرها من المجتمعات حتى في محيطها العربي، حيث كانت ١٧,٥% في السعودية (٢٠٠٤) ، ١٧,١% في سوريا (٢٠٠٢)، ١١,٤% في قطر (٢٠٠٤)، ١٢,٣% في البحرين، ٥,٩% في الكويت (٢٠٠٥) بينما كانت ٣١,٧% في مصر (٢٠٠٤).*(٤٦)

وتعكس هذه الإحصاءات تدني المستوى الثقافي في المجتمع المصري، خاصة وأنها تنطبق على أعداد الأميين أمية كاملة أي الأمية "الأبجدية" وليست الأمية الحضارية أو الكمبيوترية. ويتضح التردي بالأكثر، إذا أدخلنا في الإعتبار نسبة الكبار في مصر الذين يدرجهم التعداد السكاني تحت "يقرأ ويكتب" وهي الدرجة التالية، ويتسمون بانخفاض المستوى الثقافي بالقدر الذي يضعهم في عداد الأميين بالمفهوم الحديث. وبحسب تعداد ٢٠٠٤، فإن عدد هؤلاء يصل إلى ١٣,٦١% من الأفراد سن ١٠ +.

وإذا ما جمعنا فئتي "الأميين" ومن "يقرأون ويكتبون" معًا، فإن الناتج يشير إلى أن حوالي ٤٣% من إجمالي سكان مصر (من سن ١٠ سنوات فأكثر) يدخلون في عداد ذوي المستوى الثقافي والتعليمي شديد التدني، وتمس الحاجة إلى الارتقاء بمستوياتهم إذا كان لنا أن نتحسب من الآن لتفاقم المشكلة السكانية. أما بالنسبة لفئة الإناث من بين هؤلاء جميعًا، وهم الذين يعّول عليهم بالأكثر في ميدان تنظيم الأسرة، فإن موقفهن أسوأ من موقف الذكور. وبحسب دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٦) لا تزال ٥٦% من النساء (١٥ سنة فأكثر) أميات وتهبط بالنسبة للشابات (١٥-٢٤سنة) إلى ٣٣%، ويتسرب ١١% من الفتيات من

التعليم الأساسي قبل استكمال هذه المرحلة، وتحصل ٢٣,٥% فقط من الإناث على تعليم ثانوي فأعلى.*(٤٧)

**ضعف المثيرات الثقافية:**

تمثل المثيرات الثقافية التي يتعرض لها الأفراد عنصرًا مكملاً ضروريًا للتنشئة السليمة بوجه عام، وبخاصة التنشئة السكانية، ونعني بالثقافة هنا أنها أسلوب تفكير، وسلوك يتأسس على مجموعة من المعارف والقيم والأعراف والعادات وغيرها، والتي تسهم، على الإجمال، في تهذيب النفس.

وتلعب المثيرات الثقافية التي تتوفر من خلال الأسرة دورًا هامًا؛ فالعلاقة قائمة بين المستوى الثقافي للأسرة، وتفاعلها مع الظاهرات الأخرى التي تعيش بين ظهرانيها مؤثرة فيها ومتأثرة بها، وأصبح من ثم، أمرًا ضروريًا أن تضطلع الدولة بمسئولية اجتماعية تضمن من خلالها الارتقاء بالمستوى الثقافي للأسرة إلى الحد الذي يؤهلها للمساهمة الإيجابية، من خلال تزويد الأفراد بالمعارف والاتجاهات الرشيدة حول المشكلات المجتمعية، سواء المشكلة السكانية أو غيرها.

وللمثيرات الثقافية لتي يجدها الفرد من حوله دور مكمل لدور المدرسة والمؤسسات التعليمية الثقافية الأخرى، وتتمثل تلك المثيرات في الصحف والمجلات والملصقات، والتي يتأتي للفرد أن يتعرض لها من خلال عضويته بإحدى الجمعيات أو النوادي أو المكتبات العامة في منطقته.

وعند النظر إلى واقع كفاية هذه المثيرات أمام النشء في مصر والشباب، يتضح ضعف المثيرات الثقافية المشار إليها، خاصة في البيئات الريفية والحضرية والنائية، إلى حد قد يدخلهم في إطار "المحرومين" من تلك المؤثرات. ويفترض أن تقوم الأندية والمراكز والساحات الشبابية بدور كبير، وخاصة بالنسبة للشباب من سن ٢٠-٣٥سنة، إلاّ أنها، بحسب دراسة حديثة (٢٠٠٨)، لا تتسع إلاّ لثلث هذه الشريحة من الأفراد.*(٤٨)

٢- الخصائص الصحية:

أ- الصحة العامة :

ترتبط الخصائص الصحية بحصول أو عدم حصول الأفراد على الخدمات الصحية والرعاية اللازمة، وتوفر الحياة المأمونة لهم، والصرف الصحي. وبرغم ما تحقق من تحسّن في هذه الخدمات، فإن تقرير التنمية البشرية لمحافظات مصر (٢٠٠٨) يفيد بأن "العديد من المناطق الريفية ما زالت تعاني من قصور هذه الخدمات بها، وتحتاج إلى كثير من الدعم".*(٤٩)

ومن جهة أخرى، تتأثر الحالة الصحية العامة بنقص التغذية؛ فقد وجد المسح القومي حول النشء في مصر (٢٠٠١) بشأن النشء المصري المصنف على أنه "ناقص تغذية"، أنه بالنسبة لاختلال النمو، يمكن تصنيف ١٧% من كافة الفتيان والفتيات في مصر على أنهم معتلو النمو، بينهم نحو ١٩% من البنين، ١٥% من البنات. وبالنسبة للنحافة، وجد أن الفتيان المصريين، الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا، يعانون من النحافة بنسبة تبلغ ثلاثة أضعاف مثيلاتها في الشريحة المرجعية الجيدة التغذية، ويهبط المعدل بين الفئة العمرية ١٦-١٩ عامًا عن ٦%، وهو ما يزيد بمقدار ١% فقط عن الشريحة المرجعية.*(٥٠)

أما بالنسبة لانتشار الأنيميا، فقد وجدت الدراسة المسحية التي أشرنا إليها، أن أغلب الفتيان والفتيات الذين شملهم المسح يعانون من الأنيميا بدرجة خفيفة (٨٤,٧% من البنين، ٨٣% من البنات)، ووجدت الأنيميا المتوسطة بين ١٦% من الفتيان والفتيات، والأنيميا الحادة بين أقل من ١% من المصابين بالأنيميا.*(٥١)

وبالنسبة لمعدل الانتشار الإجمالي للأمراض الطفيلية، فتبلغ نسبته ٤٦% مع استبعاد الإنتاميبا كولاى، وإذا أخذت في الاعتبار فإن المعدل يرتفع إلى أكثر من ٥٦%.*(٥٢)

وقد وصلت الدراسة في ختام نتائجها، أن جموع النشء في مصر تواجه مشاكل سوء التغذية والأنيميا والأمراض الطفيلية التي تعوق نموهم الجسدي والمعرفي. وإذا كان لكل من الأمراض أسبابه وخصائصه، إلاّ أن القاسم المشترك بينها يوضح، أن الفتيان والفتيات المنتمين لأسر فقيرة، والقاطنين في المناطق الريفية، الذين لا يمكنهم الوصول إلى منافذ المياه العامة، ومرافق الصرف الصحي، ينعكس عليهم ذلك في صورة تخلف النمو الجسدي، وسوء التغذية واختلال النمو والأنيميا....الخ.*(٥٣)

**ب- وفيات الأطفال :**

تحقق تحسن في معدل وفيات الأطفال الرضع، والصغار دون سن الخامسة على مدى العقدين الماضيين. وتشهد دراسة "الملامح الصحية للأطفال في مصر(أغسطس٢٠٠٨) على أنه، خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٥ بلغ معدل وفيات الرضع في مصر حوالي ٥٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي للأسر ذات المستوى الأدنى، ويصل هذا المعدل إلى ٢٣ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في الأسر ذات المستوى الأعلى. أما بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، فيصل خلال الفترة المذكورة إلى حوالي ٧٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي داخل الأسر ذات المستوى الأدنى، ويبلغ هذا المعدل حوالي ٢٥ حالة لكل ألف مولود حي للأسر ذات المستوى الأعلى.*(٥٤)

**ج-الرعاية الصحية للمرأة:**

لا زالت الرعاية الصحية المقدمة للسيدات في مصر أثناء الحمل والولادة بحاجة للارتقاء بها، خاصة بالنسبة للأسر ذات المستوى المعيشي الأدنى. وطبقًا لمؤشر الثروة، وصلت نسبة الرعاية أثناء الحمل للأم في الأسر ذات المستوى الأدنى إلى حوالي ٤٧% فقط، لكنها ترتفع إلى حوالي ٩٢% بين الأسر ذات المستوى الأعلى وذلك للفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٥). أما بالنسبة للحصول على

المساعدة الطبية من خلال مقدم خدمة طبي مناسب (طبيب – ممرضة مدربة – قابلة) خلال الحمل، فلم تتعد النسبة ٥٠,٥% في الأسر ذات المستوى الأدنى و ٩٦% من الأسر ذات المستوى الأعلى وذلك خلال نفس الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥).*[٥٥] وعلى المستوى العام لم تتعد نسبة الولادة تحت إشراف صحي ٥٦,٥% عام ٢٠٠١ ثم ٨٠% عام ٢٠٠٥، وترجعه التقارير الرسمية أساسًا، إلى بعض التقاليد والأمية والجهل، فضلاً عن أن معظم حالات الولادة التي تتم في العيادات والمستشفيات الخاصة لا يتم تسجيلها بدقة. ويتفاوت معدل الحصول على هذا الإشراف الصحي الملائم بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي؛ فبالنسبة لعام ٢٠٠١ كان المعدل ٨٨,٩ و ٦١,٨ لكل مائة ألف مولود حي، ووصل ٢٠٠٥ إلى ٦٣,٤ و ٥٤,٥ على التوالي. وبرغم التحسن الذي تحقق، فلا يزال معدل وفيات الأمهات مرتفعًا في الريف، والذي أرجعه التقرير إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في الريف، وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة.*[٥٦]

**٣- الخصائص الاقتصادية للسكان:**

في تناول الخصائص الاقتصادية للسكان في مصر، هناك عدد من النقاط الرئيسية التي تخدم الأهداف التي تسعى إليها الدراسة، وتتداخل في هذا الصدد ثلاث قضايا تشمل: شيوع الفقر في المجتمع المصري والتباينات فيما يتعلق بتوزيعه، وانعكاسه على التنمية الاقتصادية وبخاصة من زاوية ضعف الادخار مع مساس الحاجة إليه من أجل الاستثمار، وقوة العمل والبطالة مع النظر إلى عمالة الأطفال والنشء، والأوضاع الاقتصادية للمرأة. وبرغم ما تحمله تلك الخصائص من تداخل فإنها ترسم معًا صورة لها قيمتها بالنسبة للبعد الثالث من المشكلة السكانية في مصر والمتعلق بخصائص السكان.

فبالنسبة لمدى شيوع الفقر وتفاوتاته في المجتمع المصري، توصلت دراسة أعدتها الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك الدولي(٢٠٠٢) لتقييم حالة الفقر في المجتمع المصري أن ١٦,٧% من السكان في مصر أي نحو ١٠,٧ مليون فرد لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية سواء الغذائية أو غير الغذائية. واستنادًا إلى المعايير المستخدمة في تلك الدراسة، يمكن أن يصل الفقراء إلى حوالي ٤٢% أو نحو ٢٧ مليون فرد.*(٥٧) ومن جهة أخرى، فقد استعرض تقرير معهد التخطيط القومي حول التنمية البشرية في محافظات مصر (٢٠٠٨) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ارتفع خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠١) من ٤٨٢٢,٤جنيه إلى ٥٥٣٧,٦ جنيه، وتابع الارتفاع إلى ٥٧٤٢,١ جنيه عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٦٣٧٢ جنيه عام ٢٠٠٦، كما تحسن توزيع هذا الدخل طبقًا لمعامل جيني، لكن التقرير استدرك معلنًا أنه برغم التحسن المشار إليه إلاّ أن نسبة الفقراء لا تزال مرتفعة، وتصل إلى ٢٠,١ من إجمالي الأسر لعام ٢٠٠٠ برغم انخفاضها بعد ذلك.*(٥٨) وركزت دراسة شاركت فيها EPDI (مشروع قضايا السكان والتنمية) و UNEPA (صندوق الأمم المتحدة للسكان) مع وزارة التخطيط (٢٠٠٦)، على استجلاء موضوع الفقر في المجتمع المصري مؤكدة ارتفاع مستوى الفقر فيما بين ١٩٩٩/٢٠٠٠ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر من ١٦,٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٩,٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما ازداد أيضًا عمق الفقر مقيسًا بدليل فجوة الفقر الذي وصل إلى ٣,٥% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وعند تتبع الدراسة لنصيب الفرد من الإنفاق السنوي بالأسعار الثابتة لإجمالي السكان، تبين أنه قد هبط من ٢٧١٧ جنيهًا عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٥٦٦ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة انخفاض سنوي وصل إلى ٣,٥% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.*(٥٩)

**ويتضح تطور توزيع الفقر في مصر من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتوقعات عام ٢٠١٥ من الجدول التالي:*(٦٠)**

**اتجاه مستوى الفقر في مصر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥**

| السنة | ١٩٩٠/١٩٩١ | ١٩٩٩/٢٠٠٠ | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|---|
| نسبة السكان تحت خط الفقر | %٢٤,٣٢ | %١٦,٧ | %١٩,٢٩ | %١٠,٨ |
| عدد الفقراء بالمليون | ١٢,٧٧٥ | ١٠,٦٥٠ | ١٤,٠٠٠ | ٩,٠١٨ |
| أكثر الأقاليم فقرًا | ريف الوجه القبلي | ريف الوجه القبلي | ريف الوجه القبلي | ريف الوجه القبلي |
| أكثر الأقاليم غنى | حضر الوجه البحري | المحافظات الحضرية | المحافظات الحضرية | حضر الوجه البحري |
| أكثر المحافظات فقرًا | المنيا | أسيوط | أسيوط | أسيوط |
| أكثر المحافظات غنى | الإسماعيلية | دمياط | دمياط | دمياط |
| النسبة بين أكثر الأقاليم فقرًا وأكثرها غنى | ٦,١٤ | ٦,٧ | ٧,١١ | ٥,٣ |

ويلاحظ الارتباط القوي بين محل الإقامة ومستوى الفقر، حيث يصل مستوى الفقر إلى أقصاه في الوجه القبلي، كما يصل مستوى انتشار الفقر إلى أعلى قيمة له في ريف الوجه القبلي(٣٨,٢٩%) يليه مباشرة حضر الوجه القبلي (١٨,٤٢%) فبينما يبلغ أقل مستوى له في المحافظات الحضرية (٥,٣٨%).*(٦١)

**وهناك عدد من الجوانب تبرز من خلالها صورة الخصائص الاقتصادية للسكان في مصر أجملتها إحدى الدراسات (٢٠٠٥) فيما يلي:*(٦٢)**

- **ارتباط الفقر بحجم الأسرة :** ويستشهد الباحث بنتائج بحث بيانات الأسر بالعينة في مصر عام ١٩٩١/١٩٩٩ ببلوغ حجم الأسر الفقيرة في الحضر ٦,٤٩ فردًا بينما لم يتعد ٤,٧٢ لغير الفقراء، و ٥,٢٤ فردًا كمتوسط قومي للحضر.

- **ارتباط الفقر بالتعليم:** حيث توجد علاقة وثيقة بين الفقر وانخفاض المستوى التعليمي من زاويتين : إحداهما تأثير انخفاض المستوى التعليمي لأرباب الأسر على حجم الأسر، والثاني، انخفاض المستوى التعليمي كأحد نتائج ومظاهر الفقر من حيث أنه أحد مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية.
- **ارتباط الفقر بالوضع المهني:** حيث وجد أن أعلى مستوى للفقراء في مصر موجود بين الأسر التي يقع عائلها خارج قوة العمل كالعجائز والمعوقين. وتبلغ نسبة الفقر بين أفراد تلك الأسر ٤٦,٤٥% في الحضر، و ٣,٢١% في الريف. كما توجد أعلى نسب للفقر في مصر بين العمالة الهامشية التي لا يتحقق لأفرادها دخل منتظم، كما تتدنى معها مهاراتهم بصورة كبيرة ويمثلون ٥٤,٤% من إجمالي فئة الفقراء.

وفي سبيل إيضاح الحلقة المفرغة بين الفقر وزيادة السكان والقدرة الاقتصادية للمجتمع على الارتقاء بالخصائص السكانية المختلفة، يبرز "الادخار" كعامل له أهميته. وقد وجدت دراسة حديثة لثلاث من أساتذة الجامعات في مصر، ونشرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٦)، وربطت بين سوء الوضع الاقتصادي في مصر وانخفاض معدل الادخار بالمقارنة بمثيله في الدول الأخرى، حيث يبلغ معدل الادخار في مصر في ٢٠٠٢ نصف قيمة هذا المعدل في العالم، و٢٧% فقط من المعدل في دول شرق آسيا، كما أن هذا المعدل يتردى عبر الزمن إذ حقق انخفاضًا من ١٦% إلى ١٠% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ في وقت اتجه فيه في دول شرق آسيا خلال نفس الفترة من ٣٤% إلى ٣٧%، بل والأدهى ارتفاعه في الدول النامية إجمالاً من ٢٥% إلى ٢٦%.*(٦٣) ويرتبط هذا التدني بدوره بمعدل الاستثمار الذي انخفض وفقًا للتقديرات الرسمية من ٢١,٦% في عام ١٩٩٩/٩٨ إلى ١٧,١% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وتكتمل الحلقة المفرغة بتدني القدرة على الاستفادة من الاستثمارات المنفذة في توليد مزيد من فرص العمل، والذي ينعكس بدوره على القدرة على مواجهة مشكلة البطالة.*(٦٤)

وبالنسبة لقوة العمل والبطالة، فبحسب أحدث التقارير الرسمية (٢٠٠٨)، بلغت قوة العمل من إجمالي السكان (١٥ +) ٢٨,٧% (٢٠٠١) و ٣٠,١% (٢٠٠٢)، ٣٠,٢ (٢٠٠٥). أما النسبة المئوية للإناث في قوة العمل (١٥+) فلم تتجاوز ١٥,٤% ، ٢١,٨% و ٢٢,٩٧% لنفس الأعداد السابقة. وقد وجد تدني كذلك في نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية كنسبة مئوية من قوة العمل لم تتعد ٢١,٢%، ٢٤%، ٢٤,٥% للأعوام السابق الإشارة إليها. واستنتج التقرير بأن هذا الوضع المتدني "يقتضي بذل المزيد من الجهد في هذا المجال حتى يمكن مواكبة العولمة، ودخول التقنيات الحديثة....".*(٦٥)

وبالنسبة لمعدل البطالة من قوة العمل في مصر، بلغ المعدل نحو ٩% عام ٢٠٠٣، وارتفع إلى ١٠,٢% عام ٢٠٠٤ ليهبط إلى ٩,٣% عام ٢٠٠٨. وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى ١٩,٨% و ٢٣,٩% و ٢٥,٨% بالترتيب لنفس الأعوام السابقة.*(٦٦)

**٤- الخصائص الاجتماعية الثقافية للسكان:**

هناك نقطتان رئيستان تراهما الدراسة الحالية الأكثر ارتباطًا بموضوعها الرئيس فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية، تدور أولاها حول واقع الخلل الطبقي في المجتمع المصري، وتعني الثانية بوقع المرأة تحديدًا في المجتمع.

ويتجلى الخلل الطبقي في عدد من المؤشرات التي تتضح معها الفجوة التي تزداد اتساعًا بين الأغنياء الذين يزدادون في وقت تزداد فيه أعداد الفقراء والأشد فقرًا. ويرتبط هذا الأمر، بسيطرة المصالح المادية على البنية الاجتماعية، وما واكبها من تحكم المصالح المادية في توجيه مرافق الحياة. لكن يظل أبرز ملامح الخلل الاجتماعي الذي تعيشه مصر متمثلاً في اختفاء الطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي من شأنها ضبط "رمانة الميزان" في المجتمع من حيث السلوك والعلاقات واللغة.*(٦٧) ويختلف التفاوت الطبقي في المجتمع المصري، مثل العديد من

المجتمعات المتخلفة، عن التفاوت القائم في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، حيث يتم التفاوت في حالة الأخيرة في سياق الوفرة المستندة إلى تعاظم قوي الإنتاج بها، بينما يتم التفاوت الطبقي في مصر بفعل ضعف القدرات الإنتاجية فيها، ونزوح ثرواتها إلى الخارج.*[٦٨] وينعكس التفاوت الصارخ في المجتمع المصري على مستوى الدخل الذي تتحصل عليه الأسرة، وعلى البذخ الاستهلاكي في مقابل الحرمان الشديد، وعلى أسلوب المعيشة المترف كما هو الحال في الأحياء الراقية في مقابل المقابر والمناطق العشوائية، وبين أحوال المدينة وأحوال القرية. ومع الاعتراف بالجهود التي بذلت على مدى الأعوام الماضية للاهتمام بالبنية الأساسية، ومحاولة مد يد العون للطبقات الأشد فقرًا بتقليل درجة الحرمان من الخدمات الأساسية، والارتقاء بالأجور الدنيا، لكن لا يزال الشوط طويلاً لتحقيق التقارب الطبقي في المجتمع المصري الذي أوصل أحد المفكرين المصريين (٢٠٠١) أن يعترف بأن "هناك في مصر شعبان" وأن الحاجة ماسة إلى تصحيح وتنقية هذا المناخ.*[٦٩]

أما بالنسبة لوضع المرأة في مصر والذي سبقت الإشارة إليه في سياق النقطة السابقة، فقد قطعت بالفعل شوطًا لتحقيق التقارب مع وضع الرجل على مدى العقود الماضية كما تشهد بذلك معدلات القبول بالتعليم الأساسي. مثلاً، في تأكيد للنص الدستوري الخاص بعدم التمييز بسبب الجنس. لكن برغم ما تحقق، فلا زال التفاوت بين النساء والرجال كبيرًا في المجتمع المصري سواء في التشكيل أو التعليم، فمساهمة الإناث في قوة العمل منخفضة للغاية مقارنة بمعدل مساهمة الذكور. وبحسب البيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٥)، فإن مساهمة الإناث في قوة العمل تبلغ ٢٢,٣% مقابل ٧٣,٩% للذكور. ولا يزال ٥٦% من النساء (١٥ سنة فأكثر) في مصر أميات، وتبلغ النسبة بين الشابات (١٥–٢٤سنة) ٣٣%. ويتسرب ١١% من الفتيات من التعليم الأساسي قبل

أن يستكملن هذه المرحلة الهامة.*(٧٠) وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الفجوة بين النساء والرجال في مصر ليست سوى متوسطات لا تعكس التباينات في هذه الفجوة سواء على مستوى الإقامة (الريف/الحضر) أو على المستوى الطبقي (الطبقات الغنية/الطبقات الفقيرة).

وقد تصدت دراسات عديدة لإبراز مدى التقدم الذي تحقق في المجتمع المصري بالنسبة لتعليم الإناث والارتقاء بقدراتهن، إلاّ أن العديد من التحديات لا تزال تعوق تمكين المرأة في مصر، وفي دراسة قدمت أمام المؤتمر القومي للسكان (٢٠٠٨) برز عدد من المؤشرات لمظاهر ضعف التمكين:

- التباين الواضح في المكاسب المتحققة بين الريف والحضر في مجال محو أمية النساء والرجال وبخاصة في ريف الوجه القبلي.
- لا يزال الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي يتم في سن متأخر خاصة للبنات.
- يتأثر مستوى الإنجازات التي تحققها الفتيات سلبًا بسبب الفقر، وعدم تطوير البنية الأساسية، ونوعية التعليم.
- انخفاض معدلات استكمال الفتيات لدراستهن عن معدلات استكمال الفنيين.
- لا زال التوسع في تعليم الإناث كمي في غالبه دون أن يقترن بإجراءات فعّالة تكفل التطور والتقييم النوعي.
- لا زالت المناهج تكرس الدور التقليدي لكل من الرجل والمرأة.*(٧١)

وبالنسبة للخصائص الثقافية في المجتمع المصري، فأبرزها التدني القيمي على مدى الفترة الأخيرة والذي أكدته دراسات عديدة.*(٧٢) وإذا ركزنا على الجوانب ذات الدلالة لموضوع الدراسة، فإننا نشير في إيجاز إلى ثلاث نقاط:

**أ) استمرار بعض الموروثات الثقافية المجافية لتنظيم الأسرة وبخاصة في الريف:**

تؤكد بعض الدراسات، استمرار شيوع بعض القيم السالبة المرتبطة بزيادة النسل والإنجاب في بعض مناطق المجتمع المصري. وقد عددت دراسة عبد الباقي (٢٠٠٧) عددًا من الموروثات الاجتماعية الخاطئة شملت:

- أن زيادة عدد الأولاد يربط الرجل بأسرته ويمنعه من التفكير في الزواج مرة ثانية.
- الرغبة في إنجاب الذكور.
- كثرة الإنجاب من أجل تكوين عزوة.
- زيادة الإنجاب للمساعدة في العمل وبالأخص في المناطق الريفية.
- الرغبة في إنجاب طفل من كل نوع حتى ولو اضطرهم ذلك إلى إنجاب طفل ثالث.*(٧٣)

وتتغلغل هذه الموروثات في ظل تدني المستوى الثقافي في المجتمع المصري، وشيوع الأمية الأبجدية والحضارية. وتكون الموروثات والتقاليد أكثر رسوخًا في البيئة الريفية حيث لا تزال المرأة في الريف المصري تستمد قيمتها من خلال الإنجاب، وتكون الزوجة الولود موضع مباهاة وافتخار بين الكثير من العائلات الريفية.

**ب) شيوع تفسيرات خاطئة لموقف الدين من تنظيم الأسرة:**

تشيع بين الكثير من الأفراد في المجتمع المصري تفسيرات خاطئة لموقف الدين من تنظيم الأسرة. ورغم توالي الفتاوى من الأزهر الشريف بعدم وجود ثمة تعارض بين تنظيم الأسرة، وتعاليم الدين الإسلامي، إلاّ أن النجاح في إقناع الجماهير بهذا الموقف، والتفسيرات المستنيرة بشأنه، لم يلق بعد القدر المأمول فيه من النجاح، كما وأن الكثير ممن يبدون مقتنعين بالمبدأ لا يطبقونه على حياتهم، وقد وجدت آمال مسعود (٢٠٠٣) في دراسة ميدانية نتائج صادمة بالنسبة لغياب هذا

الفكر المستنير حول تنظيم الأسرة عن معلمي التعليم غير النظامي في مصر، وكيف يسيطر على نسبة كبيرة من معلمي هذا التعليم أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين (٧٢,٥% من العينة)، وتتفق نتائجها في هذا الشأن مع نتائج غيرها من الدراسات. وقد أثار انتباه الباحثة كيف أن بعض المعلمين ما زالوا يعتقدون أن المجتمع يزداد تقدمًا بالزيادة السكانية متغافلين بذلك عن الخلل بين موارد الدولة واحتياجات السكان.*[٧٤] كما اعترفت بذلك دراسة حديثة قدمت أمام المؤتمر القومي للسكان (٢٠٠٨) قام بإعدادها أحد أساتذة جامعة الأزهر الشريف، وبررته بأن التربية السكانية "لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، ولم تلق من المؤسسة الدينية الاهتمام الذي يليق بها، ولو أن تلك المؤسسة قامت بدورها المطلوب في إبراز أهمية تلك المادة، وترسيخ مفاهيمها في سلوك الناس، لتغير الأمر إلى ما هو أسمى وأحسن".*[٧٥]

**ج) واقع الثقافة الإنجابية بالنسبة للشباب:**

أكدت نتائج دراسات عديدة أن تقدمًا ملموسًا قد تحقق فيما يتعلق بالثقافة الإنجابية بين الشباب المصري برغم وجود بعض جوانب قصور لا تزال قائمة، وقد سبقت الإشارة إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية في مصر من ٤,٤ طفل عام ١٩٨٨، إلى ٣,١ طفل عام ٢٠٠٥، والذي يعكس تغيرًا في اتجاهات الأفراد نحو تبني نمط الأسرة الصغيرة. وربطت دراسة جمال الطحاوي (٢٠٠٨) التقدم الحادث بالجهود التي بذلت في مجال التوعية والتعليم في مجال تنظيم الأسرة حيث زادت نسبة النساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة (معدل انتشار الوسائل) من ٣٧,٨% عام ١٩٨٨ إلى ٥٩,٢% عام ٢٠٠٥.*[٧٦]

وتتفق النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة مع الدراسة الميدانية التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمشاركة المجلس الدولي للسكان (٢٠٠٦) لاستكشاف المحددات الثقافية للزيادة السكانية بين الشباب، وأكدت

نتائجها وجود مؤشرات على أن تغيرًا قد حدث في المنظومة الثقافية المرتبطة بقضايا الزواج والإنجاب لدى الشباب المصري تمثلت فيما يلي:*(٧٧)

- شبه الإجماع لدى أفراد عينة البحث على رفض فكرة الزواج المبكر.
- لم يظهر اتجاه واضح لدى عينة البحث نحو تفضيل إنجاب الذكور، واعتبرت الدراسة ذلك اتجاهًا إيجابيًا نحو تبني ثقافة المساواة بين الجنسين.
- أن غالبية عينة البحث يفضلون إنجاب طفلين أو ثلاثة على أكثر تقدير.
- أن غالبية عينة البحث على دراية بفكرة تنظيم الأسرة.
- أن المبحوثين قد استقوا معلوماتهم بهذا المفهوم من خلال مصادر متعددة أهمها التليفزيون ثم الأقارب فالإذاعة والوحدات الصحية. أما الرائدة الريفية والزائرة الصحية فلم يمثلا مصدرًا للمعرفة إلاّ بنسبة ضئيلة للغاية.
- أن غالبية عينة البحث لديهم قبول لفكرة تنظيم الأسرة سواء المقبلين على الزواج أو المتزوجين بالفعل.
- أن غالبية عينة البحث ترفض الرأي السائد حول تحريم تنظيم الأسرة.
- أن غالبية عينة البحث ترفض الأمثال والأقوال الشعبية المدعمة لقيم الإنجاب.

**لكن من الجهة الأخرى، أظهرت بعض نتائج البحث ذاته استمرار بعض جوانب القصور في الثقافة الإنجابية للشباب المصري من بينها:**

- رفض غالبية عينة البحث لفكرة استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة باعتبارها مسئولية الزوجة، وأن استخدام الرجل لهذه الوسائل "عيب في حقه".
- لا يزال هناك قصور في الوعي والمعرفة بفوائد وأضرار وسائل تنظيم الأسرة، مما استدعى أن تقترح الدراسة تقديم مزيد من البرامج الإرشادية، وبرامج التوعية لتقديم معلومات صحيحة ودقيقة حول هذه الوسائل.

## هوامش الفصل الأول

١- انظر المسح الصحي للسكان في مصر (٢٠٠٥).
القاهرة ٢٠٠٥.

٢- صالح الشيمي "أسباب البطء في انخفاض معدل الزيادة السكانية"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان.
القاهرة (٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص ١.

٣- معهد التخطيط القومي، التنمية البشرية في محافظات مصر.
القاهرة ٢٠٠٨، ص ٢٧.

٤- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع المجلس القومي للسكان، المحددات الثقافية للزيادة السكانية – دراسة على عينة من الشباب، الفصل الأول، إعداد وفاء مرقس.
القاهرة ٢٠٠٦، ص ١.

٥- التنمية البشرية في محافظات مصر، مرجع سابق ص ٢٧

٦- سمير نعيم أحمد، أهل مصر.
القاهرة: المؤلف، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٣، ص ٢٩.

٧- انظر: ماجد عثمان: "طفلين لكل أسرة".
القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يونيو ٢٠٠٨.

٨- الحزب الوطني الديمقراطي، رؤية حزبية حول المشكلة السكانية في مصر.
القاهرة: سبتمبر ٢٠٠٣، ص ١.

٩- المسح الصحي للسكان في مصر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٣.

١٠- المرجع السابق، ص XXI

١١- المسح السكاني الصحي – مصر للسنوات المبينة. القاهرة ٢٠٠٦.

١٢- صالح الشيمي، مرجع سابق، ص ١

١٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير معلوماتية، القاهرة ٢٠٠٨. ص ٦

١٤- المرجع السابق، نفس الصفحة.

١٥- المسح الصحي للسكان في مصر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق ص ٤٧.

١٦- المصدر: المسوح السكانية الصحية للسنوات المبينة.

١٧- صالح الشيمي، مرجع سابق، ص ٣.

١٨- المسح الصحي للسكان في مصر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٤٤.

١٩- ماجد عثمان، "طفلين لكل أسرة"، مرجع سابق، ص ٨.

٢٠- المرجع السابق، ص ٤.

٢١- المرجع السابق، ص ٣.

٢٢- المرجع السابق، ص ٤.

٢٣- المرجع السابق، نفس الصفحة.

٢٤- المسح الصحي للسكان في مصر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٥٠.

٢٥- ماجد عثمان، "طفلين لكل أسرة"، مرجع سابق، ص ٦.

٢٦- انظر ملخص نتائج المسح الصحي للسكان في مصر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، صXXI

٢٧- استفاد الباحث بهذه الدراسة بشكل أساسي في تغطية النقطة المذكورة. انظر مديحة عبدالرازق، "تفعيل وتطبيق معايير الجودة والارتقاء بمقدمي الخدمات في الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة". دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان، (٢٠٠٨)، ص ١.

٢٨- المرجع السابق، ص ١، ص٤.

٢٩- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، مصر (٢٠٠٥).

٣٠- سعيد جميل سليمان (باحث رئيسي) دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية – دراسة ميدانية.
القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٣، ص ١-٤٢.
٣١- وزارة التخطيط بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييم أداء المحافظات نحو تحقيق أهداف الألفية. القاهرة، يونيو ٢٠٠٦، ص ١١٨.
٣٢- المرجع السابق، ص ١١.
٣٣- المرجع السابق، ص ١٢.
٣٤- محمد الجوهري، علم السكان: قضايا ومشكلات. القاهرة، د.ن. ١٩٩٦، ص ٨٣-٩٢.
٣٥- المرجع السابق، ص ١٣٧ – ١٤٩.
٣٦- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، مصر (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٢٥.
٣٧- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، (مصر ١٩٩٨/١٩٩٩)، ص ١٤٥.
٣٨- المرجع السابق.
٣٩- المرجع السابق.
٤٠- المرجع السابق.
٤١- معهد التخطيط القومي، التنمية البشرية في محافظات مصر (٢٠٠٨)، القاهرة، ص ٢٧-٢٨.
٤٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير مستهدفات الإنجاب واستخدام الوسائل على مستوى المحافظات (٢٠٠٥ – ٢٠١٧) سلسلة أوراق ديموجرافية.
القاهرة فبراير ٢٠٠٩، ص ٦.

٤٣- وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقييم أداء المحافظات نحو تحقيق أهداف الألفية، مرجع سابق، ص ٤١-٤٤.

٤٤- عبدالله بيومي (باحث رئيسي) التعليم المجتمعي للأطفال "متطلبات التحقيق". القاهرة، المكتبة العصرية، ٢٠٠٨، ص ٣.

٤٥- جريدة الأهرام اليومية، عدد الاثنين ٢٠١٠/٢/١٥.

٤٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تطور وضع المرأة في مصر في الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٦. القاهرة، سلسلة أوراق ديموجرافية، رقم (٣) نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٩.

٤٧- هبة نصار وآخرون، الهبة الديموجرافية ومتطلبات فرص العمل - حالة مصر. القاهرة، د.ن. ٢٠٠٦، ص ٢٩.

٤٨- ثروت إسحاق، "التعليم غير الرسمي والتربية السكانية"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان، القاهرة (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص ٥.

٤٩- التنمية البشرية في محافظات مصر، مرجع سابق ص ٢٩.

٥٠- مجلس السكان الدولي، الانتقال إلى مرحلة النضج - مسح قومي حول النشئ في مصر.
القاهرة: مجلس السكان الدولي، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص٢٨-٢٩.

٥١- المرجع السابق ص ٣١.

٥٢- المرجع السابق ص ٣٥.

٥٣- المرجع السابق ص ٦٠.

٥٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الملامح الصحية للأطفال في مصر، تقارير معلوماتية، السنة الثانية، العدد (٢٠) أغسطس ٢٠٠٨ ص ١١.

٥٥- المرجع السابق ص ٥.

٥٦- التنمية البشرية في محافظات مصر، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

57- The University of California
Social Conditions in Egypt According to the Millennium Development Goals.p2.

٥٨- التنمية البشرية في محافظات مصر، مرجع سابق، ص٣٣.

٥٩- تقييم أداء المحافظات نحو تحقيق أهداف الألفية، مرجع سابق ص ١١.

٦٠- المرجع السابق، جدول ص ١٢.

٦١- المرجع السابق، نفس الصفحة.

٦٢- أشرف حسين، كتاب الأفقار في بر مصر، تحرير محمد أبو منصور، سلسلة كتاب الأهالي. العدد (٦٣) نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة ص ١٩.

٦٣- الهبة الديموجرافية............، مرجع سابق ص ٤٧-٤٨.

٦٤- المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠.

٦٥- التنمية البشرية في محافظات مصر، مرجع سابق، ص ٣٢.

٦٦- المرجع السابق، ص ٣٣.

٦٧- فؤاد قنديل، صناعة التقدم في مصر – العوامل والشروط. القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١.

٦٨- سمير نعميم أحمد، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

٦٩- فؤاد قنديل، مرجع سابق ص ٢٤٩.

٧٠- الهبة الديموجرافية............، مرجع سابق ص ٢٩-٣٠.

٧١- حسن حسين زكي، "تمكين المرأة في مجال التعليم والقدرات" دراسة قدمت في المؤتمر القومي للسكان.
القاهرة (٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨) ص ١٠ – ١١.

٧٢- انظر على سبيل المثال:
- سعيد جميل الاتصال وترشيد الاتجاهات المعوقة للتقدم في مصر – دراسة بالتطبيق على محو الأمية، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٩.
- أيضًا أحمد مجدي حجازي، "تحول القيم وتبدلها لدى الشباب المصري: دراسة في أزمة القيم"، دراسة قدمت إلى المؤتمر السنوي الخامس للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: ٢٠ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٣.

٧٣- صابر عبدالباقي، الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية ودور الشباب في مواجهتها، مرجع سابق ص ٣.

٧٤- آمال مسعود، "دور مؤسسات التعليم غير النظامي وبالأخص محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية"، في سعيد جميل (باحث رئيسي)، مرجع سابق، ص ١٥٨.

٧٥- عبدالله النجار، "الثقافة الدينية والتربية السكانية"، دراسة قدمت أمام المؤتمر القومي للسكان (٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨) ص ٦٥.

٧٦- جمال إسماعيل الطحاوي، "توجهات الشباب نحو السلوك الإنجابي – رؤية اجتماعية" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر القومي للسكان ٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨، ص ٩.

٧٧- المحددات الثقافية للزيادة السكانية، مرجع سابق ص ١١٧ – ١٢٥.

# الفصل الثاني

## آفاق الدور المنوط بالتعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية

# الفصل الثاني
## آفاق الدور المنوط بالتعليم والإعلام والمجتمع المدني
## في مواجهة المشكلة السكانية

**مقدمه :**

بعد أن تناول الفصل الأول الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية في المجتمع المصري من المنظور العام ووفق الأبعاد الرئيسية الثلاثة: المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، وخلل التوزيع السكاني، وتردي الخصائص السكانية، ينتقل الفصل الثاني بمشكلة الدراسة من المنظور العام إلى منظور أكثر خصوصية يسلط من خلاله الضوء تحديدًا على المؤسسات الثلاث محور الدراسة، وهي مؤسسات التعليم، والإعلام، والمجتمع المدني. ويقتضي المنظور استكشاف طبيعة رسالة كل منها، وآفاق الدور الذي تقوم به بإزاء المشكلة السكانية. وبهذا، يصبح الطريق ممهدًا أمام الفصول التالية من الدراسة لتلمس جوانب القصور في ممارسة تلك المؤسسات لأدوارها في المشكلة السكانية في السياق المصري، ومن ثم، استكشاف أساليب تفعيل دور كل منها.

ويستهدف الفصل الحالي في تناوله لآفاق الدور المنوط بكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث في مواجهة المشكلة إبراز المجال الذي تتحرك كل مؤسسة منها في إطاره. وإذا كانت الفصول التالية من الدراسة تركز على استكشاف جوانب الخلل والقصور في الأدوار التي تقوم بها كل مؤسسة منها في السياق المصري الحالي، فلابد أن يأتي هذا الاستكشاف مستندًا إلى طبيعة الدور المنوط بكل منها، والتوقعات المرجوة منه في ظل اعتبارين:

**الأول** : أن لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث التي تدور الدراسة حولها طبيعتها المتفردة، سواء بالنسبة لنظام عملها، أو الإمكانات المادية والبشرية

المتاحة لها، أو المناخ الذي يسود أداء أدوارها. وتفرض هذه التفردية على الدراسة أن تخصص قسمًا مستقلاً لكل منها. لكن إبراز التفردية في استكشاف آفاق الدور المنوط بكل منها في السياق المصري، لا يمكن أن ينفي وجود بعض جوانب مشتركة تجمع بين الثلاثة معًا في أداء رسالتها السكانية، وهو ما يمكن أن نطلق عليها "القاسم المشترك"، ويتمثل في "الاتصال التفاعلي"، ويرتبط "الاتصال التفاعلي" بوجه خاص بأسلوب أداء المؤسسة الإعلامية لأدوارها، مع الإقرار بمكانته الكبيرة بالنسبة للتعليم، والمجتمع المدني على نحو أو آخر، في إطار سعيها لتحقيق التأثير المطلوب على معارف من نتعامل معهم، واتجاهاتهم وقناعاتهم في مجالات الإنجاب وتنظيم الأسرة.

**الثاني :** أن تناول آفاق الدور المنوط بكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث يمثل إطارًا مرجعيًا تراه الدراسة ضروريًا من أجل استكشاف أبعاد القصور ومجالاته بالنسبة لكل مؤسسة، من منطلق أن الحكم على فعالية أداء كل منها في مواجهة المشكلة السكانية يتم استهداء بالمطروح أمامها في هذا الصدد. ويضفي الفارق بين المتحقق بالفعل، والآفاق المتاحة، صورة أقرب إلى المصداقية للتحديات، وأوجه القصور، وتأثيراتها السالبة على فعالية الدور. وفوق هذا، فإن آفاق الدور المنوط بكل مؤسسة يمكن أن يمثل الزاد الذي تستهدي به الدراسة عند تناول التوصيات التي تضعها لتفعيل دور المؤسسات الثلاث في مجال مواجهة المشكلة السكانية الذي يتم تناوله في الفصل الرابع.

## أولاً: آفاق الدور المنوط بمؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية:

يتطلب استكشاف آفاق دور مؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، أن يتم التعرف بداية على تصنيف مقبول لتلك المؤسسات، وعلى طبيعة الصلة التي تربطها بالمشكلة السكانية، لتكون أساسًا نتقدم منه إلى آفاق الدور المنوط بها.

**لمحة تصنيفية للمؤسسات التعليمية :**

هناك الكثير من التصنيفات للمؤسسات التعليمية لا يتسع مجال الفصل الحالي لتناولها جميعًا، لكن من أكثر التصنيفات شيوعًا ذاك الذي يقسمها إلى نظامية Formal، وغير نظامية Non - Formal، وعرضية Informal، وتركز الدراسة الحالية على مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي. وبحسب نظام التعليم في مصر، فإن مؤسسات "التعليم النظامي" تتعهد الأطفال والشباب عبر مراحل تعليمية متتالية تشمل التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات (من سن ٦ – ١٤عامًا)، وتضم حلقتين هما: التعليم الابتدائي (لمدة ٦ سنوات)، والتعليم الإعدادي (لمدة ٣ سنوات). وتلي التعليم الأساسي مرحلة التعليم الثانوي، والتي تشمل الثانوي العام والفني والحرفي والديني. ثم تعقد المرحلة الثانوية بمرحلة التعليم العالي، حيث يتخصص الطالب في أحد فروع العلم من خلال التحاقه بإحدى الجامعات أو المعاهد العليا.

وتتم مواجهة المشكلة السكانية من خلال مؤسسات التعليم النظامي بما تقدمه من برامج في مجال "التربية السكانية" التي تقدم للطلاب. ورغم تنوع محتواها ومستوياتها، إلاّ أن التربية السكانية تستهدف، في جوهرها، زيادة معارف الناشئة، وتعميق وعيهم بالظروف المختلفة ذات التأثير على الواقع السكاني، وحياة الأسرة وتعاملاتها، وتوسيع إدراكهم بأهمية تنظيم الأسرة، والارتقاع بدرجة تقبلهم لها، حتى يتخطوا حواجز وعقبات العادات والتقاليد، والإرث الثقافي السلبي، وتوجيههم إلى الفهم الواعي لتعاليم الأديان في هذا الشأن.

وفي مقابل التعليم النظامي، توجد كذلك مؤسسات التعليم "غير النظامي" التي تقدم تعليمًا منهجيًا وإن كان غير نظامي. ومن أبرز صور هذا التعليم بالنسبة لدراستنا "**مدارس التعليم المجتمعي**" للأطفال غير المستوعبين، والمتسربين من التعليم النظامي، فضلاً عن مدارس الفصل الواحد، ومدارس الفتيات صديقات البيئة.

ومن أبرز مؤسسات التعليم غير النظامي كذلك مراكز محو الأمية وتعليم الكبار بأنواعها المختلفة. وتمثل برامج محو الأمية، التي تشرف عليها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، صدارة الاهتمام. وينصرف دورها، في غالبية الأحيان، إلى ما تقدمه من مقررات أو موضوعات حول المشكلة السكانية وأبعادها، ومخاطرها، وهو ما يندرج تحت "التربية السكانية".

وينبثق اهتمام الدراسة الحالية بمدارس التعليم المجتمعي لإسهامها الممكن في مواجهة المشكلة السكانية من خلال ما تقدمه من برامج تعليمية تناسب الأطفال من سن ٦ – ١٤ عامًا فأكثر الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي، أو تسربوا منه. وتركز هذه النوعية من المدارس على الأطفال في المناطق الريفية والمهمشة والمحرومة من الخدمة التعليمية.

وتتجه السياسة التعليمية في مصر حاليًا إلى تشجيع إنشاء هذا النمط من المدارس، والتوسع في إتاحتها أمام الفئات المشار إليها. وينتظر أن يصل تعداد تلاميذ التعليم المجتمعي إلى ٣ مليون طفل على مدى الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٢. أما مدارس الفتيات "صديقة البيئة" فتلقى تشجيعًا كبيرًا من أجل سد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في التعليم، وخاصة في المحافظات الأكثر احتياجًا إلى هذا النوع من المدارس، وبالأخص محافظات الجيزة – بني سويف – الفيوم – المنيا – أسيوط – سوهاج – البحيرة.

وإلى جانب نمطي التعليم النظامي وغير النظامي هناك "التعليم العرضي"، الذي يجمع تحت مظلته كافة فرص اتصال الفرد، وتواصله مع الآخرين. والتي لا تقع تحت حصر، والتي تضيف إلى معارفه وخبراته كما في تعاملات أفراد الأسرة معًا، وعند الخروج في رحلة من الرحلات، أو خلال الالتقاء والتفاعل بالأقران أو الزملاء...الخ. ومن بين المؤسسات المعنية بهذا النوع من التعليم غير المقصود: الأسرة، والأندية الرياضية، والساحات الشعبية، ومراكز الشباب، وغيرها الكثير.

**طبيعة الصلة التي تربط التعليم بالمشكلة السكانية:**

هناك منظوران في استكشاف طبيعة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمشكلة السكانية مستمدان من الوظائف الأساسية التي تضطلع بها مؤسسة التعليم في مجال التعليم والتنشئة الاجتماعية، واللتان ظلتا، على مدى حقبة طويلة من الزمن عبر التاريخ الإنساني، من مهام الأسرة.لكن تزايد رصيد الإنسان من المعرفة والخبرات، وتضاعفه على نحو متسارع، أفرز تعقدًا في الحياة الاجتماعية لم تستطع معه الأسرة الاستمرار في الوفاء بتلك المتطلبات، مما حدا بالمجتمعات أن توكل للمدرسة مهامها التي نعرفها في العصر الحديث بالنسبة لتنشئة الأفراد، وتلبية احتياجات المجتمع في آن معًا.

وتصل بنا هذه الفكرة إلى أن هناك عنصران متكاملان عند تقصى علاقة التعليم بالمشكلة السكانية هما: الفرد والمجتمع .

فبالنسبة للفرد، ينصرف دور المؤسسة التعليمية، في الأساس، إلى تنميته بشكل متكامل من النواحي الجسمية، والوجدانية، والاجتماعية، والعقلية، مع إكسابه المثل العليا للمجتمع الذي يعيش بين ظهرانيه، حتى يشب متكيفًا مع البيئة المحيطة به، ويسهم في الارتقاء بها.

أما بالنسبة للمنظور الآخر، وهو المنظور المجتمعي، فيستمد فكرته من تعاظم الآمال والتوقعات التي تضعها المجتمعات في عنق التعليم باعتباره الأداة الفاعلة لتناول المشكلات التي يموج بها المجتمع، وتخريج أفراد بمقدورهم التفاعل مع الوسائل الحضارية المستقبلية، ومواجهة التحديات الآتية والمتوقعة.*(١)

ويشكل التفاعل بين الجزء والكل، أي بين الفرد والمجتمع، جانبًا متميزًا للظواهر السكانية التي يكون للتعليم فيها دورًا مؤثرًا، كما سنشير لاحقًا، فكل فرد هو "**فاعل سكاني**" سواء كان عضوًا في أسرة، أو منتميًا إلى جماعة، أو مشاركًا في ناد رياضي، أو غير ذلك. وتتبع جميع الأحداث الإنسانية من تصرفات الإنسان وقراراته، وهو "لا يكف طوال حياته عن المشاركة في اتخاذ قرارات لها انعكاساتها على السكان". وإذا كانت الولادة والهجرة والوفاة ظواهر سكانية تمثل أحداثًا انتقالية مهمة في حياة الفرد تلعب تصرفاته واختياراته دورًا فيها، فإن العمليات السكانية التي تتعلق بالخصوبة، والمعدل الإجمالي للإنجاب، موضوعات تختص أساسًا بالمجتمع، وتكتسب قيمتها من تراكم الأحداث الفردية. وهكذا تأتي القضية السكانية في النهاية، محصلة تفاعل الفرد والمجتمع.*(٢)

ومن جهة أخرى، تنبثق علاقة التعليم بالمشكلة السكانية من الصلة التي تربطه بالتنمية؛ فالأفراد الذين يعدهم التعليم هم الهدف النهائي للتنمية، وهم في ذات الوقت وسيلتها الأساسية. وتتحقق التنمية من خلال طاقات وإمكانات الأفراد إلى الحد الذي يمكن فيه اعتبار التنمية والسكان وجهين لعملة واحدة يضطلع فيها التعليم بالتمكين. ويتداعى على ما سبق، أن تفاقم المشكلات السكانية يكون لها مردود سلبي على مجمل أوضاع التنمية، كما أن التنمية المتدنية يكون لها مردودها السلبي على تردي خصائص السكان، فهي إذن علاقة تفاعل مزدوج.

ويمثل تمكين الأفراد من المعرفة جوهر رسالة التعليم من خلال جهد تربوي مقصود بما يعنيه الأمر من ارتقاء بنوعية هؤلاء الأفراد. ويقصد "بالنوعية" ما يمتلكونه من معارف ومفاهيم، وما تتشربه نفوسهم من قيم واتجاهات، وما يكتسبونه من مهارات. ويتجسد أثر التعليم على الأفراد سواء في مؤسسات التعليم النظامي أو مراكز تعليم الكبار، كما تشير منشورات اليونسكو، في انفتاحهم على العالم الذي يحيط بهم عبر إمدادهم بالوسائل العقلية لفهمه وإدراكه، والاستعداد له من خلال إعانتهم على فهم وتحليل الظواهر السكانية من حيث طبيعتها وأسبابها ونتائجها، وارتباطها بحقائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.*(٣)

فبعيدًا عن النمو التحصيلي والأكاديمي الذي يتركز حوله التعليم داخل مؤسسات التعليم النظامية وغير النظامية، فإن ما يحدث للأفراد من تعلم له تأثيره على النمو السكاني من زوايا مباشرة وغير مباشرة يدخل في إطارها ما يلي:

- ما يؤديه التعلم من دور في توسعه وتعميق إدراك الأفراد بالمشكلة السكانية، ومسئوليتهم تجاهها.
- تمكين الأفراد من التخطيط السليم لمستقبل حياتهم.
- الارتقاء بالعلاقات داخل الأسرة، مما يؤدي إلى رفع مستواها الاجتماعي.
- خلق تطلعات جديدة لدى الأفراد، وتنقية ما لديهم من تطلعات مما يعتريها من شوائب.
- ترقية معدلات الإنجاز Achievement ، وشحذ رغبات الأفراد في هذا الشأن.

وإذا تركنا تمكين الأفراد من المعرفة بأبعاد المشكلة السكانية وتداعياتها، جانبًا، فإن ترشيد الاتجاهات التي تحكم سلوكيات الأفراد، يمثل جانبًا آخر لا يقل أهمية. ومن الناحية الوجدانية، يسهم التعليم بدور حاسم في مواجهة المشكلة السكانية من خلال تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو الأسرة الصغيرة، وترشيد

السلوك الإنجابي لأمهات وآباء المستقبل سواء من ناحية خفض فترات المباعدة بين الولادات، أو تحاشي الزواج المبكر الذي تطول معه فترة خصوبة المرأة، مما يعود بالسلب على جهود تنظيم الأسرة.

وقد تناولت دراسات عديدة علاقات التأثير والتأثر التي تربط بين التعليم والمشكلات السكانية؛ فأثبتت نتائج بعض البحوث وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم الذي يصل إليه الفرد، وبين حجم الأسرة؛ ففي حالة الأفراد الأميين مثلاً، يرتفع متوسط حجم الأسرة ليصل إلى نحو ٥,٩% طفل/أسرة. كما يرتبط مستوى تعليم الفرد بمدى تقبله، وممارسته لوسائل تنظيم الأسرة، حيث تأكد أن ارتفاع المستوى التعليمي بين الأمهات يؤدي إلى تحسن تقبلهن لوسائل تنظيم الأسرة، وممارستها، ومن جهة ثالثة، يكون المستوى التعليمي مصحوبًا بارتفاع وعي الزوجين بوسائل تحسين النسل، وكيفية تقديم الرعاية الجيدة للأطفال.*(٤)

**سمات الدور في المؤسسة التعليمية:**

يتسم أداء المؤسسة التعليمية لما يتوقع منها من أدوار بسمتين أساسيتين هما: التكاملية integration والاعتمادية Interdependence. وتتضح التكاملية في أدوار العاملين بالمؤسسة التعليمية من خلال التأمل في الهيكل الإداري للمؤسسة التعليمية، كما في مصر مثلاً، في ظل الوحدات الجديدة (وحدة التدريب – وحدة تكنولوجيا التعليم – وحدة المعلومات والإحصاء – وحدة الجودة)، فلا يمكن تحقق مردود إيجابي من خلال هذه الوحدات، والتي توجد معًا في المؤسسة الواحدة، بغير أن تتكامل مع بعضها البعض، حيث يقتضي الأمر أن تضطلع وحدة التدريب بالمدرسة بدورها في تنمية قدرات المعلمين والعاملين بالمدرسة، بينما تقوم وحدة تكنولوجيا التعليم بالإسهام في إنجاح العمل التقني بكل أبعاده، وتساعد وحدة المعلومات والإحصاء على توفير كافة المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة المدرسية للنهوض بالمدرسة سواء في تدريب المعلمين أو استخدام التكنولوجيا،

وتساعد وحدة الجودة على الارتقاء بجودة العملية التعليمية بكل مشتملاتها. وما لم تتناغم أدوار هذه الوحدات، وتتكامل معًا، فلن يتحقق المردود بالدرجة المنشودة.

أما بالنسبة "للاعتمادية"، فيمكن تبينها من أن الكثير من الممارسات بالمدرسة يعتمد كل منها على الآخر، فبانتهاء دور معين يليه دور آخر يعتمد عليه اعتمادًا قد يكون كليًا أو جزئيًا. ويضرب أساتذة الإدارة مثالاً بدور الموجه الفني في تقويم تحصيل الطلاب كدور هام وضروري يضطلع به من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية، وتحسين أداء المعلمين، حيث لا يمكن أن يتحقق دور الموجه إلاّ بعد أن ينتهي المعلم من إنجاز دوره. وبالمثل، تعتمد جماعات العمل المختلفة بالمؤسسة التعليمية في أداء أعمالها على الأدوار المتوقعة بالنسبة لجميع الأفراد الآخرين ذوي العلاقة المباشرة، أو غير المباشرة، بالدور محل الممارسة.*(٥)

**موقع وزارة التربية والتعليم من المشكلة السكانية:**

على مدى العقود الخمسة المنقضية تراوح موقع وزارة التربية والتعليم من جهود التصدي للمشكلة السكانية بين اتجاهين متميزين:

ساد الأول منهما في الفترة التي سبقت الاعتراف الرسمي من جانب الدولة بالمشكلة السكانية، والتحذير من خطورة استفحالها بصدور ميثاق العمل الوطني (١٩٦١). أما الثاني، فقد شهد ردود فعل أجهزة التعليم للاضطلاع بدور أكثر تنظيمًا للارتقاء بمعارف النشيء، وشحذ وجدانهم بمشكلة "**الزيادة السكانية**" تحديدًا، قبل أن يضاف إليها البعدين الآخرين فيما بعد.

وفي الفترة الأولى، اقتصر دور وزارة التربية والتعليم كميًا على إتاحة التعليم في مراحله الأولى لأعداد أكبر من الأطفال في توافق مع المخططات الطموحة التي وضعتها ثورة ١٩٥٢. ومن الناحية النوعية، تبلور الهدف الأكبر في زيادة تنور الناشئة، وتعميق فهمهم للقضايا المجتمعية، ومن بينها قضية الزيادة السكانية.

وشهدت الفترة التي تلت صدور الميثاق، جهودًا مكثفة من جانب الدولة لمواجهة المشكلة السكانية من خلال استخدام أجهزة الإعلام والاتصال على نطاق واسع، وبدء إنشاء مراكز لتنظيم الأسرة، والتي بلغ عددها ٧٠ مركزًا خلال الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٥ وحدها.

وكان إنشاء "المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة" (١٩٦٥) برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ثمانية من الوزراء المعنيين بالمشكلة السكانية، بمثابة نقلة مؤسسية هامة كانت لها انعكاساتها على دور وزارة التربية والتعليم خاصة مع تحديد اختصاصات هذا المجلس، وإقرار خطة شاملة لتنظيم الأسرة، والالتفات إلى وضع نظم لتنفيذ ومتابعة الخطة. وقد كان نشاط المجلس الأعلى مركزًا على الجانب الطبي من تنظيم الأسرة، وتوزيع وسائل منع الحمل بالمجان. وتجمدت أعمال المجلس بسبب حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٢ حيث أعيد تشكيله ليطلق عليه "المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان". وأضيف جانب "السكان" لاختصاصات هذا المجلس تمهيدًا لصدور "أول" سياسة قومية للسكان وتنظيم الأسرة لمدة عشر سنوات استهدفت في مجملها زيادة قدرة المجتمع المصري على مواجهة المشكلة السكانية، وتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة من خلال خفض معدل النمو السكاني من ٢٠,٦ في الألف عام ١٩٧٣ إلى ١٠,٦ في الألف عام ١٩٨٢، بمعدل خفض مقداره واحد في الألف سنويًا.

وقد شملت الخطوات الإجرائية في هذا الصدد بدء جهود وزارة التربية والتعليم في التصدي للمشكلة وفق القرار الوزاري الذي صدر بتشكيل لجان موسعة تكون مسئولة عن إعادة تخطيط التعليم العام ومناهجه في إطار لجنة عليا لتطوير التعليم. وقد أسهم المركز الوليد للبحوث التربوية بالوزارة آنذاك (١٩٧٤) بإعداد خطة عمل للجان المناهج الموسعة تضمنت الأهداف والمفاهيم والاتجاهات الرئيسية

الخاصة بالتربية السكانية، للاسترشاد بها في تخطيط مناهج المواد الدراسية المختلفة، ثم توالت القرارات الوزارية بتشكيل لجان تأليف للكتب المدرسية لتعالج المقررات التي كلفت اللجان الموسعة بوضعها.

وقد شملت السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة (١٩٧٣) تحديد محاور رئيسة كان التعليم في صدارتها، وشملت ما يلي:

- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.
- **التعليم.**
- تشغيل المرأة.
- تصنيع الريف.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- الضمان الاجتماعي.
- الإعلام والتوعية.
- تدعيم الخدمات وتوفيرها بما فيها من خدمات تنظيم الأسرة.

وقد عينت السياسة القومية للسكان، المشار إليها، أدوارًا محددة لكل وزارة من الوزارات الداخلة في إطار مواجهة المشكلة السكانية، **وشمل نصيب التربية والتعليم في إطارها ما يلي:***(٦)

**أولاً :** بالنسبة للأهداف، أن يتم التركيز على إعداد القادة المعلمين الذين يناط بهم التنبيه بالمشكلة، وتنمية الوعي، وتنظيم الأسرة، وتعميق إدراك الطلاب لتنظيم الأسرة، ومساندة أنشطة باقي الجهات.

**ثانيًا :** تدعيم الدراسات السكانية بمناهج التعليم الثانوي ودور المعلمين والمعلمات، وإعادة النظر في مناهج التعليم الثانوي، فضلاً عن تضمين مناهج محو الأمية موضوعات ذات صلة بتنظيم الأسرة. وشمل الدور كذلك رعاية أنشطة مثل إعداد الشرائط والأفلام، وتنظيم معارض إقليمية

ثابتة، وتدريب المعلمين، والإفادة من التشكيلات المدرسية وأنشطتها في إقناع التلاميذ وأولياء أمورهم بالموضوعات المتصلة بتنظيم الأسرة من خلال مجالس الآباء والمعلمين، والاتحادات الطلابية، ومجالس الإدارة.

وقد تحققت خطوة مؤسسية ملحوظة في السنوات التالية بتشكيل "المكتب الفني للتربية البيئية والسكانية" بالوزارة (١٩٧٧) ، والذي أعيد تشكيله (١٩٧٩) بإلحاق خبراء تابعين له بمكاتب مستشاري المواد الدراسية، لرعاية التوجهات السكانية، وفي السنوات الأولى لعقد الثمانينيات اضطلع المكتب الفني بالعديد من الأعمال تأكيدًا لدور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، واتسع نطاق جهوده ليضطلع بالمهام الآتية:

- حصر المفاهيم السكانية في المناهج والكتب المدرسية تسهيلاً لتضمينها في مقررات التربية السكانية.
- إعداد دليل لمعاونة المعلمين في التربية السكانية لكل مرحلة تعليمية ولكل مادة دراسية ذات صلة بالتربية السكانية.
- تكوين مكتبات متخصصة في مجال "التربية السكانية" في جميع المناطق والإدارات التعليمية بما يسهل من قوائم الإحصاءات، والتدريب المحلي، وإجراء البحوث الديموجرافية.
- طرح موضوع المشكلة السكانية وعلاقتها بمشروعات التنمية ضمن مسابقات للطلاب والمعلمين.

**آفاق المهام الموكلة للتعليم في الاستراتيجيات السكانية:**

بعد مناقشات مستفيضة من جانب خبراء المجلس القومي للسكان، والعديد من القطاعات الأخرى المشاركة في مواجهة المشكلة السكانية، استقر الرأي على السياسة القومية الحالية للسكان حتى ٢٠١٧ كان من أبرز مبادئها الاعتراف بحق كل فرد في التمتع بكافة الحقوق والحريات التي يكفلها له الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان، وفي طليعتها، بالطبع، حقه في التعليم. وكان هذا إيذانًا بأن يحشد قطاع التعليم المزيد من الجهود لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال بالمرحلة الأولى للتعليم.

ومن المبادئ الأخرى، دعم المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والذي كانت له انعكاساته على الجهود التي تقوم بها الوزارة في مجال تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الاستيعاب، وإنشاء مدارس الفصل الواحد، وبخاصة للفتيات. وتضمنت مبادىء السياسة كذلك، تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص في إدارة وتنفيذ البرامج السكانية، والإقرار بأن الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع مما يقتضي تدعيمها، وحصولها على الوقاية الكاملة. كما برز بين المبادىء العامة كذلك، اعتبار السياسات والأهداف المرتبطة بالسكان جزءًا متكاملاً مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحسين نوعية الحياة للمواطنين."[*](٧)

وقد انبثقت عن السياسة القومية المشار إليها، إستراتيجية مرحلية في ضوء الدروس المستفادة، والصعوبات الطارئة عند التنفيذ. وتعتبر الإستراتيجية التي تم إقرارها للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٢ هى الأكثر مناسبة للفترة التي تركز عليها الدراسة، وقد صممها المجلس القومي للسكان، وأطلق عليها "الإستراتيجية القومية للسكان"، وتقوم على أربعة محاور رئيسة.

**المحور الأول :** الارتقاء بمستوى خدمات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وتوافرها في إطار منظومة الرعاية الصحية الأساسية. وقد وضع المجلس لهذا المحور هدفًا يقوم على تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بالجودة المطلوبة، وفي الوقت المناسب، وبالسعر المناسب وصولاً بنسبة ممارسة تنظيم الأسرة إلى ٦٧,٣% عام ٢٠١٢ بما يعنيه من توفير الخدمة لما يقرب من ٨,٦ مليون سيدة. ولتحقيق هذا الهدف وضعت إستراتيجيتان :

**الإستراتيجية الأولى** : تكامل خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

**الإستراتيجية الثانية** : الارتقاء بكفاءة وجودة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وضمان توافرها.

**المحور الثاني** : ترشيد الاتجاهات والسلوك لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة. وقد تم وضع هدف عام لهذا المحور يدور حول الاستمرار في جهود إقناع الأسرة المصرية بأن تتبنى طواعية نمط الأسرة المكونة من طفلين، من خلال الإقبال على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للوصول إلى نسبة السيدات اللاتي يكتفين بطفلين فقط إلى ٧٥% بدلاً من ٦٠% حاليًا.

**وقد وضعت لتحقيق هذا الهدف أربعة إستراتيجيات:**

**الإستراتيجية الأولى** : تفعيل دور الدعوة والإعلام والتعليم والاتصال لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة.

**الإستراتيجية الثانية** : تأكيد دور رجال الدين، وإعادة صياغة الخطاب الديني.

**الإستراتيجية الثالثة** : استهداف الشباب من الجنسين للتأثير على سلوكهم الإنجابي.

**الإستراتيجية الرابعة** : استهداف المناطق الجغرافية التي تسجل مستويات مرتفعة للإنجاب.

**المحور الثالث** : دعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة، وقد تم وضع هدف عام لهذا المحور يقوم على إدماج البعد السكاني ضمن برامج التنمية المستدامة لتعظيم تأثيرها على تنظيم الأسرة.

**وقد وضعت أربعة استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف :**

**الإستراتيجية الأولى :** الارتقاء بالمستوى الصحي للأسرة من خلال البرامج المختلفة.

**الإستراتيجية الثانية :** التعليم ومحو الأمية وتوسيع نطاق استيعاب التعليم، وخاصة بالنسبة للإناث.

**الإستراتيجية الثالثة :** تحسين وضع المرأة.

**الإستراتيجية الرابعة :** إعادة التوزيع السكاني.

**المحور الرابع :** ويتركز حول تفعيل نظام المتابعة والتقييم والتقويم. وشمل الهدف العام الموضوع لهذا المحور دراسة وتقييم التغيير في المؤشرات السكانية، ومدى التقدم نحو الهدف القومي ليتسنى اتخاذ إجراءات التقويم.

**وقد وضعت ثلاثة إستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف :**

**الإستراتيجية الأولى :** رفع كفاءة المعلومات السكانية.

**الإستراتيجية الثانية :** الارتقاء بتنظيم وآليات التنسيق، وجمع المعلومات السكانية لكافة الشركاء.

**الإستراتيجية الثالثة :** تقييم وتحليل البيانات والمؤشرات الخاصة بالسكان لتحديد مدى تحقيق المستهدفات.

وقد استمر جهد وزارة التربية والتعليم ومؤسساتها، ومنذ صدور السياسة القومية للسكان التي أشرنا إليها، متركزًا حول تزويد الناشئة بالمعلومات بشأن المشكلة السكانية، وأبعادها، والتأثير- في اتجاهاتهم نحو تنظيم الأسرة. وتركزت وسيلتها في توفير **"التربية السكانية"** للناشئة والشباب، بحيث أصبحت جوهر الدور المطلوب من قطاع التعليم حتى اليوم في مواجهة المشكلة السكانية مما يتطلب من الفصل الحالي تسليط الضوء عليه بشيء من التفصيل.

**التربية السكانية : جوهر الدور المنوط بالتعليم في مواجهة المشكلة السكانية:**

تعرّف اليونسكو "**التربية السكانية**" بأنها برنامج تربوي يستهدف تمكين المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم الضرورية، من أجل فهم، وتقييم الوضع السكاني السائد، والقوي التي شكّلته، وأثره في الحاضر والمستقبل على المصلحة الشخصية للأفراد، وعلى مصلحة عائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية، ومجتمعهم القومي.*(٨)

وقد تبنت وزارة التربية والتعليم في مصر تعريفًا مشابهًا لتعريف اليونسكو فاعتبرتها "الجهد التربوي الموجه لتنمية وعى الطلاب وفهمهم للظاهرة السكانية من حيث أسبابها، والعوامل التي تتحكم فيها، والآثار المترتبة عليها، والعلاقات التي تربطها، مع توجيه هذا الوعي والفهم نحو تكوين الاتجاهات التي تؤثر في سلوك الأفراد وشكل تصرفاتهم في مستقبل حياتهم، مما يرفع من مستوى حياتهم".*(٩)

و "**التربية السكانية**" هى الوعاء الذي يتمحور حوله دور المؤسسة التعليمية في تزويد المتعلمين بالمعارف، وتحقيق إدراكهم السليم للمفاهيم السكانية فيما يتعلق بالموضوعات الأساسية ذات الصلة كالخصوبة والإعالة، والكثافة السكانية والتوزيع، وخصائص البشر وأسلوب تعاملهم مع إمكانات البيئة. وفضلاً عن الجانب الإدراكي، فهناك ثلاثة عناصر اتفاق أخرى حول مضمون التربية السكانية بالمفاهيم العالمية تشمل: دور التربية بالنسبة للاتجاهات العقلية نحو الأمور السكانية، ومهارات اتخاذ القرارات، وتحسين نوعية الأفراد. وقد اجتهد عدد من رواد التربية السكانية في مصر في وضع أسسها منذ عقد الثمانينيات ومنهم حليم جريس ويونس عبد الجواد ومحمد السيد جميل.*(١٠)

فبالنسبة للاتجاهات العقلية نحو الأمور السكانية، رؤى أن يتضمن تناول المشكلة السكانية، عرض الحقائق والمفاهيم، التي تمت الإشارة إليها، بطرق وأساليب كفيلة بتحقيق الأثر المطلوب على هيئة أنماط سلوكية تتسق وظروف

الحياة الراهنة في المجتمع. كما أن إكساب الأفراد (المتعلمين) مهارة اتخاذ القرار، تتم من خلال تدريبهم على مواقف مشابهة لتلك التي سيواجهونها في حياتهم العملية، فضلاً عن تدريبهم على التخطيط لمواجهة مثل تلك المواقف. أما بالنسبة لتحسين نوعية الحياة عند الأفراد والأسر، فقد رأى غيته (١٩٩١) إمكانية تحققه من خلال ما يصدر عن الناشئة في سلوكياتهم المستقبلية عند تكوين ما يختارونه من شركاء في حياتهم الزوجية، متحررين من التقاليد الموروثة، والعادات القديمة، ويضرب مثالاً لذلك بتكوين أسرة صغيرة العدد يتم خلالها تنظيم الإنجاب، ومن ثم المشاركة في تحسين نوعية الحياة.*(١١)

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أن هناك آفاقًا للدور الذي يناط بالمؤسسة التعليمية من خلال التربية السكانية أو غيرها في مواجهة المشكلة السكانية يتمثل في ثلاثة محاور متميزة:

**الأول** : معرفي أو إدراكي، ويقوم دور المؤسسة فيه على تزويد الأفراد بالمفاهيم والمدركات والحقائق حول الأمور السكانية ليس كهدف في حد ذاتها، وإنما كوسيلة لإكساب الناشئة اتجاهات إيجابية نحو المشكلة السكانية.

**الثاني** : يتمثل في مساهمة المؤسسة التعليمية في ترشيد نظام الاتجاهات والقيم لدى الإفراد ليتمشى مع طموحات المجتمع في السيطرة على الانفلات السكاني، حتى يأتي معدل النمو السكاني متناغمًا مع الظروف والموارد المتاحة.

**الثالث** : يتعلق بالجانب المهاري، وبوجه خاص إكساب الدارسين مهارة اتخاذ القرار، ليس فقط في مجال تنظيم أسرهم، بل يتسع مداه ليشمل القدرة على اتخاذ قرارات ورؤى ترتقي إلى آفاق التخطيط ومشاريع التنمية ونوعية الحياة، والتي تنتقل من موضوعات الأسرة والسكان

إلى كثير من المواقف الحياتية التي يتعرضون لها على مدى حياتهم المستقبلية، ويتطلب الأمر حسمها واتخاذ قرارات بشأنها.

## ثانياً: آفاق الدور المنوط بالإعلام في مواجهة المشكلة السكانية:

### آفاق الدور الإعلامي تجاه المشكلة السكانية:

يستمد الإعلام دوره تجاه القضية السكانية انطلاقًا من رسالته في التصدي لمشكلات المجتمع، وتوعية الأفراد عما تمثله من خطورة، وزيادة معارفهم وتعميق إحساسهم بها، وتحفيزهم لمواجهتها. وتتمثل أهمية الرسالة التي يقوم بها الإعلام في مدى ما يحظى به من انتشار، وما يحققه من تأثير حيث يتعرض كل فرد في المجتمع، وعلى مدار اليوم الواحد للعديد من الرسائل الإعلامية. التي تترك بصماتها عليه بدرجة أو أخرى بحسب مجموعة كبيرة من العوامل.

**ويحكم الدور الذي يمكن للإعلام أن تؤديه تجاه المشكلة السكانية عدد من المنطلقات الفكرية. تشمل ما يلي:**

١- أن الإعلام يخاطب البشر الذين يتلقون ما يبثه من رسائل، وينبغي الاعتراف بأن هؤلاء البشر كما سبقت الإشارة، هم المحرك الأساسي لجهود التنمية، وهم غايتها النهائية. ويتفق هذا مع التوجه الذي تحمله الدراسة لدور "الاتصال التفاعلي" في المشكلة السكانية.

٢- تمثل التنمية البشرية هدفًا رئيسيًا للإعلام بما يعنيه هذا الأمر من أن يكثف الإعلام جهوده، للارتقاء بخصائص هذا الإنسان وتطوير قدراته من أجل توسيع خياراته وتحسين نوعية حياته.

٣- التكامل أساس في تعامل الإعلام بالمشكلة السكانية بما يعنيه هذا الأمر من خطأ التركيز على بعد واحد من أبعاد القضية السكانية. حيث ركزت مصر جهودها المبكرة في مواجهة المشكلة السكانية،

واستمرت لفترة من الوقت على تقليل معدلات الزيادة السكانية دون غيرها من أبعاد تقتضي الرؤية المتكاملة، تحجيم الزيادة العددية في السكان، الارتقاء بالخصائص السكانية لتمكين الأفراد من أداء أدوارهم سواء بالداخل أو الخارج فضلاً عن البعد الثالث والمتمثل في تحقيق توزيع سكاني متوازن. وتمثل هذه الأبعاد الثلاثة معًا المنظور المتكامل للمواجهة سواء من أجهزة الإعلام أم من غيرها.

٤- الصلة الوثيقة التي تربط المشكلة السكانية كقضية قومية بكافة جوانب التنمية في إطار علاقات التأثير والتأثر المتبادلة في ظل منظومة متكاملة يمكن أن يتحقق في إطارها المواجهة القومية الفعّالة للمشكلة السكانية. ويقتضي هذا الأمر عدم إغفال قضايا كالفقر والبطالة وتدني المستوى الثقافي العام.*(١٢)

وقد استكشفت بعض الدراسات آفاق الدور الذي يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام المحلي في معالجة المشكلة السكانية، فحددت دراسة سعد إبراهيم (٢٠٠٨) عددًا من النقاط من أبرزها ما يمكن أن يقوم به في المجالات الآتية:*(١٣)

- زيادة تفهم المشكلة السكانية من خلال التوعية المكثفة بأبعاد المشكلة الرئيسية والمتعلقة بالإبادة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص السكانية.
- زيادة قدرة الأسر (الزوج والزوجة) على معالجة المشكلة بالحوار والتشاور وتحديد البدائل المناسبة.
- توفير قنوات الاتصال متعددة الاتجاهات، وعلى كل المستويات لتوسيع رقعة الحوار حول خطط وبرامج مواجهة المشكلة السكانية.
- التأثير الوجداني على الأفراد وصولاً إلى إقناعهم بتغيير السلوك الإيجابي وتقبلهم له.

- إيقاظ الشعور الوطني لدى المواطنين لاستيعاب أبعاد المشكلة السكانية.
- التركيز على مخاطبة الريف والعشوائيات باعتبارها أقل المناطق حماسًا لأساليب تنظيم الأسرة.
- تزويد الأفراد بثقافة صحية وجنسية تساعدهم على تفهم الجوانب المتعلقة بالإخصاب والإنجاب وتأجيل الحمل... الخ.
- إزالة الرواسب التي تجهض جهود المواجهة ومن بينها العادات الوراثية، والقيم غير المستنير لتعاليم الدين.
- تقديم التجارب المحلية الناجحة في مجال تنظيم الأسرة وما تحققه من انعكاسات إيجابية.
- ربط البرامج التي تعالج المشكلة السكانية بالبرامج المتخصصة مثل برامج المرأة والعمال والشباب، وغيرها.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يدور حول مدى قدرة الإعلام المحلي بالفعل على ارتياد هذه الآفاق العريضة خاصة في المجتمعات النامية بإمكاناتها المادية والبشرية المحدودة، ورغبتها المجموعة في نفض غبار التخلف، وتحقيق آمال التنمية. والواقع في الرؤى تتعدد من يغالون في تقدير إمكانات التأثير الإعلامي، وبين من ينكرون من الأساس. وتمثل الصلة بين أجهزة الإعلام وتحقيق التنمية في حقيقتها الموضوعية وضعًا يتوسط النقيضين. وفي هذا الصدد، فقد رصد ماكنلي Mcnelly أربعة اتجاهات فسربها الجور التنموي لوسائل الإعلام.*(١٤)

١- الاتجاه المتفاعل أو المتحمس، والذي يتبناه خبراء الاتصال في اليونسكو حيث الإيمان الراسخ بفعالية دور الإعلام ليس فقط بالنسبة لعملية التنمية بل في تحقيق الاستقرار المجتمعي والسلام.

٢- الاتجاه المتشائم والذي يرى أن وسائل الإعلام لها دور ضئيل لا يكاد يذكر، وأن الضجة المثارة حوله مبالغ فيها.

٣- الاتجاه الحذر والذي لا ينكر ما لوسائل الإعلام من قدرة على التأثير إلا أن قيامها بدورها الكامل في عملية التنمية تقف أمامه مصاعب عديدة من بينها الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والتي قد تلغي الدور أو تعطله.

٤- الإنجاب الواقعي والذي لا يستند إلى نظرية بذاتها لتفسير الدور التنموي لوسائل الإعلام حيث يتوقف الأمر على الدليل التجريبي، وبهذا فإن كبر الدور الذي تقوم به أو صغره يعتمد على الوسيلة والمجتمع.

وإذا كان الواقع الاقتصادي/ الاقتصادي في مصر يميل صوب الاتجاه الحذر فإنه يرى أن آفاق ما يتحقق رهين بالعديد من العوامل التي تتحقق بها فعالية الرسالة الإعلامية، والتي أجملتها دراسة محمود يوسف (٢٠٠٨) في النقاط الست الآتية:*(١٥)

١- اختيار الوسيلة المناسبة لتوصيل الرسالة والتي يتعين أن تتصف بتشويق المتلقي وجذب انتباهه.

٢- تركيز الرسالة الإعلامية السكانية على إبراز "مصلحة المتلقي".

٣- أن توظف الرسالة الإعلامية استمالات التخويف توظيفًا سليمًا. ومن القواعد المحبذة في هذا الصدد أن يأتي تخويف المتلقي من مصدر له رصيد من الثقة لديه، وأن يكون التخويف معتدلاً فلا يشيع فيه الانزعاج والتوتر.

٤- التأكيد على توافق مضمون الرسالة مع القيم الدينية حيث يمكن أن يكون الصدام مع تلك القيم مدعاة لذهن المتلقي للرسالة.

٥- التنويع بين خطاب العقل واستمالة العاطفة. ومن الأمثلة التي يتكرر ورودها في هذا الشأن أن تتجه الرسالة الإعلامية السكانية إلى تفنين

الحجج التي تشجع على كثرة الإنجاب بلغة سهلة بسيطة مع ربط التنفيذ المنطقي باستثارة عاطفة الأبوة والأمومة لدى المتلقي.

٦- حسن توظيف الأدلة والشواهد المؤيدة لمضمون الرسالة بما يتطلبه الأمر من الاستشهاد بالكتب والوثائق والدراسات التي تلقى احترامًا لدى المتلقي.

وقد اعتبر المسح السكاني الصحي (مصر ٢٠٠٥) تعرض السيدات المصريات لكل من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة نقطة إيجابية لها قيمتها البالغة، حيث وجد أن أكثر من ٩٠% يشاهدن التليفزيون عادة مرة على الأقل أسبوعيًا، وثلاثة أرباع المستجيبات يستمعن للراديو مرة على الأقل أسبوعيًا، وسيدة واحدة من بين كل خمس سيدات يقرأن الصحف أو المجلات. وذكرت ١٦% من السيدات تعرضهن للوسائل الثلاث مجتمعة، ولم تتعد نسبة من لا يتعرضن لأي وسيلة من وسائل الإعلام نسبة ٣%. وأثبتت النتائج كذلك أن السيدات في الحضر أكثر تعرضًا من السيدات في الريف لوسائل الإعلام المختلفة، خصوصًا الصحف والمجلات. وبصفة عامة، فإن ربع السيدات في الحضر يتعرضن لوسائل الإعلام الثلاث مرة على الأقل أسبوعيًا بالمقارنة بأقل من ١٠% من السيدات في الريف."(١٦)

**الاتصال التفاعلي جوهر فعالية الدور الإعلامي تجاه القضية السكانية:**

ترتهن فعالية الدور الذي يضطلع به الإعلام السكاني بـ "الاتصال التفاعلي" من زاوية قدرته على إحراز التأثير المنشود على الجمهور الذي يتلقى الرسالة السكانية. وقد لفت تقرير "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (القاهرة: سبتمبر ١٩٩٤) الانتباه إلى الدور البالغ الأهمية الذي يلعبه "الاتصال" باعتباره أحد أنشطة الإعلام والتثقيف بالمشكلات السكانية، وكيف يشتمل على مدى واسع ابتداء من المستويات البالغة الخصوصية للاتصال بين الأشخاص، إلى المناهج الدراسية

الرسمية، ومن الفنون الشعبية التقليدية إلى الأنشطة الترفيهية الجماهيرية الحديثة، بالإضافة إلى احتفاء التقرير بدور الاتصال في تدريب قادة المجتمعات المحلية.*(١٧)

وبسبب ما يمثله الاتصال، وبالتحديد "الاتصال التفاعلي" من قيمته بالنسبة لنجاح، أو فشل، جهود أجهزة الإعلام المحلي المختلفة في مواجهة المشكلة السكانية كمحدد لآفاق الدور، فإن الأمر يقتضي الوقوف عند مفهومه وأبعاده.

وهناك صعوبة يعترف بها علماء الاجتماع والاتصال بشأن غياب تعريف وقبول، ومتفق عليه لمصطلح "الاتصال" ويرجعون ذلك إلى اتساع مداه، وامتداده إلى مجالات كثيرة تؤدي إلى استخدامه بمضامين مختلفة. إلى ثمة تعريفات لهما دلالة خاصة لدراستنا الحالية، يرى أولهما أن الاتصال ظاهرة اجتماعية تتم غالبًا بين طرفين يحقق هدفًا أو أكثر لأي منهما أو لكليهما، وذلك من خلال نقل معلومات أو حقائق أو أراء بينهما بصورة شخصية أو غير شخصية. *(١٨) ورغم جودة هذا التعريف فإنه تؤخذ عليه عموميته الشديدة، أو شموله لكافة علاقات البشر على مدار اليوم، كما يفتقد هذا التعريف الالتفات إلى الجهد القصدي الذي يتسنى من خلاله توجيه الاتصال بهدف تحقيق أهداف بعينها. لا يتم عرضًا، بل هو موجه لتحقيق أهداف مخططة سلفًا.

وتتركز رؤية فريق آخر من أساتذة الاجتماع حول تعريف مغاير للتحديد السابق بسبب انتفاء ركن "القصدية" من التعريف السابق، فيعرف عبدالمعطي (٢٠٠٧) الاتصال بأنه "**فعل إنساني مقصود**" ضروري للتفاعلات الإنسانية المتنوعة بتنوع جوانب الحياة الإنسانية ومقاصدها...". كما يركز على كون الاتصال نتاج تفاعل بين أطراف اجتماعية، سواء كانت فردًا أو جماعة أو مجموعة متباينة، وأنه مقرون بالتطور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي لمجتمع بعينه.*(١٩)

ويخدم الأخذ بهذا التعريف الأخير أهداف الدراسة الحالية التي تدور حول "تفعيل" دور بعض المؤسسات في مواجهة المشكلة السكانية، والذي يتم من خلال توجيه الجهود نحو عدد من الأهداف المرغوبة.

وللجانب "التفاعلي" في الاتصال قيمة كبيرة حيث يتم من خلاله التأثير على معارف الأفراد وقناعاتهم وتوجهاتهم تجاه القضية السكانية، وينعكس المردود على السلوك الإنجابي للأفراد.

ويتفق الكثير من العلماء على أن الاتصال، أيًا كان نوعه ومداه، يحمل في طياته قدرًا من التفاعل، وهو ما يؤكده شيلدون سترايكر، وفرج الكامل (١٩٨٥) من أن مجرد الحديث، أو تبادل الإشارات، أو غيرها من أنماط الاتصال، تجعل أطرافها في حالة "تفاعل اجتماعي".

**وهناك نوعان رئيسان من التفاعل:**

**التفاعل السمتري Symmetrical، والتفاعل المتكامل Complementary** على أساس أن الأول يقوم بين طرفين متماثلين في الاتجاه والمواقف، التكاملي بين نقيضين يكمل كل منهما الآخر. وقد أضاف مصطفى وحامد (٢٠٠٥) نوعًا ثالثًا من التفاعل هو "التفاعل السلبي" عند افتقاد الرغبة المتبادلة بين الطرفين لأسباب قد يكون من بينها التعالي من جانب أحدهما على الآخر.*(٢٠)

ولابد من الاعتراف بعدم التطابق بين موقع الاتصال التفاعلي بالنسبة لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث، فالتفاعل كما يتم في المؤسسة التعليمية مثلاً يختلف في بعض الوجوه عنه بالنسبة لما يتم في المؤسسة الإعلامية، أو في منظمات المجتمع المدني. وينجم الاختلاف، في جوهره بسبب طبيعة المتلقين للرسالة الاتصالية في كل منها، ونوعية احتياجاتهم، وخصائصهم، وخصائصهم الثقافية والتعليمية، فالتفاعل في المؤسسة التعليمية يتم بين "المعلم" و"الطالب" الذي يجتاز فترة غضة من حياته يسودها نقص خبرته بالحياة، وقلة معاونة، وشدة حاجته إلى

المرشد الذي ينير أمامه الطريق. وتتأثر عملية التفاعل ذاتها بهذه العلاقة برغم تنامي الاتجاهات التربوية الحديثة التي تحض بقوة على إيجابية الدارس وخفض سلبيته، وزيادة الندية الفكرية أثناء عملية الاتصال التفاعلي في مؤسسات التعليم. أما بالنسبة للاتصال في المؤسسة الإعلامية، فينحو منحى مغايرًا، فبرغم تنوع أدوار المؤسسة ما بين السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، واشتمال الدور على وظائف توجيهية وإرشادية وتثقيفية، وهو ما تؤديه كذلك المؤسسة التعليمية على نحو أو آخر، إلا أن الفارق الذي استخلصته ماجي الحلواني (٢٠٠٦) يكمن في أن الإطارات التي تسعى وسائل الإعلام لغرسها في أذهان جمهور المتلقين تغلب عليها صفة "الدعائية" مستفيدة من كل مقومات حضارات مجتمعاتها لتحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.*[٢١]

**موقع التفاعل في نمطي الاتصال الشخصي والجماهيري:**

يتطلب إلقاء الضوء على التفاعل في العملية الاتصالية الإشارة إلى وجود نمطين رئيسين للاتصال بعد استبعاد الاتصال الذاتي Self Communication الذي يستجيب فيه الفرد لرسالة من خبرته الشخصية. والنمطان الرئيسان للاتصال هما الاتصال الشخصي interpersonal، والاتصال الجماهيري mass communication.

ويعرف الاتصال الشخصي بأنه "تفاعل اجتماعي بين طرفين يتم من خلال موقف محدد ينقل المرسل من خلاله رسائل بشكل مباشر، مستخدمًا أدوات اتصالية بسيطة، وفيه يلعب كلا الطرفين دور المتصل والمستقبل بشكل تبادلي."*[٢٢]

وهذا الاتصال هو الأكثر شيوعًا بالنسبة للمؤسسة التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، وما تضطلع به الرائدات الريفيات في ترشيد التوجهات التي تحملها نساء الريف.

أما الاتصال الجماهيري، فنقصد به العملية التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات إلى عدد كبير نسبيًا. ويتم الاتصال بطريقة غير مباشرة، وغالبًا ما يكون في اتجاه واحد، مع احتمال وجود استجابة لا تظهر مباشرة، وقد تظهر بعد إتمام الاتصال.*(٢٣)

ويكتنف تحديد "التفاعل" الذي يتم من خلال الاتصال على نحو يقيني صعوبات جمة بسبب صعوبة القياس، وتحذر الوصول إلى الأمور التي تحتمل داخل الإنسان. ومن أبرز الاجتهادات في هذا الشأن أن يتم التغلب على تلك الصعوبات من خلال تحليل وتطبيق أسس نظريات علم النفس فيما يتعلق بدور الإدراك، والتفاعل الاجتماعي الوجداني، وبالاتجاهات والاعتقادات والإقناع، وبالعمليات الذهنية التي تكتنف التفاعل.*(٢٤)

**الاتصال التفاعلي بالنسبة لنمط الاتصال الشخصي:**

ينبثق التفاعل في نمط الاتصال الشخصي من أن طرفي الاتصال يلعب كلاهما دور المتصل والمستقبل على نحو تبادلي. ويتم التبادل المشار إليه من كون المرسل (المعلم أو المرشد الزراعي أو المرشدة الريفية أو النشط الاجتماعي لديه فكرة يريد نقلها إلى المتلقي (الطالب، أو المزارع أو المرأة الريفية).

وتمثل جوانب القضية السكانية، وأبرزها تنظيم الأسرة فحوى الرسالة الاتصالية. ويقوم المتلقي بفك رموز الرسالة، ويستجيب لها، وتؤدي هذه الاستجابة به (بالمتلقي) أن يصيغ أفكارًا يستقبلها الأول (المرسل)، ويقوم بفك رموزها، وتستمر العملية بالتبادل.

وفي سبيل التعرف على ميزات الاتصال الشخصي، تبرز قيمة كونه مباشرًا، مما يدعو البعض إلى أن يطلق عليه "الاتصال الكامل" بين المرسل والمستقبل، كما يتحقق من خلاله اتصالاً في اتجاهين مما يتيح فرصة أكبر للمشاركة في الخبرة التي يجملها كل من الطرفين.

وثمة ميزة أخرى للاتصال الشخصي تتمثل في توافر عنصر التغذية الراجعة كما في الموقف التعليمي، مما يقضي على احتمالات الفهم الخاطئ، أو عدم الفهم. ويتدعم هذا الأمر من أن المرسل بإمكانه أن يتأكد من وصول الرسالة إلى المستقبل، وإدراكه لمضمونها، مما يتيح فرصة التصحيح في حالة وجود خطأ ما.

وتتمثل أهم ميزات الاتصال الشخصي في "التفاعل الإيجابي التام" بين المرسل والمستقبل بما يتحه ذلك من فرص لتكوين وتعديل الاتجاهات لدى المستقبل، فضلاً عن عمق التأثير الذي يتركه المرسل في المستقبل، والذي غالبًا ما يكون ناتجًا عن الإقناع والامتناع ، خاصة في كل ما يتيحه الاتصال الشخصي المباشر من فرص التكرار، وإدخال المرسل لتعديلات مستمرة على الرسالة الاتصالية.

ويضيف بعض علماء الاجتماع مزايا أخرى من بينها مساعدة المرسل على إعادة فهم ذاته، واكتشافه لقدراتها، أو ما يعرف بإدراك الذات Self awareness، ومساعدته على تكوين علاقات هادفة مع الآخرين، فضلاً عن إكسابه القدرة على ممارسة عمليات التأثير في الاتجاهات والمواقف سواء بالنسبة له أو للآخرين من خلال التعمق في فهم الذات.*(٢٥)

لكن يقف أمام هذا النوع من الاتصال عوائق بشرية ومادية وجغرافية، يتعلق أبرزها بارتفاع التكلفة عندما يقتصر الاتصال على فردين فقط، أو حتى قلة من الأفراد كما في حالة الفصل المدرسي مثلاً بما يتطلبه هذا الأمر من أعباء ناحية الوقت والجهد والمال. ويلفت بعض العلماء من نفقات لا قبل لها بها إذا ما اقتصرت في معالجة القضايا المجتمعية على نمط الاتصال الشخصي. ولتأكيد هذا الرأي لفت روجرز (١٩٦٩) الانتباه إلى الهند كنموذج فيما تشتمل عليه تركيبتها من ٥٠٠,٠٠٠ قرية، وصعوبة معالجة القضايا المجتمعية بالاتصال الشخصي حتى مع افتراض وجود مسئول تغير change agent في كل قرية يقوم بمهامه على أفضل وجه.*(٢٦)

**الاتصال التفاعلي بالنسبة لنمط الاتصال الجماهيري:**

تتفق الكثير من أدبيات الاتصال إلى أنه، مع الاعتراف بوجود تفاعل بالنسبة لنمط الاتصال الجماهيري، فإنه لا يكون بقوة التفاعل في حالة الاتصال الشخصي نظرًا لاختلاف الخصائص التي تشيع في كلا النمطين، والتي أجملها روجرز (١٩٦٩) على نحو تقسيم بالعمومية كما في الجدول التالي:*(٢٧)

| خصائص الاتصال | قنوات الاتصال الشخصي | قنوات الاتصال الجماهيري |
|---|---|---|
| - الاتجاه الذي تسير فيه الرسالة Message flow | مزدوج - Two way | اتجاه واحد |
| - السرعة بالنسبة لجمهور كبير العدد | بطئ | سريع |
| - دقة الرسالة بالنسبة لجمهور كبير من المتلقين | منخفضة | مرتفعة |
| - القدرة على انتقاء من يتلقى الرسالة | مرتفعة | منخفضة |
| - القدرة على التغلب على العمليات الانتقائية | مرتفعة | منخفضة |
| - كمية التغذية الراجعة (رجع الصدى) | مرتفعة | منخفضة |
| - التأثير المحتمل | تعديل الاتجاهات | زيادة المعارف |

ومن جوانب تميز الاتصال الجماهيري، سهولة وسرعة وصوله إلى أعداد كبيرة في وقت واحد، مما يتيح نقل الأفكار والمعلومات ذات الاهتمام المجتمعي أولاً بأول. وتمثل هذه ميزة كبيرة في يد المؤسسات الإعلامية من خلال الكفاءة المتاحة لها في نقل المعلومات كخطوة أولى تليها خطة المنشر بين الجماهير، وصولاً إلى مرحلة التبني لما تطرحه من أفكار.

وقد حاولت العديد من الدراسات التوصل إلى نتائج بشأن أفضلية أي من النمطين في الاتصال ( الشخصي أو الجماهيري) في التأثير على الأفراد الذين يستقبلون الرسالة. ومن بين ما أمكن التوصل إليه في هذا الشأن الاتجاه نحو التمييز

بين التفاعل "الواقعي" الذي قد يقوم به فرد أو جماعة، بالاحتكاك المباشر مع الأمور ذاتها، والذي يمكن أن يجد بغيته في الاتصال الشخصي أكثر منه في الاتصال الجماهيري. وتميز الدراسات بين هذا النوع من التفاعل، وبين "التفاعل شبه الواقعي" الذي لا يتفاعل فيه الفرد أو الجماعة مع الأشياء ذاتها، وإنما مع ما يشبهها أو يماثلها، كما في حالة مشاهدة أحد الأفلام أو التمثيليات والتي يتم فيها التفاعل مع رموز أو ألفاظ تنوب عن الشيء.

وقد حذرت إحدى الدراسات من إصدار أحكام تمييز أي نمط من النمطين على نحو مطلق، أو في كافة المواقف لأن طبيعة المواقف ذاتها هي التي تحدد نوع أو شكل الاتصال والتفاعل الأنسب من غيره، لكن أبرزت إحدى الدراسات عددًا من العوامل التي من شأنها مساعدة وسائل الاتصال الجماهيري على تحقيق التأثير المطلوب، وأجملتها فيما يلي:*(٢٨)

- مدى الانفتاح الذهني للجمهور المستهدف بالنسبة لموضوع الرسالة.
- الاتصال بجمهور المتلقين على نحو مباشر.
- مدى تركيز مضمون الاتصال وأسلوبه على الأحداث أكثر من تركيزه على الأداء، ومدى قدرته على مخاطبة العاطفة أكثر من مخاطبته للعقل.
- مدى القدرة على مخاطبة الجمهور بلغته بمعنى استخدام المفاهيم المألوفة لديه.
- عندما لا تحجز الرسالة اتصالات أخرى منافسة.
- مدى القدرة على التركيز على الجماعات المستهدفة.
- موقع الدور الإعلامي في استراتيجيات مواجهة المشكلة السكانية.

باستطلاع ما تضمنته الخطة الإعلامية العامة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية، تحتل المشكلة السكانية مكانة مرتفعة إلى جوار مشكلات الأمية والإدمان والإرهاب، وقضايا كالبيئة، والتنمية الصحية، وحقوق الإنسان.*(٢٩) وفيما يتعلق بالمشكلة السكانية تشمل الآفاق، من وجهة النظر الرسمية، موضوعات عديدة، أبرزها ما يلي:

١- **التعريف بالسياسات القومية للسكان التي تتبناها الدولة** في سبيل تخطيط البرامج في مجال السكان. ويتسع هذا المحور ليضم الخصائص السكانية، ترشيد النمو السكاني - التوازن بين المتغيرات البيئية والسكانية - دور المحليات - إذكاء الجهود التطوعية- حق الهجرة والانتقال للأفراد - حق الأسرة في اختيار عدد الأطفال المناسب لها في إطار الدين والحضارة وقيم المجتمع.

٢- إبراز أهداف السياسة القومية للسكان بأبعادها الثلاثة.

٣- **التعريف بأساليب تحقيق أهداف السياسة السكانية، وأبرزها ما يلي:**

٥- خفض معدلات الخصوبة من خلال خدمات تنظيم الأسرة، والاهتمام بالمناطق الأقل حظاً.

٦- توفير وسائل تنظيم الأسرة.

٧- ملاحقة التطورات الحديثة.

٨- رعاية الأم والطفل بوضع الخطط المتكاملة لرعاية الطفل، والارتقاء بمستوى خدمات الرعاية.

٩- حماية الأسرة من خلال استصدار التشريعات المساندة لإشاعة الأسرة الصغيرة- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية بصورها المتعددة - دعم رعاية المسنين.

١٠- الارتقاء بمكانة المرأة في المجتمع من خلال رفع مستواها الثقافي والاجتماعي – نشر وترسيخ مفهوم الأسرة الصغيرة – مواصلة الجهود العلمية في مجال محو الأمية، وخاصة للمرأة الريفية.

١١- إعداد وتنمية الشباب من خلال إعدادهم اجتماعيًا وثقافيًا، وتنمية مهاراتهم – مواجهة التسرب من التعليم وبخاصة بين الفتيات – تدعيم الجهود الذاتية، وإعلاء التشاركية.

١٢- الإعلام السكاني فيما يتعلق بالقضايا السكانية، والتنسيق بين السياسات والخطط والبرامج السكانية – التركيز على الاتصال الشخصي وإعداد الكوادر في مجال الاتصال الشخصي والجماهيري – تطوير محتوى الرسائل الإعلامية – الإفادة من رأي الأطباء والقادة المحليين في نشر مفاهيم تنظيم الأسرة – التصدي للمفاهيم والعادات الخاطئة.

١٣- تنمية المجتمعات الريفية بمختلف الوسائل.

١٤- مواجهة خلل التوزيع السكاني بالاستمرار في تنفيذ خريطة مصر السكانية، وترشيد استخدام الأرض.

١٥- حماية البيئة من خلال استصدار التشريعات، ونشر الوعي البيئي، وتشجيع الجهود الذاتية.

١٦- ربط البحوث العلمية بأهداف السياسة السكانية لحل مشكلات التطبيق.

**ومن الملامح المشار إليها، تنبثق الإستراتيجية السكانية والتي تكاد أن تأتي متوافقة مع تلك الملامح، وتشمل ما يلي:**

أولاً : **تنظيم الأسرة** (عيادات ومراكز تنظيم الأسرة – الرائدات الريفيات – تحديث الوسائل – تشجيع الجهود التطوعية، والتنسيق بينها وبين الجهود الحكومية).

ثانيًا : **رعاية الأمومة والطفولة** (رفع مستوى الخدمات المقدمة – إطالة الفترات البينية بين الحمل والذي يليه – التثقيف الصحي – مكافحة الأمراض المعدية – توفير الحضانات للأطفال المبتسرين – التثقيف الغذائي للأم).

ثالثًا : **المرأة والتنمية** (التوعية بأهمية تعليم المرأة – تطبيق قانون التعليم وإلزاميته – توسيع مجالات عمل المرأة – التدريب المهني والفني للمرأة – تطوير مراكز التنمية الريفية – تصحيح المفاهيم حول صحة المرأة والطفل).

رابعًا : **الإعلام والاتصال السكاني** : (توفير وتحديث البيانات والمعلومات – تشجيع إدخال مادة الإعلام السكاني – رفع مكانة القائمين بالاتصال الشخصي في مجال الإعلام السكاني – تعريف القائمين بالاتصال بالمداخل الإعلامية التي تتناسب وفئات السكان).

خامسًا : **العمل والعمال** : (الإلزام بتطبيق القوانين والتشريعات – محو الأمية – رفع فعالية برامج التدريب المهني – توفير دور الحضانة في مواقع العمل – استخدام التكنولوجيا المناسبة – تنشيط أسواق رأس المال – علاج مشكلة البطالة).

**سادسًا: الشباب** : (الارتقاء بالمستوى التعليمي للشباب – خفض الأمية وسد منابعها – تعبئة طاقات الشباب في مجال التنمية – التشجيع على الصناعات الصغيرة وتعمير الصحراء – الارتقاء بالمستوى الصحي للشباب – تنمية الشباب فكريًا وثقافيًا – التصدي لظواهر الإدمان والتطرف.

**سابعًا: البيئة** : (تشجيع الاستيطان بالمدن الجديدة – إنشاء أنماط جديدة من المجتمعات العمرانية – التوسع في استصلاح الأراضي – خفض نسبة التلوث).

**ثامنًا : التعليم ومحو الأمية** : (تخطيط وتطوير العملية التعليمية حسب احتياجات السوق – الارتقاء بجودة التعليم – رفع كفاءة المعلمين – خفض نسبة الأمية وسد منابعها – الحد من ظاهرة التسرب من التعليم).

**تاسعًا: استخدام الأرض** : (وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية – زيادة الرقعة الزراعية مع استخدام تكنولوجيا الري الحديث – جذب الزيادة السكانية إلى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصحراوية وغير المأهولة – تذليل العقبات الفنية والإدارية أمام التوسع في استصلاح الأراضي).*(٣٠)

وتضعنا الآفاق التي تم استعراضها أمام ملاحظتين تتم الإشارة إليهما في إطار تناول جوانب القصور في الممارسة في الفصل التالي من الدراسة :

**الأولى** : وتتعلق بالبون الشاسع بين ما تتضمنه الإستراتيجيات من صياغات جيدة، وأبعاد ذات عمق على المستوى التخطيطي، وبين تدني ما يتحقق منها بالفعل على أرض الواقع، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات من انحسار فعالية المد الإعلامي، كما سنشير لاحقًا.

**أما الثانيـة :** وتتعلق بعدم استحواذ المشكلة السكانية على اهتمـام يتناسـب مـع خطرها بالنسبة للواقع المجتمعي الحالي، والتداعيات المتوقعة، والتي كان من الأفضل أن تفرد لها إستراتيجية قائمة بذاتها تتناول كافـة أمورها على نحو أكثر تفصيلاً وعمقًا وتكاملاً بدلاً مـن المعالجـة العمومية التي يتسم بها موقع المشكلة السكانية في الإستراتيجية.

وبالنسبة للمداخل المستخدمة للمعالجة الإعلامية، تشير الدراسات*(٣١) إلـى أن المدخل التنموي هو أكثر المداخل مناسبة، لكن الأمر في مصر لم يكـن كـذلك على مدى العقود الماضية، حيث سارت الجهود الإعلامية في البداية وفق "المدخل الطبي" كما سبقت الإشارة، والذي تمثل في الحرص على التوسع في مراكز تقـديم الخدمة، وتوزيع وسائل تنظيم الأسرة. واقتصر دور الإعلام ووسـائله فـي هـذه المرحلة على خلق الظروف المواتية لنجاح هذا النوع من التوسـع. ومـع بدايـة السبعينيات ساد جهود مواجهة المشكلة الـسكانية الأخـذ بالمـدخل "الاجتمـاعي الاقتصادي" من خلال الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية. ومنذ منتصف الـسبعينيات أخذ المدخل "التنموي" في الشيوع لمواجهة المشكلة السكانية، وشاع بعد ذلك مدخل "التسويق الاجتماعي لوسائل تنظيم الأسرة". ونفذت بعض البرامج الـسكانية فـي مصر وفقًا له منذ بدايته عام ١٩٧٩، ثم تنفيذه خلال الخطـة الخمـسية ١٩٨٨ – ١٩٩٣. وبعد مقارنة كافة المداخل والإستراتيجيات التي سـارت عليهـا الجهـود الإعلامية في مصر على مدى العقود الماضية، وجدت ليلى عبد المجيـد (٢٠٠٨) "أن المدخل التنموي هو المنهج الأكثر مناسبة للمعالجة الإعلامية للمشكلة السكانية مع تطويره".*(٣٢)

## ثالثاً: آفاق الدور المنوط بالمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية:

تضرب فكرة المجتمع المدني بجذورها إلى أزمنه سحيقة قد تصل إلى عصر الرومان، وكتابات فلاسفة الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ودون الدخول إلى تفصيلات لا يتطلبها الفصل الحالي، فإن نقطة البداية ترتبط بتعاظم الاهتمام بالمجتمع المدني، وبالأدوار المنوطة به في الفترة الحالية، وبالأخص بالنسبة للمشكلة السكانية.

وعند تحديد المقصود "بالمجتمع المدني"، نلحظ صعوبة التوافق على مفهوم محدد له بسبب طبيعته التي تختلف من مفكر لآخر؛ فبينما يطلق عليه البعض لفظة "المجتمع الأهلي"، يفضل البعض الآخر تسميته بالقطاع الثالث (إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص)، ويطلق عليه فريق ثالث من المفكرين "القطاع الخيري" أو "المنظمات التطوعية" أو "المنظمات غير الحكومية" (NGO) وينبغي الاعتراف بأن مفهوم المجتمع المدني في مصر، حيث تدور الدراسة الحالية، لم يتبلور بعد بالقدر الكافي، والذي قد يرجع إلى حاجة المصطلح إلى سياقات فكرية وثقافية، وإلى بيئة سياسية واجتماعية لم تتضح بعد بالقدر الذي نشهده في المجتمعات الغربية.*(٣٣)

وأكثر التعريفات انطباقاً على الحالة المصرية هو تعريف ولاء البحيري (٢٠٠٨) بأنه "جملة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة ......".

ما يؤكد عليه التعريف يتمثل في أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف الربح.

ويقف وراء تعاظم الاهتمام بالأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني فشل عمليات التنمية في الكثير من البلدان النامية في تحقيق أهدافها. وقد أرجع الخبراء في تحليلهم لأسباب الفشل، ما اتسمت به عمليات التنمية من مركزية مفرطة جعلت

النخب البيروقراطية الحاكمة هى المستهدفة إلى كل أمورها تقلص في ظلها دور الجماهير. ثم أخذ في الشيوع الاعتقاد بأن البشر ليسوا فقط مجرد وسائل لتحقيق التنمية بل غاية التنمية، وأنه لكى تتحقق التنمية المستهدفة فلابد من تمكين البشر من فرص حياة أفضل من كافة النواحي، وتوسيع فرص خياراتهم لمشاركة أكثر فعالية. وقد تبنى المجتمع المدني هذا التوجه، كما يقوم به من دور بإزاء الزيادة السكانية بمعدلات تفوق نمو الموارد، وتصعب من إمكانية الاستفادة بثمار التنمية، أو بالنسبة لتنامي التدني في الخصائص السكانية، إنما يجد منطلقه من الدور التنموي للمجتمع المدني، والذي عبر عنه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ٥-١٣/٩/١٩٩٤)، حيث اعترف بالقيمة الكبيرة لمنظمات المجتمع المدني في التصدي، على نحو فعّال، لتحديات السكان والتنمية، من خلال الكثير من مجالات الأنشطة السكانية والإنمائية التي تفوقت فيها تلك المنظمات، سواء في تصميم برامجها، أو في وتنفيذها بشكل مبتكر ومرن، على ما تقدمه الوكالات الحكومية في هذا الشأن.*(٣٤)

ومن جهة أخرى، فقد وقف وراء تنامي الاهتمام بالمجتمع المدني، تحول كثير من البلدان، ومن بينها مصر بعد ١٩٩٠، من الاقتصاد المخطط أو الموجه، إلى اقتصاد السوق، بما واكبه من تغير دور الدولة، وانتقال الكثير من مسئولياتها الإنتاجية والاجتماعية إلى المجتمع، الأمر الذي رأي فيه شكر (٢٠٠٥) مدعاة لشحذ المنظمات الأهلية باعتبارها الإطار القادر على تجميع الجهود الفردية المفتتة للأعضاء في إطار جماعي يعظم من قدراتها، ويوظفها في عملية التنمية.*(٣٥)

ومن جهة أخرى، كان الاتجاه المتنامي نحو تحقيق الديمقراطية وراء تعاظم دور منظمات المجتمع المدني، حيث يصعب تصور تحقق تقدم في التوجه الديمقراطي بدون مشاركة شعبية تضطلع بقيادتها تلك المنظمات.

ويستند نجاح ما تؤديه منظمات المجتمع المدني من أدوار، بتوافر البيئة الداعمة له، التي تنظم الأطر التي تتحدد من خلالها علاقاته بالأجهزة والمنظمات الأخرى، وتتنوع هذه ما بين تشريعية وسياسية واقتصادية وثقافية كما يلي:*(٣٦)

**الإطار التشريعي :** الذي ينظم علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة شاملاً الدستور والتشريعات، وقوانين الجمعيات والاتحادات والنقابات...الخ.

**الإطار السياسي :** والذي يتمثل في مدى إقرار النظام السياسي بالتعددية، وبالحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات المدنية.

**الإطار الاقتصادي :** والمتمثل في سعى تلك المنظمات لتحقيق التطور الاقتصادي/الاجتماعي من خلال جهودها لإشباع حاجات الأفراد الأساسية بعيدًا عن مؤسسات الدولة.

**الإطار الثقافي :** ويقصد به مجموعة الأفكار والتصورات التي تشيع بين الأفراد، وتشكل محددات لسلوكهم وعلاقاتهم.

وفي توافق مع الأطر التي أشرنا إليها، ترتبط جودة الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني بدرجة توافر المقومات التنظيمية التي تتيح تحديد الأهداف بالجودة المطلوبة، وبرمجتها، والموائمة بينها وبين الإمكانات المتاحة، فضلاً عن مقدار ما يتم من تنسيق بين التنظيم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والمجتمع السياسي القائم بوجه عام .

وتنعكس طبيعة المجتمع المدني على الأدوار التي يقوم بها؛ فهو من جهة، قوة "لاسلطوية" أي لا يستمد قوته من سلطة متاحة له أو يسعى إليها، مما ينعكس على الوظائف التي يقوم بها، والتي يرى شعبان (٢٠٠٨) أنها وظيفة "رقابية، رصدية، إقتراحية اجتماعية، وليست للوصول إلى السلطة". ويستمد المجتمع المدني قوته في الأساس، من تماسكه، ومن شيوع الروح التطوعية التي يؤدي بها رسالته،

والتي تنبع، بدورها من إيمان رواده بمبادئه نحو الارتقاء بأحوال المجتمع وفق مبدأ الاعتماد على الذات، واستثمار ما يلقاه من مؤازرة ومشاركة أطراف أخرى في المجتمع. ويقتضى استكشاف الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني، الالتفات إلى ثلاثة أطر عريضة تجسد طبيعته، وتشمل هذه : الدور التنموي ، والشراكة ، والتطوع.

**الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني :**

أكد تقرير التنمية البشرية مصر: (٢٠٠٨) ما توصلت إليه العديد من الدراسات بشأن الارتباط الوثيق بين مستوى التنمية في مجتمع ما ، ومستوى نشاط المجتمع المدني به. وكما يتأثر المجتمع المدني ومنظماته بكل من البيئة الخارجية والداخلية اللتان يعمل في ظلهما، فإنه يؤثر فيهما بما ينعكس على تنمية المجتمع.

ويقع الدور التنموي في الصدارة بين أدوار منظمات المجتمع المدني، والتي قد يتم التعبير عنها كهدف مباشر، أو كهدف غير مباشر. وقد اجتهد شعبان (٢٠٠٨) في بلورة أدوار مستهدفة لمؤسسات المجتمع المدني في خدمة التنمية من خلال تنظيم الأسرة ومواجهة المشكلة السكانية.

**وتشمل الأدوار المستهدفة ما يلي:**

- دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة والمستدامة كشريك للدولة في تنفيذها وحسن إدارتها، ورصد ما تواجهه من إشكاليات.
- اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح، وتقديمها إلى الحكومة والمؤسسات التشريعية.
- السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة دون تمييز.
- العمل على بناء قدرات الأفراد، وتنمية مهاراتهم، وتدريبهم، بما يعود بالخير على الجمعيات التي ينتسبون إليها، وعلى مصلحة المجتمع ككل.
- تعزيز التضامن والتكافل والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية.

ويتجسد الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في سعيها من أجل تنمية المجتمع الذي توجد به على نحو منظومي ليس باعتبارها تنمية جزئية أو قطاعية، بل تنمية شاملة، جوهرها التنمية البشرية المستديمة، وما تحققه من توسيع الخيارات أمام الناس لتحسين نوعية الحياة باستمرار. ويميّز شكر (٢٠٠٥) في هذا الصدد. بين منظورين:

**المنظور الوظيفي :** الذي يأخذ في الاعتبار تقديم الرعاية للمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لبعض الفئات المهمشة أو المحرومة، وهو منظور لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع بل يعيد تدوير الأوضاع القائمة.

**المنظور البنيوي التنموي:** والذي يرتبط بدور المنظمات الأهلية، على تنوعها في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وقد ضرب شكر مثلاً بما يمكن أن تقوم به من تأثير على السياسات العامة التي تعالج توزيع الثروة، وتوزيع السلطة، والمشاركة بشكل جماعي في صياغة هذه السياسات العامة، ولكن دون أن يكون هذا على حساب استمرار هذا القطاع في دوره الوظيفي التقليدي الخدمي الرعائي.

وعند استجلاء أبعاد الدور التنموي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مصر، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة السكانية التي تدور حولها الدراسة، فإن عدد الجمعيات الأهلية المشهرة طبقًا للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يبلغ (٢١٦٣٩) جمعية، ويبلغ عدد الجمعيات التي تدخل الصحة الإنجابية ضمن أنشطتها (٧٩١٤)، من بينها (٦٨٠٢) جمعيات رعاية طفولة وأمومة و (١١١٢) جمعية تنظيم أسرة، وتسهم عيادات الجمعيات الأهلية وباقي مؤسسات المجتمع المدني بنسبة ٨% من إجمالي تنظيم الأسرة.

وفي إطار الإستراتيجية الحالية للسكان حتى ٢٠١٢، تتحرك تلك الجمعيات في إطار ثلاثة محاور ترتب لها أدوارها المستهدفة بالنسبة لكل إطار، وقد حددها رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية (٢٠٠٨) كما يلي :

**الأول** : تقديم حزمة من خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ذات جودة عالية في المناطق المحرومة من الخدمة، ومرتفعة السكان، ومن المستهدف مضاعفة إسهامات الجمعيات في تقديم الخدمة من ٨% إلى ١٦% بحلول عام ٢٠١٢.

**الثاني** : الإسهام في تغيير الاتجاهات والسلوك لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة، وسبيلها في ذلك ما تنظمه من قوافل للدعوة بالمحافظات والمراكز والقرى، ومن المستهدف السير في هذا الاتجاه وتحقيقه في عام ٢٠١٢.

**الثالث** : دعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة. وتهدف الجمعيات في هذا الصدد إلى إدماج البعد السكاني ضمن برامج التنمية المستدامة من خلال إسهاماتها في برامج الحد من الأمية، وتمكين وضع المرأة في جميع المجالات، ودعم وتوسيع نشاط المشاركة المجتمعية.

وهناك أساسان يحكمان فعالية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، ويشكّلان عصب ما تقوم به من أنشطة: وهما الشراكة والتطوع.

**الشراكة :**

تمثل الشراكة Partnership عنصرًا فاعلاً بالنسبة لأدوار منظمات المجتمع المدني. وقد أقر تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة سبتمبر ١٩٩٤) بضرورة إقامة شراكة واسعة النطاق وفعّالة كشرط للتصدي الفعال لتحديات السكان والتنمية. وفي هذا الصدد، احتفى التقرير بما حققته المنظمات غير

الحكومية من خلال الشراكة في خدمات وبرامج كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقريبًا بما في ذلك قطاع السكان. والقول مما تمثله الشراكة كدور أصيل تسهم منظمات المجتمع المدني من خلاله في القضايا المجتمعية، ويقع في الصدارة منها المشكلة السكانية يتخطى مجرد المشاركة بمفهومها الضيق Participation.

ومن خلال استعراض ما أسفرت عنه مجموعة المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة، أكدت دراسة للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (١٩٩٩) عددًا من السمات الواجب تأكيدها بالنسبة للشراكة. ومن أبرز ما اشتملت عليه ما يلي:*(٣٧)

- أن الشراكة جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بشأن السياسات المستقبلية للقضايا والتي يكون بعضها شديد التعقيد كالقضية السكانية على نحو يصعب على الحكومة أن تتصدى لها وحدها دون مشاركة المواطنين، والاستفادة بقدراتهم الإبداعية وإمكاناتهم المادية.
- شفافية الحصول على المعلومات المتاحة وضمان تدفق المعلومات لجميع الأطراف أمر ضروري يمثل غيابه عقبة في طريق الشراكة الفعّالة.
- الشراكة المجتمعية مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة، وسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كافة أطراف المجتمع.
- تبني الشراكة على أساس تبادل التفاهم والثقة والخبرة.
- يقتضى لكى تنجح عملية الشراكة أن تتم ترجمتها إلى إطار قانوني تعكسه التشريعات، وإلى هياكل تنظيمية تجسدها آليات الشراكة، والتأهيل والتدريب والخدمات الاجتماعية وفق ما أطلقت عليه إحدى الدراسات (٢٠٠٨) "التنمية من أسفل أو التنمية بالجماهير" والذي يؤذن بالتحول من الدور الرعائي إلى الدور التنموي.

**التطوع :**

عرفت مصر العمل التطوعي منذ مطلع القرن ١٩، والذي كان يتركز في جمعيات البر والإحسان الذي تطلق عليه بعض الدراسات "الدور الرعائي" للفئات المحرومة والمهمشة. لكن قرب نهاية القرن العشرين ومطلع الألفية الجديدة حدث تحول له مغزاه انتقل العمل التطوعي من خلاله إلى "الدور التنموي" وتعددت الآليات المستخدمة فيه ما بين المشروعات الصغيرة، والتأهيل والتدريب، والخدمات الاجتماعية.

ويتحدد مفهوم التطوع اليوم بأنه "حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز البعد الإنساني للعلاقات الاجتماعية وإبراز أهمية الثقافة في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين. وشمل مفهوم الأمم المتحدة للتطوع التأكيد بأنه نابع من الإدارة الذاتية للأفراد والجماعات، ولا يهدف للربح، ولا يقابله أجر مدفوع. وأكدت أن هذا العمل موجه لتغطية بعض حاجات المجتمع اللازمة لتنمية وتحسين مستوى الحياة فيه.

وتمثل التطوعية ركنًا أساسيًا لمنظمات المجتمع المدني في نجاح الأنشطة التي تضطلع بها. ويعتبر عدم استهداف الحصول على جزاء مادي أو غيره أساسًا للعضوية الفاعلة، وشرطًا ضروريًا تتحقق معه الممارسة الديمقراطية داخلها. وقد أكد شكر (٢٠٠٥) أهمية حرص كافة الجمعيات على إذكاء روح التطوعية، لأن زيادة حجم غير المتطوعين أي الذين ينتظرون مكافأة على مشاركتهم، يبعد الجمعيات عن رسالتها الحقيقية في المجتمع، ويعكس انحرافًا كبيرًا عن الأسس التي يفترض توافرها فيها. وتتمثل السلبيات التي يمكن أن تتمخض عن غياب ثقافة التطوع بأنه يجهض الفرصة التي تهيئها الجمعيات أمام أعضائها للقيام بنشاط جماعي يكتشفون من خلاله كيف يسهمون في حل مشاكلهم، وإشباع حاجاتهم الأساسية، وممارسة الأنشطة المفيدة لحياتهم، فضلاً عن اكتساب ثقافة وخبرة الممارسة الديمقراطية التي تقوم في أساسها على العمل التطوعي.

ووفق برنامج متطوعي الأمم المتحدة، تحددت المسئوليات المشتركة بين المتطوعين والمنظمات في عدد من المجالات أبرزها ما يلي:*(٣٨)

١- خلق المناخ الذي يستطيع المتطوعون من خلاله القيام بأعمال نافعة تساعد في تحقيق طموحات مجتمعاتهم، ومن بينها ترشيد التوجهات السلوكية في مجال الإنجاب والارتقاء بالخصائص السكانية.

٢- تحديد معايير مشاركة المتطوعين بما يؤدي إليه من تطوير سياسات النشاط التطوعي.

٣- توفير حماية مناسبة سواء للمتطوعين أو من يخدمونهم.

٤- الإعلاء من قيمة العمل التطوعي، والاعتراف به، وإتاحة التدريب الملائم للمتطوعين، والتقييم المنتظم لعملهم.

٥- إتاحة المجال أمام كافة الأفراد لأن يشاركوا بإزالة الحواجز والعوائق الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تثبط من همم الأفراد للمشاركة.

## هوامش الفصل الثاني


١- منير المرسي سرحان، في اجتماعات التربية.
القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧، ص ١١.

٢- اليونسكو، إعداد المعلمين في مجال التربية السكانية: دليل عملي.
باريس: اليونسكو، ١٩٨٦، ص ١٣.

٣- المرجع السابق ص١٠.

٤- فتحي أبو عيانة، "التعليم الرسمي والتربية السكانية"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩ -١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص ١.

٥- سعيد عامر وعلي عبدالوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة.
القاهرة: مركز وايد سرفيس، ١٩٩٨، ص ٧٠٤.

٦- السيد أحمد الشيخ ومحمد السيد جميل، تجربة مصر في التربية السكانية: دراسة حالة، القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٠، ص ١٠ - ١٥.

٧- المرجع السابق.

٨- إعداد المعلمين في مجال التربية السكانية، مرجع سابق، ص ١٤.

٩- جرجس رزق أسعد وآخرين، دليل المعلم في التربية السكانية، القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع منظمة اليونسكو، ١٩٨٧، ص ١٦.

١٠- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسكو والمجلس القومي للسكان، المرجع في التربية السكانية، إعداد نجيب حسن غنيم وآخرون.
القاهرة ١٩٩١، ص ٥٢ - ٥٣.

١١- المرجع السابق، نفس الصفحة.

١٢- أحمد يوسف سعد، "تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية"، في سعيد جميل (باحث رئيسي) مرجع سابق، ص ٢١٢.

١٣- محمد سعد إبراهيم، "الإعلام المحلي والمشكلة السكانية" دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص ١١ – ١٢.

١٤- انظر: جيهان رشتي، "تطور النظريات العلمية حول دور وسائل الإعلام في التنمية" في مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٦٢ يناير – مارس ١٩٩١ ص ٤٦ – ٤٩.

١٥- محمود يوسف، "فاعلية الرسالة الإعلامية المتعلقة بالمشكلة السكانية"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص ١٠.

١٦- المسح الصحي للسكان في مصر، (٢٠٠٥)، مرجع سابق.

١٧- تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (١٩٩٤) القاهرة: (٥ – ١٢ سبتمبر ١٩٩٤)، ص ١١.

١٨- عبدالغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥، ص ١٦.

١٩- عبدالباسط عبدالمعطي، التنمية في عالم متغير، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٨٢.

٢٠- محمد مصطفى وهيام حامد، الاتصال الإنساني من منظور الخدمة الاجتماعية. القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥، ص ٩٧.

٢١- ماجي الحلواني، الإعلام وقضايا المجتمع، القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص ٩٠.

٢٢- محمد مصطفى وهيام حامد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

٢٣- المرجع السابق.

٢٤- محمد عمر الطنوبي، نظريات الاتصال. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٤، ص ٢٩-٣٦.

٢٥- محمد مصطفى وهيام حامد، مرجع سابق، الصفحات ٨٢، ٢١١.

26- E.M.Rogers, Modernization among Peasants – the Impact of Communication.
New york: Holt, Rinehart& Winston Inc. 1969 p.125.

٢٧- Ibid.

٢٨- محمد مصطفى وهيام حامد، مرجع سابق ص ٢١٧.

٢٩- انظر: الخطة الإعلامية العامة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٣٠- انظر: محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١-٢٠.

٣١- المرجع السابق.

٣٢- نادية حليم وآخرون، تقويم السياسة السكانية في مصر، المجلد الثالث، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٩.

٣٣- عبدالحسن شعبان، مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير، مرجع سابق.

٣٤- أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، القاهرة ٢٠٠٤.

٣٥- عبدالغفار شكر، مرجع سابق.

انظر أيضًا طلعت عبدالقوي، "مؤسسات المجتمع المدني والمشكلة السكانية"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩ -١٠ يونيو ٢٠٠٨).

٣٦- طلعت عبدالقوي، المرجع السابق.

٣٧- نادية محمد عبدالمنعم، (باحث رئيسي)، تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية – دراسة مستقبلية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ص ٣٣ – ٣٤.

٣٨- سامية قدري ونيس، "ثقافة التطوع وتوسيع نطاق مشاركة الشباب في تحقيق الأهداف السكانية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للسكان (٩ - ١٠ يونيو ٢٠٠٨) ص ١ - ١١.

# الفصل الثالث

## التحديات وأوجه القصور في ممارسة المؤسسات الثلاث لدورها في مواجهة المشكلة السكانية

# الفصل الثالث
## التحديات وأوجه القصور في ممارسة المؤسسات الثلاث لدورها في مواجهة المشكلة السكانية

**مقدمه:**

في دراستنا الحالية، تعبر كلٌ من "التحديات" و "جوانب القصور" عن مضمون واحد يدور حول استكشاف المعوقات التي تعترض سبيل الدور، وتقلل من فعاليته. ولعل أبرز ما يميز "التحديات"، أنها عريضة وواسعة تدور حول قضايا لها صفة العمومية، وبالإمكان أن تتدرج تحتها، وتترتب عليها، العديد من أوجه القصور التي تعرقل فعالية دور مؤسسة ما في مواجهة المشكلة السكانية. وبالمقابل، فإن أوجه القصور تركز على جوانب الخلل في الممارسات المختلفة التي تكتنف أداء الدور. وبتحليل التحديات وأوجه القصور، يصبح الطريق ممهدًا أمام الفصل التالي (الرابع) لتناول المقترحات التي تكفل تحقيق فعالية المواجهة بالنسبة لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث التي تدور حولها الدراسة.

وتشتمل المعالجة في الفصل الحالي على ثلاثة أقسام يختص كل منها بإحدى المؤسسات الثلاث شارحًا في البداية التحديات التي تقف أمام كل منها في مواجهة المشكلة السكانية، ثم يخلص منها إلى جوانب القصور التي تكشفت في الممارسات اليومية للدور. وقد سبق خلال الفصل الثاني من الدراسة استكشاف آفاق الدور المنشود من كل مؤسسة في مواجهة المشكلة السكانية استنادًا إلى الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت في هذا السياق، ومن بينها الدراسة السابقة للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية حول "دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية" (٢٠٠٣)، إلى جانب البحوث والدراسات والتقارير التي صدرت على مدى السنوات الأخيرة حول ذات القضية، واضطلع بها

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجلس القومي للسكان، والمجلس الدولي للسكان، والمركز الديموجرافي بالقاهرة فضلاً عن البحوث والدراسات التي قدمت في إطار المؤتمر القومي للسكان بالقاهرة (٢٠٠٨)، وما سبقه وتلاه من مؤتمرات وندوات ودراسات، وتتضح أبعاد التحديات وأوجه القصور في ضوء آفاق الدور المنشود.

## أولاً : تحديات الدور وجوانب القصور في أداء مؤسسات التعليم:

من خلال تناول الفصل الثاني لآفاق الدور المنوط بمؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، وضح كيف يتمحور هذا الدور، بدرجة أو أخرى، حول "التربية السكانية" بمختلف صورها وأشكالها والتي تقدمها المؤسسات التعليمية للأفراد في المراحل العمرية المختلفة سواء من خلال "التعليم النظامي" الذي يتم في مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والعالي، أو من خلال التعليم "غير النظامي" ، وبالأخص في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، فضلاً عن مؤسسات ومنظمات أخرى تندرج تحتها الأسرة، والنوادي ودور العبادة، وغيرها، والتي يمكن أن يكون لها كذلك دور في التربية السكانية.

### أ) التحديات :

هناك عدد من التحديات العامة التي تحد من فعالية دور قطاع التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، وهى تحديات ذات صلة "بالتربية السكانية" على نحو مباشر أو غير مباشر. وتشمل أبرز هذه التحديات ما يلي:

#### ١- تحدي الإتاحة :

أشرنا قبلاً إلى التأثيرات التي يمكن أن تحققها التربية السكانية على معارف الأفراد، وتوجهاتهم السلوكية المختلفة، لكن تحدي الإتاحة يتعلق، في المقام الأول، بمدى وصول الرسالة إلى كافة الأفراد، وبخاصة في المراحل المبكرة من حياتهم، وهو أكبر التحديات تأثيرًا في هذا الصدد. وتقتضى التنشئة السكانية السليمة بداية،

أن تصل الرسالة إلى جماهير النشء، وبالأخص في مرحلة التعليم الأساسي. ويتمثل تحدي الإتاحة في وجود أعداد كبيرة من الأطفال خارج النظام التعليمي، سواء الذين لم يتم استيعابهم، أو المتسربين في الفئة العمرية للتعليم الأساسي (٦-١٤عامًا)، والذين يمثلون شريحة لها وزنها يتعين السعي في إثرها ليس فقط بسبب انخفاض مستواهم الثقافي إلى الحد الذي يجعل "التنشئة السكانية" مطلبًا ملحًا بالنسبة لحياتهم المستقبلية، بل، بالأكثر، لما يمكن أن يتسببوا فيه من تصعيب لمواجهة المشكلة السكانية في ظرف سنوات قليلة عندما يصلون إلى مرحلة النضج وتكوين أسرة، نتيجة حرمانهم المبكر من تأثيرات التعليم في هذا الصدد.

وقد تحققت بالفعل بعض الجهود الإيجابية في مجال "الإتاحة" من خلال مضاعفة جهود وزارة التربية والتعليم لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال بمدارس التعليم الأساسي في كافة محافظات الجمهورية. ومن خلال الشوط الكبير الذي تم قطعه في مجال القيد بالتعليم الأساسي على مدى الأعوام القليلة الماضية اقتربت النسبة العامة من حد الاكتمال. لكن هذه النسبة المرتفعة تخفي في طياتها تفاوتات عديدة على المستوى الجغرافي؛ فوفقًا لتقرير التنمية البشرية (مصر:٢٠٠٤) لم تتعد معدلات القيد الصافي بالتعليم الابتدائي في صعيد مصر، وبين أطفال الفئات الاجتماعية الدنيا ٨٤% فقط، مما يعني أن ١٦% من هؤلاء الأطفال بعيدين عن نطاق التأثير المطلوب. ومن جهة أخرى، يلعب التفاوت الاقتصادي/الاجتماعي بين مناطق الريف والحضر، دورًا ملحوظًا في هذا الشأن، حيث تبين المقارنة أن معدل القيد الصافي بالمحافظات الحضرية وبين أطفال الفئات الاجتماعية العليا منهم، قد بلغ ٩٧% وهو معدل لا بأس به. وفي إطار المناطق الحضرية ذاتها، يظهر التفاوت كذلك بين معدلات القيد الصافي في التعليم الابتدائي للفقراء، والذي لم تتعد نسبتهم ٨٨% بالمقارنة بغير الفقراء ٩٦%. وكان هذا المعدل، على الجملة، أدنى في المناطق الريفية بين الفقراء ٧٢% وغير الفقراء ٨٥%.*(١)

وبرغم ما نص عليه أحد "أهداف الألفية" الجديدة بالنسبة لإزالة التفاوت بين الجنسين في إتاحة التعليم الأساسي والثانوي بحلول ٢٠٠٥، فقد وقفت مصاعب كثيرة في وجه تحقيقه، كما تتضح في النوعية بين الذكور والإناث في المجتمع المصري، والتي ترجعها بعض المراجع إلى شيوع بعض المعتقدات التي تضع المرأة في مكانة أدنى من الرجل. وبحسب دراسة لوزارة التخطيط بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA (٢٠٠٦)، فإن فجوة النوع لا تزال قائمة في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي تؤكدها الإحصاءات رغم صعوبة تناولها تفصيلاً بسبب المساحة المتاحة في الفصل الحالي. وعند التركيز على التعليم الابتدائي، مثلاً، فإن الإحصاءات توضح تفوق الذكور على المستوى الإجمالي للجمهورية بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية، مع الإقرار باختلاف الوضع بين محافظة وأخرى، ولم يوجد تفوق للإناث إلاّ في محافظة واحدة هى محافظة بورسعيد، أما باقي المحافظات، فكانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، وفق التصنيف التالي:

- فجوة مرتفعة جدًا أكثر من ٩ نقطة مئوية في خمس محافظات هى: الفيوم – المنيا – أسيوط – مطروح – بني سويف.
- فجوة مرتفعة، من أربع نقاط إلى أقل من تسعة نقاط مئوية، تشمل أربع محافظات هى: البحيرة – المنوفية – الإسكندرية – سوهاج.
- فجوة من ٢ إلى أقل من ٤ نقاط مئوية، تشمل ثمان محافظات هى: الغربية – أسوان – القاهرة – السويس – قنا – القليوبية – الإسماعيلية – البحر الأحمر.
- محافظات تنخفض فيها الفجوة عن ٢ نقطة مئوية، تشمل ٥ محافظات هى كفر الشيخ – الأقصر – الوادي الجديد – الدقهلية – الشرقية.*(٢)

وثمة تحد آخر للإتاحة يتمثل في التسرب من التعليم في فترة مبكرة من حياة الأطفال، بانعكاساته السالبة، وإن كانت غير مباشرة، على مسيرة مواجهة المشكلة السكانية.

وإذا ما أضيفت أعداد المتسربين إلى أعداد غير الملتحقين بالتعليم أساسًا، فإن الأعداد الإجمالية تبين وجود شريحة كبيرة من الأفراد ينتظر أن يصلوا في غضون سنوات قليلة إلى سن النضج وتكوين أسرة، وتعوّل الدولة عليهم كثيرًا في الاستجابة الإيجابية للتحديات السكانية التي تزداد تعقيدًا في مصر عامًا بعد آخر. وبحسب الإحصاءات الحديثة (٢٠٠٦)، فإن هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل في سن المدرسة غير ملتحقين بنظام التعليم منهم ٢,١٧٢,٣٤٨ لم يلتحقوا بالتعليم أصلاً، ويصل عدد من تسربوا إلى ٨٨٤٧٧٦ طفلاً. وأظهرت نتائج تعداد السكان ٢٠٠٦ أن ١٤,٦٥% من الأطفال بين ٦ و ١٨ عامًا لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق، أو تسربوا منه، موزعين بحسب ريف/حضر كما في الجدول التالي:*[٣]

| | حضر | ريف | جملة |
|---|---|---|---|
| أعداد غير الملتحقين | ٨٢٧٣٢١ | ١,٣٤٥٠٢٧ | ٢١٧٢٣٤٨ |
| النسبة | %٩,٥ | %١١,٠٥ | %١٠,٤١ |
| أعداد المتسربين | ٣٩١٥٦٣ | ٤٩٣٢١٣ | ٨٨٤٧٧٦ |
| النسبة | %٤,٥ | %٤,٠٥ | %٤,٢٤ |
| الجملة | ١,٢١٨٨٨٤ | ١,٨٣٨٢٤٠ | ٣,٠٥٧١٢٤ |
| النسبة | %١٤ | %١٥,١ | %١٤,٦٥ |

٢- تدني المستوى الثقافي:

تمثل المثيرات الثقافية التي يتعرض لها الأفراد عنصرًا ضروريًا للتنشئة السليمة بوجه عام، وبخاصة التنشئة السكانية. ونعني بالثقافة هنا أنها أسلوب تفكير وسلوك، يتأسس على مجموعة من المعارف والقيم والعرف والعادات وغيرها، والتي تسهم، على الإجمال، في تهذيب النفس.

وتلعب المثيرات الثقافية التي تتوفر من خلال الأسرة دورًا هامًا؛ فالعلاقة قائمة بين المستوى الثقافي للأسرة وتفاعلها مع الظاهرات الأخرى التي تعيش في كنفها، مؤثرة فيها ومتأثرة بها. وتؤثر الظروف الحالية لكثير من الأسر، وأبرزها انخفاض الدخل، تأثيرًا سلبيًا على ما يمكنها توفيره لأفرادها من مثيرات ثقافية. ومن ثم، فقد أصبح ضروريًا أن تضطلع الدولة بمسئولية اجتماعية تضمن من خلالها الارتقاء بالمستوى الثقافي للأسرة إلى الحد الذي يؤهلها للمساهمة الإيجابية من خلال تزويد الأفراد بالمعارف والاتجاهات الرشيدة حول المشكلات المجتمعية سواء المشكلة السكانية أو غيرها، والذي يمكن أن يتحقق من خلال المكتبات العامة والنوادي وغيرها، على أساس أن المثيرات الثقافية التي يجدها الفرد من حوله يمكن أن تلعب دورًا مكملاً لدور المدرسة والمؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى. وتتمثل تلك المثيرات في الصحف والكتب والمجلات والملصقات، والتي يتأتى للفرد أن يتعرض لها من خلال عضويته بإحدى الجمعيات أو النوادي أو المكتبات العامة في منطقته.

وعند فحص ما تقدمه هذه المؤسسات لشريحة الشباب المصري، خاصة في البيئات الريفية والمهمشة والنائية من مثيرات نتبين عدم كفايتها إلى الحد الذي قد يدخل أفراد تلك الشريحة في نطاق "المحرومين" من تلك المؤثرات. ويفترض أن تقوم الأندية والمراكز والساحات الشبابية بدور كبير، وخاصة بالنسبة للشباب من سن ٢٠-٣٥سنة،إلاّ أن إمكاناتها - بحسب دراسة حديثة (٢٠٠٨)، لا تتسع إلاّ لثلث هذه الشريحة من الأفراد.*(٤)

وإذا ما انتقلنا إلى "الثقافة الإنجابية"، والتي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار الدراسة الحالية، يتضح ضعف ثقافة الجنس وتنظيم الأسرة بين العديد من الأفراد المصريين الذين وصلوا بالفعل إلى سن المراهقة وبداية البلوغ. وقد تأكد هذا الأمر في دراسة لمجلس السكان الدولي (٢٠٠١) تناولت "الانتقال إلى مرحلة النضج: مسح قومي حول النشء في مصر" أثبتت نتائجها غياب الثقافة الجنسية بين الأفراد من الجنسين. والمثير بالأكثر تردي الثقافة الجنسية بين الفتيات حيث تبين انخفاض مستوى الثقافة بين المنتهيات من التعليم الأساسي، وأنه لا تحدث زيادة ملموسة في معرفة الفتيات بفترة الخصوبة إلاّ عند بلوغهن التعليم الثانوي أو الجامعي. ويلعب التفاوت الجغرافي كذلك دورًا في هذا الأمر؛ حيث وجدت الدراسة ذاتها ارتفاع المعرفة بفترة خصوبة المرأة بين فتيات المحافظات الحضرية المصرية، لكنها لا تصل إلاّ إلى ٢١% فقط مقابل ١٣% بين الفتيات الريفيات.*(٥)

ويتضح تحدى انخفاض الثقافة الجنسية بالأكثر في النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة بالنسبة لمستويات المعرفة الإنجابية بين الفتيات المتزوجات، حيث توصلت إلى أنها "**متدنية للغاية**" إلى حد أنه ليس بوسع سوى ١٨% من الفتيات المتزوجات تحديد فترة الخصوبة على نحو سليم، وأن ٤٠% منهن تعطين إجابات خاطئة. وتنخفض بشكل ملحوظ معارف النشء في مصر من سن ٦-١٩ عامًا في عدد من المجالات، مما يعد مؤشرًا على ضعف ثقافتهم الجنسية. ومن بين تلك المجالات:

- الآثار الضارة للزواج المبكر.
- المقصود بتنظيم الأسرة.
- المعرفة بتنظيم الأسرة.
- المعرفة بوسائل منع الحمل.

- المعرفة بالأمراض التي تنتقل عبر الاتصال الجنسي.
- المعرفة بالصحة الإنجابية.*(٦)

**٣- غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة :**

من أبرز التحديات القائمة، عجز التعليم في مصر عن تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للتقدم، مما يقلل من فعالية دوره في التغيير الاجتماعي المنشود. وقد ترتب على هذا الأمر ضعف صلته بالطموحات التي تسعى الأمة إلى تحقيقها. وقد تناول مؤتمر "**إصلاح التعليم في مصر**" (الإسكندرية:٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤)، عددًا من جوانب القصور التي تعوق التعليم المصري حتى اليوم عن الالتحام بالمنظومة الاجتماعية، فأبرزت دراسة كمال نجيب "إصلاح التعليم في مصر: الواقع والتطلعات" عددًا من أوجه القصور من مظاهرها ما يلي:*(٧)

١- ما تعانيه السياسات التعليمية في مصر من غياب الرؤية المتكاملة للعملية التعليمية وأهدافها في سياق علاقة النظام التعليمي بالظروف والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالمجتمع ككل. وأوضحت تلك الدراسة كيف يركز نظام التعليم على أمرين لا علاقة لهما بأهداف المجتمع هما: الارتفاع بنسبة من ينجحون في الامتحانات، ومنح شهادات التوظف في مجالات معينة، أما عن تكوين شخصية المواطن المصري المثقف المحيط بمشكلات مجتمعه، وخططه التنموية، فهي كما تنص الدراسة: "**غائبة تمامًا من مدارسنا وجامعاتنا**".

٢- تركيز الاهتمام في التعليم المصري على الجوانب الفنية من طرق ووسائل دون التفات كاف لنوع المخرجات المراد إنتاجها. ومن المؤشرات على هذا الأمر ضعف ما لقيه موضوع توعية النشء بالمشكلة السكانية وأبعادها على مدى العقود الماضية بالدرجة التي أفرخت للمجتمع المصري أفرادًا يشيع بينهم الجهل بأبعاد المشكلة السكانية، والإدراك الحصيف لمخاطرها

المستقبلية. وقد أكدت دراسة نجيب، المشار إليهـا، محدوديـة وقـصور النظرة إلى نظام التعليم كنسق اجتماعي متفاعل مـع البنـاء الاجتمـاعي الكلي، والتي لا تحظى إلا بقدر ضئيل من الدراسة والاعتبار ومن ثم، كان تسليم تلك الدراسة بمساس الحاجة "لمراجعة الوظيفة الاجتماعيـة للتعلـيم المصري، وفي أساليب العملية التعليمية ذاتها، حتى يكون أداة في تحريـر الإنسان من تلك الأفكار والأنماط.....".*(٨)

٣- إن مؤسسات التعليم في مصر، كما يتضح من مناهجها وأسـاليب عملهـا وقيمها، تعمل على بناء الإنسان وفقًا لروح الماضي، التـي تعبـر عـن مشكلاته أكثر مما تعبر عن الحاضر والمستقبل. ويبدو الأمر واضحًا فـي مدى احتفائها بالمشكلات المجتمعية العديدة التي يموج بها الحاضر، والتي يتعين معالجتها من منظور جديد لا يصلح معه اجترار حلول من الماضي. ومن النماذج التي أوردها حامد عمار (٢٠٠٣) في هذا الصدد، الانفـصام القائم بين تزايد التأكيد على التوجه العلمي والتكنولوجي والتطلع إلى المستقبل، وبين التوجهات التي لا تزال تسيطر على نظام التعليم المصري وتـشده إلـى الحلـول الموروثة من الماضي، والأحكام السلبية المطلقة، وعلى النقل والإقتداء الحرفي من نظم أجنبية."*(٩)

وقد اهتمت دراسات أخرى بإبراز الإشكالية التي تمثلها "الماضوية" التـي تسود التعليم في مصر، وإعتبرتها أحد التحديات الكبرى التي تعوق دور التعليم في التنمية. وكان هذا مدعاة أن تنصرف توصياتها إلى مطالبة التعليم وهو يعد الفرد، بأن يتوفر فيه البعد الآني إلى جانب المستقبلي، وذلك بعدم الاكتفاء بإعداد الأفـراد للزمن الحاضر بل للسنوات المقبلة، وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم على التكيـف مـع الظروف المتغيرة والجديدة بما يقتضيه ذلك من عدم الوقوف أمام المشكلة السكانية بأبعادها الراهنة، بل تخطيها إلى التداعيات المستقبلية التـي تؤكـدها الدراسـات الإحصائية التنبؤية، والتي تؤكد مدى قتامة الصورة في حال اسـتمرار المـشكلة السكانية على معدلاتها الحالية.*(١٠)

إن نظام التعليم في مصر كنسق اجتماعي لا يعبأ إلاّ بقدر ضئيل، بالتفاعل مع البناء الاجتماعي الكلي. وتستدل إحدى الدراسات على ذلك من أن أغلب المدارس المصرية تحصر الطلاب في إطار الفصل والمدرسة "وتحرمهم من أدوات التعرف على الواقع في نبضه وحركته، والتواصل مع المعرفة الحية الاجتماعية، وتعزلهم عن المجتمع بمؤسساته المختلفة التي يمكن أن تقدم لهم مجالاً واسعًا في ميادين المعرفة والخبرة والتدريب....".*(١١)

**ب) جوانب القصور في الممارسة بالنسبة لمؤسسات التعليم:**

يكتنف تناول التربية السكانية بمؤسسات التعليم عددًا من الصعوبات التي تؤثر بالسلب، وتؤدي إلى بعض جوانب القصور، مما ينعكس في نهاية المطاف على فعالية الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات في مواجهة المشكلة السكانية. ويتعين التأكيد منذ البداية إلى توخي الحذر عند تعميم الأحكام التقييمية على أوجه القصور إلاّ من خلال جهد ميداني ذو مصداقية عالية، حيث تختلف طبيعة النظام التعليمي في مؤسسات التعليم النظامي سواء التعليم الأساسي أو الثانوي أو العالي عنه بالنسبة لمؤسسات التعليم غير النظامي كما في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وهو ما يتم مراعاته في المعالجة.

وفي سبيل استكشاف أبعاد القصور في الممارسة، تستند الدراسة الحالية إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تم إجرائها في إطار الدراسة السابقة للمركز(٢٠٠٣) حول "دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية" وسبل تفعيل هذا الدور.*(١٢) كما استندت الدراسة كذلك إلى عدد من البحوث والدراسات التي أجريت على مدى السنوات الأخيرة من خلال المجلس القومي للسكان ومركز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وبخاصة الأوراق العلمية التي قدمت في إطار المؤتمر القومي للسكان الذي دعا إلى عقده السيد رئيس الجمهورية(٢٠٠٨).*(١٣)

**ويتم تناول أوجه القصور في الممارسة من خلال المحاور الثلاثة الآتية:**

- المعلمين الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية.
- طرق تدريس التربية السكانية.
- مناهج ومقررات التربية السكانية.

**ونتناول فيما يلي كل منها بشيء من التفصيل:**

**١- أوجه القصور المتعلقة بالمعلمين الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية:**

أكدت مناقشات ندوة الخبراء التي تم عقدها (٢٠٠٣) لمناقشة دور مؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، أن الارتقاء بالتربية السكانية بمؤسسات التعليم المختلفة، أيًا كانت المرحلة التعليمية، وسواء كانت مدارس نظامية أو مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، أو مدارس التعليم المجتمعي، رهين بتوافر الأعداد الكافية من المعلمين (أو الميسرات) ذوى المستوى المهني المناسب الذي يتيح لهم التناول الجيد لموضوعات القضية السكانية. وأكد المشاركون نقدهم الشديد للواقع المتردي لهؤلاء المعلمين.*(١٤)

كما أكد المشاركون أن التربية السكانية، برغم أهميتها، وخطورة الدور الملقى عليها في المستقبل المرئي، لا تزال تراوح مكانها الذي احتلته في عقد السبعينيات. وبرغم مرور خمسة عقود على بدء الالتفات الرسمي لخطورة المشكلة السكانية في مصر، فلم يتم بعد استحداث تخصص بكليات إعداد المعلم يتيح الرعاية العلمية والمهنية الكافية لمن تمس الحاجة إليهم، فالمعلمون الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية غير مهيئين – على الجملة – من خلال إعدادهم الأساسي، لتدريس هذه المادة.

ويزيد من تأثير الملاحظة السابقة، التدني الحالي في مستوى المعلمين المتخرجين من كليات ومعاهد إعداد المعلم الحالية، والذين أكدت بحوث مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر" (الإسكندرية ٨ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤) تردي كفاءتهم

لافتقادهم أساليب النمو المهني، ولضعف ما تلقوه من إعداد بتلك الكليات، إلى الحد الذي لا يتيح للطالب تكوين وبناء وإتقان الكفايات التدريسية التي يحتاج إليها في عمله سواء الكفايات العلمية التخصصية، أو التربوية المهنية، مع ضعف الالتفات إلى الإعداد الثقافي العام، مما يجعلهم في حاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب مستمرين،*(١٥) وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة أخرى من أن ٦٠% من المعلمين، بالرغم من حصولهم على درجات جامعية سواء من كليات التربية أو من كليات أخرى، محدودي الكفاءة التدريسية لضعف مستواهم العلمي.*(١٦)

وعند النظر إلى المعلمين الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية كشريحة من الشرائح العديدة للمعلمين الذين تقدم لهم برامج تنمية مهنية بغية تعويض ما قد يعتري تأهيلهم من قصور في تدريس التربية السكانية، يصبح التعرف على جودة برامج التنمية المهنية المقدمة أمرًا له ضرورته. وقد تصدت دراسة ميدانية أجراها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٤) لتقويم مراكز وبرامج التدريب أثناء الخدمة لرسم صورة لتلك البرامج. وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:*(١٧)

- ما أفاد به ٣٥% من المتدربين بأن البرنامج التدريبي المنفذ غير واضح لديهم، فضلاً عن عدم معرفتهم بحدود الدور المحدد لهم في هذا البرنامج.
- ما ارتآه ٣٠% من المدربين من وجود قصور في مراعاة الموضوعات المطروحة لطبيعة المتغيرات والمحتويات المعاصرة.
- ما أفاد به ٤٠% من المتدربين من وجود قصور في التخطيط من حيث مواعيد تنفيذ البرنامج، واختيار نوعية المتدربين، وطريقة الدعوة للترشيح للبرنامج.
- ما أفاد به ٤٠% من المتدربين من افتقار البرنامج التدريبي للجانب العملي المعد لإكسابهم المهارات في معالجة تنفيذ أهداف البرنامج.

- من الجوانب الإيجابية، ما أفاد به ٧٠% من المتدربين من أن المناخ العام كان مشجعًا لطرح العديد من القضايا، كما أشاروا إلى سعة صدر المدربين وتشجيعهم للحوار.

**بالنسبة لتخطيط البرنامج :**

- أفاد ٨٠% من المتدربين بأن دورهم سلبي تمامًا من حيث المشاركة أثناء تنفيذ البرنامج، وأفاد ٢٠% بأن مشاركتهم كانت بصورة غير مباشرة من خلال الموجهين الفنيين.
- أفاد ٧٠% من المتدربين بانتفاء دورهم بالنسبة لتحديد الأنشطة المصاحبة لتنفيذ البرنامج.
- أفاد ٩٠% من المتدربين بأنه لم يكن لهم أي دور سواء في تحديد المدى الزمني للبرنامج، أو في تقنيات التنفيذ.
- من الجوانب الإيجابية، ما أفاد به ٧٠% من المتدربين بأن المناخ العام داخل الورش أثناء التدريب يسمح بقدر من الحرية للمتدربين في اختيار الأنشطة المصاحبة لتنفيذ البرنامج.

**بالنسبة لأساليب التدريب المستخدمة:**

- أفاد ٣٠% من المتدربين بغلبة الجانب النظري، وسيطرة أسلوب المحاضرة والمناقشة، وعدم الاستعانة بالأجهزة الحديثة.
- أكد ٦٠% من المتدربين بأن النشاط المصاحب لتطبيق البرنامج التدريبي قد نجح في تنمية مهارات المعلم بشأن مشاركة المجتمع والمدرسة معًا في تحقيق التنمية المهنية.
- أفاد ٨٥% من المتدربين بقيام المدرب بتصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة لدى المعلمين، وأن ٧٠% من المتدربين أفادوا باستجابة القائمين على مراكز التدريب لطلبات المتدربين في حدود الإمكانات المتاحة.

**بالنسبة للأجهزة والوسائل وأماكن التدريب:**

- أفاد ٩٠% من المتدربين بأن المادة التدريبية الخاصة بالبرنامج المطبق جاءت جيدة من حيث الإخراج والطباعة، بينما أفاد ١٠% بأنها لا تلبي احتياجات المتدربين من حيث الموضوعات والنماذج التوضيحية.
- أفاد ٢٠% بأن الحجرات والمقاعد لم تكن على المستوى اللائق، بينما عارض هذا الرأي ٨٠% معلنين مناسبتها.
- أشار ٨٥% من المتدربين بأن توظيف التدريب للوسائل التعليمية كان غير جيد.

**بالنسبة للأثر القريب والبعيد للتدريب:**

- رفض ٨٠% من المتدربين الإقرار بأن التدريب أثناء الخدمة مضيعة للوقت والجهد، كما رفض ٧٥% مقولة أن التدريب يهتم بقضايا هامشية لا تلبي احتياجات المتدربين.
- رأى ٣٠% من المتدربين أن عملية التقويم التي تتم في نهاية التدريب غير مقنعة، وأنها لا تعكس مدى استفادة المعلمين من التدريب، بينما أكد ٧٠% أن مراكز التدريب تراعي الاستفادة من نتائج التدريبات السابقة في تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين.

وتلقى النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة بظلال من الشك على ما يقدم من برامج تدريبية للمعلمين سواء في مجال التربية السكانية أو غيره، وذلك من النواحي الآتية:

١- عدم وجود سياسة واضحة للتدريب أثناء الخدمة تستند إلى نوع وحجم الاحتياجات التدريبية مما يطبعها بالعفوية والاجتهاد الشخصي.

٢- تهميش دور المتدربين أثناء عملية التخطيط للبرامج التدريبية.

٣- القصور الواضح في تضمين محتوى البرنامج لخبرات عملية وعروض لتجارب حية، وشيوع التركيز على تزويد المتدربين بمعلومات وأفكار مجردة لا يعرفون كيفية ترجمتها إلى نمو حقيقي في أدائهم التدريسي.

٤- القصور في تحديد مستوى الكفاءة الأساسي للمعلمين المرشحين للبرامج التدريبية.

٥- لا زال أسلوب المحاضرة هو الأكثر شيوعًا مع عدم مناسبته لطبيعة بعض البرامج، وقلة استخدام الأساليب الأخرى التي قد تكون أكثر مناسبة.

٦- القصور في تقويم المتدربين أثناء الدورة، وفي نهايتها حيث يتم التركيز على الجوانب الإدارية، والاختبارات التحريرية التي تستكشف غالبًا الجانب التحصيلي، فضلاً عن ضعف استخدام أسلوب التقويم الذاتي.

٧- غياب التنسيق بين القائمين على شئون التخطيط في الإدارات التعليمية والمديريات، مع عدم الاستناد إلى إحصاءات وثيقة في حصر أعداد المعلمين ومؤهلاتهم.

**جوانب القصور في أداء معلم التربية السكانية:**

في الدراسة الميدانية التي أجرتها ناديه عبد المنعم (٢٠٠٣) على عينة تنوعت فئاتها بين معلمين يقومون بالفعل بتدريس التربية السكانية بمدارس التعليم النظامي (التعليم الأساسي والثانوي)، وشملت كذلك عددًا من الموجهين ومديري ووكلاء المدارس بمحافظات القاهرة والشرقية والدقهلية وأسيوط، إلى جانب عدد من الخبراء من الإدارة العامة للتربية السكانية، وأساتذة الجامعات، وخبراء مركز التقويم والامتحانات، وبلغت العينة في إجمالها (١٤٠) فردًا، كان أبرز ما توصلت إليه من نتائج في هذا الشأن ما يلي:*(١٨)

- ضعف ما لدى المعلمين الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية من اتجاهات إيجابية.

- أهمية إحداث تغيرات جذرية في مفاهيم اختيار معلم التربية السكانية.
- أهمية تدريب معلم التربية السكانية على كيفية تدريس المفاهيم المعاصرة، وإكسابه مهارات التفكير العلمي، والتفكير الناقد الإبداعي.
- أهمية تضمين خطة إعداد المعلمين مقررات في التربية السكانية.

وسنشير إلى النتائج لاحقًا بشيء من التفصيل.

أما بالنسبة للمعلمين بمراكز محو الأمية الذين يتصدون لتدريس مقررات التربية السكانية، فقد أجرت آمال مسعود (٢٠٠٣) دراسة ميدانية على عينة شملت ٢٩١ من المعلمين، و ٦٧ من خبراء محو الأمية، و ١٧ من أساتذة الكليات. ومن بين النتائج العديدة التي أثبتتها تلك الدراسة والتي لا يتسع الحيز المتاح لتناولها تفصيلاً ما يتعلق بنقطتين نراهما على قدر كبير من الأهمية، ويتعلقان بضعف إدراك هؤلاء المعلمين لأبعاد القضية السكانية في مصر، والأخطر من ذلك، تدني ما لديهم من قناعة بضرورة مواجهتها، مما ينعكس بالقطع على أدائهم لدورهم مع الدارسين الأميين، وعلى القناعات التي يتم تشكيلها لديهم من خلال مقررات التربية السكانية. **وشملت أبرز النتائج ما يلي:**[*(١٩)]

١- يرى ١٣,٦% فقط من المعلمين أن تنظيم الأسرة ضروري في المجتمع المصري في مقابل ٨٤,٤% يرون أنه غير ضروري، ٢% فقط يرون ضرورته إلى حد ما.

٢- رأى ٧٢,٥% من فئة المعلمين أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين، ورأى ١٥% فقط أنه يتوافق مع تعاليم الدين، بينما رأى ١٢,٥% أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين "إلى حد ما".

٣- أفاد ٧٦,١% من فئة المعلمين أن المجتمع يزداد تقدمًا بالزيادة في عدد السكان. ولم تتعد نسبة من يرون أن المجتمع يتخلف بالزيادة السكانية عن

١٥,٦%، ورأى ٨,٣% أن المجتمع يزداد تقدمًا إلى حد ما بالزيادة السكانية.

- أفاد حوالي ٢٧,٢% من فئة المعلمين أن المشكلة السكانية ترجع أساسًا إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية، بينما يرى حوالي ٣٨,٤% غير ذلك.
- رأى ١٤,٥% من فئة المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر بينما لا يرى ذلك حوالي ٧١,٥%، كما أن هناك ١٤% يرون أن التضخم السكاني يزيد من حدة الفقر إلى حد ما.
- رأى ١٢% تقريبًا من المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة في المجتمع، بينما رأى ٨١% أن المشكلة لا تزيد من نسب البطالة، بينما رأى ٧% أنها تزيد من البطالة إلى حد ما.
- رأى ١٣,٦% وجود علاقة بين المشكلة السكانية وتردي السياسات العامة في الدولة، بينما رفض حوالي ٤٥,٤% وجود علاقة، ورأى ٤١% من المعلمين أن هذه العلاقة موجودة إلى حد ما.
- رأى حوالي ٩% فقط من المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة بينما رأى ٧٦,٨% أنها لا تزيد من مشاكل البيئة.
- أبدى ١٠% فقط اعتقادهم أن المشكلة السكانية لها علاقة بمشكلات النقل والمواصلات، ونفى ذلك ٧٤,٥%، وأيد ١٣,٥% وجود علاقة إلى حد ما.
- رأى ١١,٣% وجود علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة، ونفى العلاقة حوالي ٦٧,٥%، بينما رأى ٢١,٢% وجود علاقة بينهما إلى حد ما.
- أيد ١٠% من المعلمين أن المشكلة السكانية لها علاقة بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد بينما عارض ذلك ٧٢,٨% بنفي وجود علاقة، بينما كان ١٧,٢% يرون أن هناك علاقة إلى حد ما.

وبهذا، أكدت نتائج دراسة آمال مسعود (٢٠٠٣) حول المعلمين الذين يتصدون للتربية السكانية في التعليم غير النظامي نفس ما توصلت إليه دراسة ناديه عبد المنعم (٢٠٠٣) بالنسبة لمعلمي التعليم الأساسي والثانوي الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية وهو ما يتضح من الجدول التالي، مما يدعو إلى تأكيد عدد من المتطلبات التي يتعين تحقيقها لمواجهة هذا الخلل من أجل تفعيل دور مؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية:*(٢٠)

| متطلبات تطوير معلم التربية السكانية | نعم | | لا | |
|---|---|---|---|---|
| | ع | % | ع | % |
| ١- أهمية تنمية اتجاهات المعلم الإيجابية تجاه القضية السكانية. | ١٣٥ | ٩٦,٤ | ٥ | ٣,٦ |
| ٢- ضرورة وجود برامج فكرية وثقافية في إطار التربية السكانية والبيئية. | ١٣٥ | ٩٦,٤ | ٥ | ٣,٦ |
| ٣- أهمية إحداث تغيرات جذرية في مفاهيم اختيار المعلم. | ١٣٣ | ٩٥ | ٧ | ٥ |
| ٤- أهمية تدريب المعلم على كيفية تدريس المفاهيم المعاصرة وإكسابه مهارات التفكير العلمي والتفكير الناقد الإبداعي. | ١٣٢ | ٩٤,٣ | ٨ | ٥,٧ |
| ٥- تضمين خطة إعداد المعلم مقررات في التربية السكانية. | ١٢٥ | ٨٩,٣ | ١٥ | ١٠,٧ |
| ٦- تحويل التربية والتعليم من وظيفة يمارسها المعلم إلى مهنة تختار وينتمي إليها المعلم. | ١١٥ | ٨٢,١ | ٢٥ | ١٧,٩ |

## طرق تدريس التربية السكانية:

أكدت نتائج العديد من الدراسات شيوع مآخذ عديدة بالنسبة لاستراتيجيات وطرائق التدريس للمواد الدراسية المختلفة المستخدمة سواء في مؤسسات التعليم الأساسي أو الثانوي. وبوجه عام، ينطبق التدني المشار إليه على تدريس مقررات التربية السكانية مثلما ينطبق على العديد من المقررات الأخرى. وفي مجال استكشاف المآخذ بالنسبة لطرائق التدريس الحالية بمؤسسات التعليم المختلفة، والعوامل التي تتسبب في بروزها، أفرزت الدراسات النتائج الآتية:

**الأولى :** عدم التنوع في أساليب التدريس، وغلبة أسلوب الإلقاء على بقية الأساليب الأخرى. ويأتي هذا الخلل انعكاسًا لقصور مماثل شهده الطلاب المعلمون في فترة إعدادهم الأساسي. ويرى أساتذة التربية أن الخلل في فترة الإعداد من شأنه أن ينطبع على ممارسات هذا الطالب بعد تخرجه لفترة قد تطول محركًا سلبيات عديدة أهمها إجهاض فرص تطوير فكر المعلم بالنسبة لإطلاق طاقات الابتكار والإبداع الفني والعلمي.*(٢١)

**الثاني :** عدم توفر تخصصات بكليات إعداد المعلم تتوافق مع بعض التخصصات المستحدثة كمثل التربية السكانية، وعلوم البيئة، والتربية السلوكية. وبهذا، فقد استمرت التربية السكانية مثلاً كطفل وليد لا يجد من يتعهده بالرعاية والاهتمام. ويدخل في إطار تلك الرعاية المفتقدة تدريب معلمي المستقبل على طرائق التدريس المناسبة.

**الثالث :** ضعف ما تحقق بالنسبة لتحقيق التلاحم بين المؤسسات التعليمية والعالم من حولها. وبينما تتصاعد الدعوة إلى تحقيق مدارس أكثر إرتباطًا، وأشد تفاعلاً بالبيئة ومشكلاتها، إذا بالانفصام يتكرس من خلال استمرار الأداء التدريسي قائمًا على السرد والتلقين من جانب المعلم، يقابله حفظ وترديد من جانب التلاميذ دون اكتساب القدرة على

توظيف المعرفة، والإفادة منها في حياة الأفراد الخاصة، وفي حياتهم في المجتمع الذين يعيشون بين ظهرانيه.*(٢٢)

**الرابع :** ما يشوب أنظمة التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة من قصور. وقد أكدت الدراسة النهائية التي أصدرها منتدى العالم الثالث : **التعليم في مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠** (٢٠٠١) كخلاصة للعديد من الدراسات كلفت بإجرائها كوكبة من خبراء التربية وأساتذة الجامعات ١٩٩٩-٢٠٠١،*(٢٣) العديد من أوجه القصور، كان في مقدمتها غلبة الطابع العام للتدريب المباشر المعتمد على المحاضرات النظرية دون توظيف كاف لإمكانات الحوار والنقاش، وشيوع التكرار والعشوائية، وضعف المتابعة الميدانية للمتدربين بعد انقضاء البرامج التدريبية، وشكلية التقويم الذي يتم بالنسبة للبرامج التدريبية، مما يعوق إمكانية التطوير المستقبلي، فضلاً عن الهرولة في تنفيذ برامج التدريب الجديدة في الأشهر القليلة التي تسبق نهاية السنة المالية دون أن يسبقها إعداد كاف لمجرد استنفاذ المخصصات المالية.*(٢٤)

**الخامس :** استمرار التدني الذي أكدته نتائج الدراسات والبحوث على مدى العقدين المنصرمين من تنامي الخلل في جوانب بعينها بالنسبة للدور التربوي للمعلم، ومن بينها دوره كمرشد وكمخطط للمواقف التعليمية، كمقوّم لجوانب الخلل.*(٢٥)

**وإذا ما انتقلنا إلى جوانب القصور التي تحد من فعالية الطرائق التدريسية المستخدمة في التربية السكانية، فهناك عدد من الاعتبارات:**

**الأول :** ارتباط الطرائق التدريسية المستخدمة بمستوى ما ناله المعلم من عناية في فترة إعداده الأساسي بكليات إعداد المعلم، وما توافر له من برامج تنمية مهنية بعد تخرجه.

**الثـــاني :** مدى سلامة "الأهداف" الموضوعة لمقررات التربية السكانية من ناحية وضوحها، وشمولها، وقابليتها للتحقيق، وقدرة المعلم على ترجمتها إلى خبرات بمقدورها إكساب المعلمين الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة، وتفضيل الأسرة الصغيرة العدد.....إلخ.

**الثالـــث :** مدى ما يتحقق من تفاعل خلال عملية التدريس في إطار العملية "الاتصالية" باعتبار الطريقة "نشاط تفاعلي بين عدة أطراف تشمل المعلم والمتعلم والمحتوى والوسيلة....".*(٢٦) مما يفرض الالتفات إلى اعتبارين على وجه التحديد لنجاح المعلم في تناول موضوعات التربية السكانية مع طلابه هما:

١- مدى ما لديه من قناعة بأهمية مواجهة المشكلة السكانية، والتي تنعكس على واقعيته وأدائه في الفصل.

٢- قدرته على اجتذاب الطلاب، وتشجيعهم على المشاركة في الحوار والمناقشة، والتغلب على ما قد يعوق تواصلهم.

وبالنظر إلى ما أوردناه سابقًا حول "الاتصال التفاعلي" باعتباره القاسم المشترك بين أدوار مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية،*(٢٧) فإن نجاح الاتصال التفاعلي يتوقف على توفر جوانب معينة في المعلم الذي يتصدى لموضوعات المشكلة السكانية، من أبرزها:

- مستواه المعرفي، ومدى إلمامه بالرسالة السكانية التي يحملها لطلابه، وقدرته على معالجتها بشكل جيد يتوقف عليه، بشكل كبير، قدرته على جذب انتباه من يستقبلون تلك الرسالة.
- مدى إدراكه لخصائص الطالب الذي يستقبل رسالته من حيث تقاليده وعاداته ومستواه الثقافي والاجتماعي، وما يعتري حياته من مشكلات، فضلاً عن معرفته بوسائل الاتصال الأكثر مناسبة.

- تمكنه من المهارات وبخاصة فيما يتعلق باستخدام اللغة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة، ومهارة التحاور والمناقشة.
- توافر قدر ملائم من سعة الأفق، وأساس من القيم الإيجابية التي تحقق الموضوعية في تعامله مع التلميذ، ومع الرسالة التي يحملها إليه.
- توفر القدرة على ربط خبراته وممارساته السابقة باتصالاته الحالية.
- توفر قدر كاف من المرونة، والقدرة على التكيف مع المواقف الاتصالية المختلفة.*(٢٨)

وتشير نتائج العديد من الدراسات الميدانية بالنسبة لطرق التدريس في فصول محو الأمية أن هيمنة المعلم على العملية التعليمية لا تزال من أكبر المعوقات أمام تحقيق الاتصال التفاعلي المنشود؛ فقد أثبتت دراسة ميدانية أجراها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالمشاركة مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (٢٠٠٤) أن نسبة أفراد عينة الدارسين بتلك الفصول ممن أقروا بأن المعلم يتيح لهم فرصة المشاركة بالرأي، وعرض أفكارهم، عن ٥٧,٣% بينما نفى ذلك ٥,٢% أما من نفوه إلى حد ما، فكانت نسبتهم ٣٧,٥%.*(٢٩)

وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة مماثلة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (٢٠٠٠)، والتي أوضحت أن ٣١% من عينة معلمي محو الأمية على وجه العموم لا يتيحون ذلك للدارسين. ولم تزد نسبة الدارسين الذين أقروا بأن المعلم يسألهم ويناقشهم في موضوع الدرس عن ٦٢,٥%، ونفى ذلك ٤,٢% وأقره إلى حد ما ٣٣,٣%.*(٣٠) وفي دراسة ثالثة أجريت ٢٠٠١ تأكد ما يلي:

١- ضعف احتفاء معلمي محو الأمية بالحوار والمناقشة. ومن خلال ملاحظة الباحثة لأداء المعلمين بالفصل وجدت اعتمادهم على أسلوب المناقشة بتقدير "أقل من المتوسط".

٢- بالنسبة لاستخدام تدريبات تشجيع الدارسين الأميين على العمل التعاوني جاءت التقديرات "**متدنية للغاية بصفة عامة**".

٣- بالنسبة لإتاحة المعلم الفرصة للدارسين للمشاركة في المواقف التعليمية، جاءت تقديرات الأداء واضحة التدني "بدرجة ضعيف" بالنسبة لأداء العينة الإجمالية للمعلمين. وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى أن "**العملية التعليمية تتم من طرف واحد "المعلم"، وليس للدارسين دور إيجابي في مواقف التعليم والتعلم**".*(٣١)

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت (٢٠٠٣) للتعرف على أدوار المعلمين بمدارس التعليم النظامي في تدريس مقررات التربية السكانية، توصلت الباحثة إلى أن المعلمين يتبعون في الغالب الأعم طريقة الإلقاء التي تم إعدادهم وتأهيلهم من خلالها. وأن هذه الطريقة تحرم الطلاب من التفاعل والمشاركة، والتفكير في ربط عناصر التربية السكانية ببعضها، واستنتاج الحقائق، واقتراح الحلول والمشكلات. وكانت خلاصة ما وجدته تلك الدراسة "أن هذه الطريقة لا تجدي نفعًا" ومن ثم، فقد بنت الدراسة رؤيتها بأن ما يتسم به تدريس التربية السكانية من فهم يقتضي أن يفسح المعلم المجال لتلاميذه لعرض وجهات نظرهم المختلفة لينشطوا ويفكروا، ويكون لهم دور إيجابي في بحث المشكلات لتتعمق رؤاهم، وتتسع اهتماماتهم ويتغير دورهم "من المستقبل السلبي إلى المتفاعل مع الآخرين من جهة، ومع البيئة من جهة أخرى".*(٣٢)

أما بالنسبة لطرق تدريس التربية السكانية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، فقد أثبتت الدراسة الميدانية التي قامت بها آمال مسعود (٢٠٠٣) في هذا الصدد نفس ما توصلت إليه الدراسة السابقة من حيث غلبة طريقة الإلقاء، وقلة استخدام الطرق الأخرى أثناء الشرح، مع إغفال طرق التدريس التي تتفق وطبيعة مادة التربية السكانية كطريقة حل المشكلات، أو طريقة العصف الذهني أو غيرها.*(٣٣)

أما بالنسبة لما توصلت إليه الدراسة الميدانية على فئة المعلمين. فشملت ما يلي:-

- أن ٤٣,٤% من المعلمين يعتقدون أن طريقة الإلقاء مجدية، ٢١,٨% يرونها غير مجدية، ٣٤,٨% يرونها مجدية إلى حد ما.
- يفضل ١٠,٦% من المعلمين أن تتم معالجة مفهومات التربية السكانية داخل مقررات الدراسة بينما يعارض هذا الرأي ٧٠,٩% ويفضلون تناولها مستقلة.
- لا يوافق ٧٧,٨% من عينة المعلمين على أن أسلوب المناقشة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية، ويرى ١٢% فقط أن أسلوب المناقشة هو الأفضل، ورأى ١٠,٢% أن أسلوب المناقشة قد يكون أفضل إلى حد ما.
- يفضل حوالي ١٢% من المعلمين استخدام وسائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لإبراز مخاطر المشكلة السكانية، بينما لا يفضل ذلك حوالي ٧٨,٤%، وكانت نسبة من يفضلون ذلك إلى حد ما حوالي ٩,٦%.
- يقوم حوالي ٨,٧%، فقط من المعلمين بتوضيح رأيهم في المشكلة السكانية أثناء الشرح بينما لا يلجأ لذلك حوالي ٧٣,٨% من العينة، و ١٧,٥% رأوا ذلك إلى حد ما.
- يقوم ٢٧,٨% من المعلمين بزيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التي لها علاقة بالمشكلة السكانية، في حين لا يقوم بذلك ٤٣,٧% تقريبًا، بينما أفاد ٢٨,٥% بإجراء هذه الزيارات إلى حد ما.*(٣٤)

**مناهج ومقررات التربية السكانية:**

أبرزت دراسات مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر" (الإسكندرية: ديسمبر ٢٠٠٤) أوجه خلل لها صفة العمومية تنطبق على كافة المناهج التعليمية في

مصر ومن بينها مناهج التربية السكانية تحديدًا. وفي تناوله للخصائص التي تميز التنمية المعرفية والمناهج التعليمية السائدة في نظام التعليم في مصر، وجد نجيب (٢٠٠٤) أن تلك البنية تتسم بالتقليدية، ويختزل التعليم في سياقها إلى عملية تحصيل لمجموعة من المعارف تختزل بدورها في بعض نصوص تعرض في قوالب جاهزة للتلقين ولا تتطلب إلا الحفظ، "ولا ترضى إلا بالطاعة، وتستدخل في نفس المعلم قهر السلطة وعبودية النص".*(٣٥) ومن جهة أخرى، فإن المناهج الدراسية تبعد بالدارس عن الواقع الاجتماعي، وتعزله عن التجربة الحسية مما يخلق نوعًا من سوء الفهم لها، كما أن المنهج يقدم النظام الاجتماعي القائم "كمعطى يرتفع على النقد بل، وغير قابل للمناقشة". أما أبرز العيوب، فتمثلت في اختزال علاقة التلميذ بعالمه الخارجي لتصبح علاقة سلبية تتسم بالخضوع لما تفرضه القوى الاجتماعية ويظل بذلك ساكنًا بغير حراك.

وإذا ما انتقلنا إلى أوجه القصور التي توصلت إليها الدراسات الميدانية **فيما يتعلق بالتربية السكانية تحديدًا**، فقد تم التوصل إلى ما يلي بالنسبة للمقررات في التعليم النظامي:

١- غياب فلسفة واضحة المعالم لمنهج التربية السكانية تضمن تناوله بشكل متكامل لكافة الجوانب، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والآثار التي تتركها المشكلة على كافة الأصعدة.

٢- عدم تخصيص مقرر مستقل للتربية السكانية في المراحل التعليمية المختلفة.

٣- ضعف مسايرة مناهج التربية السكانية للاتجاهات الحديثة والمعاصرة.

٤- جمود محتوى مقررات التربية السكانية، وضعف قابليتها للتطبيق.

٥- ضعف موقع الأنشطة التعليمية في إطار تناول المشكلة السكانية سواء فنيًا أو رياضيًا أو ثقافيًا.

٦- تركيز مناهج التربية السكانية على رؤى المتخصصين وخبراء المناهج مع إغفال آراء المعلمين والموجهين والمديرين.*(٣٦)

**أما بالنسبة لمنهج التربية السكانية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار، فقد شملت أبرز نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:**

١- عدم بناء مقررات التربية السكانية وفق أهداف واضحة. حيث أبدى ٢٢,٧% فقط من عينة خبراء محو الأمية موافقتهم على أنها تسير وفق أهداف واضحة، ولا يوافق على هذا الرأي ٣٢,٨%، بينما يرى ٤٤,٨% أنها تسير وفق أهداف واضحة إلى حد ما.

٢- عدم كفاية موضوعات التربية السكانية بالمقررات الحالية، وبلغت نسبة من رأوا ذلك ٣٣,٩% من عينة الخبراء، أما من رأوا أنها كافية فكانت نسبتهم ٣٧,٣%، ومن رأوا أنها كافية إلى حد ما ٣٨,٨%.

٣- ضعف قدرة المادة التعليمية المقدمة في إطار مناهج التربية السكانية على تنمية جوانب إيجابية في سلوك الدارسين، ولم تتعد نسبة من أقروا بمقدرتها على ذلك عن ٩% من عينة خبراء محو الأمية، بينما أقر ٤٧,٧% بعدم قدرتها، في حين يعتقد ٢٣,٣% أنها تعمل على تنمية الجوانب الإيجابية إلى حد ما.

٤- اعترف بخضوع برامج التربية السكانية للتطوير المستمر ٢٣,٩% فقط بينما نفى حدوثه ٣٤,٣% ، وأقر ٤١,٨% بحدوثه إلى حد ما.

٥- يوافق ١٦,٤% من خبراء محو الأمية على أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة (وليس كمقرر مستقل) بينما عارض ذلك ٧٤,٦% ووافق عليه ٩% إلى حد ما.

٦- يعتقد ٣٨,٨% من الخبراء أن زمن الحصة كاف لمناقشة المشكلة السكانية بينما أبدى ١٧,٩% عدم موافقتهم على ذلك، وبلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٤٣,٣%.

٧- يوافق ٢٣,٩% من الخبراء على مشاركة المعلمين في وضع مناهج التربية السكانية في حين يرفض ذلك ٥٩,٧%، وبلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ١٦,٤%.

وهكذا تتركز أبرز القضايا المتعلقة بالقصور حول غياب الفلسفة والأهداف الواضحة لمقررات التربية السكانية، وضعف كفايتهـا، وضعف التكامل بين موضوعات المقرر، وقصر فترة التدريس المخصصة لتناول موضوعات التربية السكانية على نحو لا يتيح فترة كافية للحوار والمناقشة وتبادل الآراء. وبرزت بشدة إشكالية إغفال الاستعانة بالمعلمين أو إشراكهم في وضع مناهج التربية السكانية، مما يحرم المناهج من التعبير عن نبض من يتصدون لتدريس موضوعات المنهج، ويخلق حاجزًا في تناولهم لتلك الموضوعات.

### ثانياً: تحديات الدور وجوانب القصور في أداء مؤسسات الإعلام :

كان من نتيجة ما حققته ثورة العلوم والتكنولوجيا، والتغيرات المؤهلة التي أعقبت تزاوجها مع ثورة المعلومات انتفاء حاجز الزمان والمكان أمام الأفراد، وأصبح بمقدور الفرد، أيًا كان موقعه على القرية الصغيرة، قادرًا على الاتصال بالآخرين والتعرف على أخبارهم، وما تجري معهم من أحداث لحظة وقوعها، كما زالت من أمامه حواجز اللغة بعد أن شاع التعامل مع الآخرين عبر شبكات المعلومات والإنترنت وأصبح سمة العصر.

وعلى مدى فترة من الزمن تنبهت الكثير من المجتمعات النامية، وهي تشهد قفزات التقدم التي حققتها بعض المجتمعات، إلى أهمية استثمار ما تتيحه لها ثورة الإعلام والإتصال في مواجهة القضايا التي تكبل انطلاقه مجتمعاتها نحو التقدم

ونفض غبار التخلف. وتمثل المشكلة السكانية في مصر، بتداعياتها التي أثرت بالسلب على كافة الأصعدة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، نموذجًا لما يأمله مجتمع نام من الإعلام بأجهزته المتنامية القدرة، للأخذ بيدها في خضم صراع محتدم بين رغبة عارمة للانطلاق إلى عالم التقدم، ومواجهة عوامل التخلف وكوابح الانطلاق.

ولا نكاد نجد فردًا مهمًا تدني مستواه الثقافي والتعليمي ينكر قوة تأثير الإعلام بأجهزته المقروءة والمسموعة والمرئية. ومن ثم، تتوالى الإستراتيجيات والخطط في كافة المجتمعات، أفضل استثمار ممكن لأجهزة الأعلام، لكن هذا الاستثمار، على ضرورته، ليس بالأمر الهين الذي يتحقق بمجرد رغبة المجتمع في تحقيقه، حيث تقف دونه العديد من التحديات المعقدة والمتشابكة. ويمثل الكثير من هذه التحديات قضايا تخضع للدراسة والبحث بغية إزاحتها من الطريق حتى تتحقق للإعلام الفعالية المأمولة برغم صفة التفردية التي تتسم بها التحديات التي تختلف في نوعها ومقدارها من مجتمع لآخر بحسب ما يتم فيه من تفاعل بين القوى والعوامل الثقافية في كل مجتمع.

وكما تنوعت وسائل الإعلام بين الإعلام الشخصي والإعلام الجماهيري، تنوعت كذلك مصادر الإعلام المتاحة أمام الأفراد بين المحلية والقطرية والعالمية، وتباينت بالتالي آفاق تأثيرها ما بين تربوية ودينية وتعليمية واقتصادية...الخ، **وفي هذا السياق نعرض لأبرز التحديات التي تواجه فعالية دور الإعلام السكاني في السياق المصري، وتشمل ما يلي:**

**١- غياب الفلسفة الإعلامية المستندة إلى أسس علمية:**

من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المصري افتقار الجهاز الإعلامي، برغم ما حققه من قفزات على مدى السنوات الأخيرة، إلى وجود فلسفة إعلامية واضحة يتضح خلالها الخط العام الذي تسير عليه، والرؤية المستقبلية لما يراد

الوصول إليه، وهو قصور أكدته عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة (٢٠٠٨)، حيث أدانت بشدة عدم وجود فكر وسياسة إعلامية واضحة في مصر.*(٣٧)

وبرغم وجود سياسات وإستراتيجيات إعلامية بالفعل منذ الستينيات، إلاّ أنها مشوبة بعيبين خطيرين يجهضان القدر الأكبر من فعاليتها: يتمثل الأول منها في أنها تأتي في غالب الأحيان معبرة عن فكر نخبة من الخبراء والمسئولين دون أن تتسع، بالقدر الكافي، لرؤى جمهرة العاملين في تلك القطاعات الحيوية، ودون استرشاد كاف باتجاهات الجماهير كما في حالة القضية السكانية، مثلاً، والتي تتم معالجتها بأسلوب أقرب إلى الفورات أو التحولات الوقتية التي سرعان ما تخف حدتها قبل أن تتيح فرصة كافية لتحقيق المصداقية لدى من يتلقون الرسالة.

أما العيب الثاني، فيتمثل في غياب الأسلوب العلمي عن غالبيتها. وينبغي الاعتراف بصعوبة وضع سياسة إعلامية تحظى بمباركة كافة الأفراد وسط مجتمع تموج بنيته بالتباين. وقد استخلص عبد المعطي (٢٠٠٧) عددًا من التناقضات الكيفية التي يعانيها الاتصال المصري، والعربي بوجه عام، في مرحلته الانتقالية الراهنة، والتي تنعكس بدورها على الحقل الإعلامي. وقد شملت التناقض بين الرؤى الذاتية، والموضوعية ونقد الآخر، والتناقض بين الاهتمام بالمواطن العادي وبين النخبوية والجماهير، والتناقض بين العاطفة والتفكير العلمي، وبين السلفية في مواجهة الاهتمام بالحاضر والمستقبل، والتناقض بين الاهتمام بالتلقين والنصح، وبين الحوار والمناقشة، والإسراف في الوصف على حساب التفسير، والتبرير على حساب النقد والتقييم.*(٣٨)

وتستدل بعض الدراسات على غياب الفلسفة الإعلامية بما لوحظ من التركيز على بعد واحد من أبعاد المشكلة السكانية مع إغفال الالتفات المتكافئ لبعدي التوزيع السكاني، والخصائص السكانية. وانتقدت دراسة أجريت (٢٠٠٣) تركيز الحملة الإعلامية للقضية السكانية على الأسباب التقليدية كالرغبة في إنجاب الذكور،

وتحقيق العزوة، استغلال الأطفال كمصدر رزق، وهو ما قد يمس بالفعل جوهر التفكير لدى الكثير من الأفراد الأميين، ومنخفضي الثقافة، لكنه يغفل جوانب لا تقل تأثيرًا مثل غياب التفكير العلمي بين السكان، وتجاهل التخطيط الجيد لحياتهم. وكانت خلاصة التقييم الذي توصلت إليه الدراسة المشار إليها، أن مواجهة المشكلة السكانية "**ابتعدت عن تمكين الناس من منهجية التفكير العلمي إلى حد كبير باستثناء بعض الفقرات الطبية ....**".*(٣٩)

ومن هذا المنطلق، تطالب دراسة أخرى أجريت (٢٠٠٨) بما تطلق عليه "الالتزام بالأسلوب العلمي"، في مواجهة الإعلام بالمشكلة السكانية في مصر، واقترحت في سبيل ذلك إجراء البحوث في عدد من المجالات أهمها تحديد الجماهير المستهدفة، ومعرفة خصائصها، وتحديد المداخل الاتصالية والأساليب لكل فئة أو قطاع، وأن يتم تصميم الرسائل الإعلامية وفقًا لما تتمخض عنه تلك البحوث.*(٤٠)

أما دراسة يوسف (٢٠٠٣)، فتطالب بتعميق النظرة المستقبلية لدى المتلقي من خلال أن تطرح أمامه الأرقام والإسقاطات وتداعيات النمو السكاني ومعدلاته، مع رسم صورة صادقة واقعية لنمو الموارد ومعدلات تراكمها، لبيان الفجوة، مما يمكن أن يكون الرسالة الإعلامية السكانية أكثر تأثيرًا وفعالية.*(٤١)

وفي سياق الاتجاه ذاته رصدت دراسة سعد إبراهيم (٢٠٠٨) تراجعًا في الاهتمام بدراسة مقياس كفاءة وفعالية وسائل الاتصال والإعلام في مواجهة المشكلة السكانية فيما عدا قلة قليلة أجراها اتحاد الإذاعة والتليفزيون ومركز الإعلام والتعليم والاتصال.*(٤٢)

**٢- الموروث الثقافي :**

من أبرز التحديات التي يواجهها الإعلام السكاني كذلك شيوع الموروث الثقافي السلبي، وضعف فعالية جهود اختراق مقاومة تنظيم الأسرة في المجتمع المصري على أساس ديني. وفي الدراسة الميدانية التي أجرتها آمال مسعود

(٢٠٠٣) والتي سبقت الإشارة إليها، وضحت قوة المقاومة التي تلقاها جهود مواجهة المشكلة السكانية بدعوى تعارضها مع مبادئ الدين. ومن بين النتائج الهامة التي توصلت إليها تلك الدراسة ما أبداه ٧٢,٥% من فئة معلمي محو الأمية والذين يتصدون لتدريس التربية السكانية، من أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين. ولم تزد نسبة من رأوا منهم أن تنظيم الأسرة ضروري في المجتمع المصري عن ١٣,٦%.*[٤٣] وقد تأيدت النتائج ذاتها في دراسة ميدانية أخرى أجريت (٢٠٠٦) حول "**الموروث الثقافي والنمو السكاني**" حيث تابعت أسباب رفض بعض الشباب لفكرة تنظيم الأسرة، ووجدت قيام الرفض من منظور ديني؛ فقد أشار ٧٥% من أفراد العينة أن "**الخلفة والرزق هبه من الله تعالى**"، كما رأى ١٥,٦% أن "**تنظيم الأسرة حرام**". وفي تحليلها للنتائج، وجدت الباحثة أن الرفض يتمثل في إتجاهين: "أحدهما تواكلي، بمعنى أن الفرد بمقدوره أن ينجب أي عدد من الأبناء إعتمادًا على أن الله سيكفل لهم الرزق والرعاية. والثاني، تحريم لفكرة تنظيم النسل إعتمادًا على أن الرسول يحثنا على زيادة النسل...".*[٤٤] وهناك جهود حثيثة لتخفيف قبضة التفسير الخاطئ للدين إستدعت عمل حملات التوعية المكثفة لهذه القضية، وتشجيع الخطاب الديني المستنير، إلاّ أنه لا يمكن أن يتوقع إنحسار المقاومة القوية في فترة وجيزة ما لم يتم إستخدام نهوج إعلامية غير تقليدية تكفل الإختراق العلمي لتلك القضية الحساسة.

**٣- ضعف فعالية التخطيط الإعلامي:**

يتسم تخطيط البرامج الإعلامية في مجال المشكلة السكانية بضعف الفعالية، وقد رصدت الدراسات عددًا من المؤشرات للإستدلال منها على هذا القصور:

- عدم ديمومة الجرعات الإعلامية في مجال الحملات القومية حيث ينتابها التغيير بين آن وآخر بغير مبررات واضحة.

- الجمود وعدم التطوير، والوقوف عند قوالب إعداد وتقديم بعينها، مع عدم السعي لتطوير التقنيات والطرق والمؤثرات.
- إغفال أخذ المستويات الإجتماعية والإقتصادية والعلمية في الإعتبار.
- توجيه الرسالة الإعلامية إلى جمهور عام غير محدد المعالم والمواصفات.
- عدم التسلسل في إيقاع تطوير المعلومة الصحية الصحيحة للوصول إلى إقناع المتلقي بتعزيز سلوك صحي إيجابي ما، أو تبديل سلوك صحي خاطئ.
- وجود درجة تعقيد في عرض المعلومة الصحيحة.*(٤٥)

ويؤثر بالسلب على تخطيط تلك البرامج، التحرك العشوائي "المشبع بتوجهات الخطاب السياسي" على نحو لا يفسح مجالاً لما يتضمنه الخطاب العلمي من رؤى وإتجاهات مما يتسبب في الخلل التخطيطي، الذي عبرت عنه بعض الدراسات "بغلبة الجانب الدعائي....".*(٤٦)

كما نجم عن ضعف تخطيط البرامج الإعلامية السكانية أيضًا، ما وجدته إحدى الدراسات (٢٠٠٨) المبالغة في التركيز على إستخدام المدخل الصحي في معالجة المشكلة السكانية مع تراجع الإهتمام بالمداخل الدينية والإجتماعية والثقافية، مما يمثل بالنسبة لدراستنا الحالية مثالاً للتوازن المفتقد الناجم عن التخطيط السيء.*(٤٧)

ومن آيات غياب الفكر التخطيطي الجيد، ما أشار إليه على عجوة (٢٠٠٨) من تقديم رسائل إعلامية متعارضة بل ومتناقضة أحيانًا عبر وسائل الإعلام ووسائله الجماهيرية والمباشرة، والأخطر أن تحدث من خلال الوسيلة نفسها أيضًا.*(٤٨)

**أوجه القصور في الممارسة بالنسبة للإعلام السكاني المحلي:**

يعاني الإعلام بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة حاليًا من ضعف فعاليته، وقد ركزت الدراسات المقدمة لمؤتمر السكان (٢٠٠٨)، في تحليلها للواقع السكاني، على وجود جوانب قصور عديدة تتسبب في هذا الأمر. فأكدت دراسة عميد كلية الإعلام- جامعة القاهرة في نفس المؤتمر الكبوة التي يعيشها الإعلام عن تنظيم الأسرة والمشكلة السكانية في مصر، وكيف أنها تعيش حاليًا "موجة من موجات الإنحسار" هبط خلالها حجم الإهتمام الإعلامي بالمشكلة السكانية، برغم خطورتها، وما تفرضه من أولويات. وقد طال الهبوط كل وسائل الإعلام المركزية والمحلية، وأنشطة الإتصال المباشر في إطار غياب للفكر والسياسة الإعلامية الواضحة.*(٤٩) ويمكن إتخاذ هذه الصورة العامة للواقع المتردي لدور الإعلام دعوة لإستكشاف أوجه القصور في الممارسة التي تتسبب في هذا الوضع من جهة، وتقف شاهدًا على عمق التحدي، من الجهة الأخرى. وبسبب إتساع آفاق الدور الإعلامي تجاه المشكلة السكانية، وضيق الحيز المتاح في الفصل، يتم التركيز على أكثر جوانب القصور تأثيرًا إستنادًا إلى النتائج التي أفرزتها العديد من البحوث.*(٥٠)

وتقتضي المعالجة الموضوعية إبراز جوانب القصور القائمة بما يخدم موضوع الدراسة والحرص على تفعيل المواجهة، لكن هناك، بالمقابل، بعض الجوانب المضيئة التي ينبغي عدم إغفالها، خاصة وأنه في المعالجات الإعلامية عمومًا يصعب فرز جوانب القصور على نحو حاسم لتداخلها، على نحو أو آخر، مع الجوانب الجيدة لدرجة أن الحصيلة النهائية تكون حصادًا لنقاط يكون أساس التقييم بالنسبة لها قائمًا على الدرجة أكثر منه على النوع.

**الصورة العامة للمعالجة الإعلامية للمشكلة السكانية:**

أكدت العديد من البحوث في تقييمها للدور الإعلامي في مواجهة المشكلة السكانية إلى تحقق عدد من الإيجابيات التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:*(٥١)

١- ما تحقق من إرتفاع نسبة التعرض للتليفزيون بين الجماهير المستهدفة لتعديل سلوكها الإنجابي من خلال التنويهات المباشرة، والأعمال الدرامية، والبرامج الحوارية.

٢- يوضع التليفزيون في مقدمة وسائل الأعلام التي تقدم دعمًا متجددًا للحملة القومية لتنظيم الأسرة، كما وأن الإذاعة لا تزال تحتفظ بتأثيرها على بعض الشرائح الإجتماعية إلى جانب التليفزيون. ومن جهة ثالثة، أفادت الدراسات بأن الصحافة تمارس تأثيرها على قادة الرأي من خلال تقديم المعلومات والتحقيقات والأحاديث المتخصصة فيما يتعلق بالآثار السالبة للزيادة السكانية.

٣- يحقق الإتصال الشخصي من خلال قادة الرأي على تنوع أطيافهم من المعلم إلى الطبيب إلى إمام المسجد...الخ تأثيرًا إقناعيًا يتم من خلاله إنتقال المتلقين من الإستجابة اللفظية إلى السلوك الفعلي الإيجابي.

وقد تصدت الكثير من الدراسات والبحوث لإستكشاف فعالية أجهزة الإعلام المختلفة في مواجهة المشكلة السكانية، وبرغم تعدد المناهج العلمية التي إستخدمت في هذه الدراسات، إلاّ أننا نستخلص أبرز أوجه القصور العامة بالنسبة لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث كما يلي:

**أ) أوجه القصور العامة بالنسبة لمعالجة التليفزيون للمشكلة السكانية:**

كشفت نتائج الرصد التي إضطلعت بها إحدى الدراسات وإستغرقت ثلاث سنوات (٢٠٠٨) قصورًا في مجال التغطية، وخاصة بالنسبة لموضوعات المرأة، فلم تزد جملة الموضوعات عن المرأة على القنوات المصرية والحكومية والخاصة من واقع العينة المدروسة (١٤٢٢) موضوعًا عن ٢١,٩% فقط على الرغم من أن هذه النسبة أعلى من نسبتها في الموضوعات الصحفية (٩٠٢ موضوعًا) والتي لم

تتجاوز ٨,٧%. وكانت النتيجة التي خلصت إليها الدراسة "أن هـذه النـسبة تعـد ضئيلة بالنسبة لقضية السكان باعتبارها قضية حيوية....".*(٥٢)

وفيما يتعلق بمعالجة موضوعات المرأة والسكان في البـرامج الإذاعيـة، فبلغت ٢٧,٩% من إجمالي قضايا المرأة التي تمت معالجتها مـن خـلال بـرامج المرأة في الإذاعة.*(٥٣)

وفي بحث ميداني (٢٠٠٨) إعتمد على منهج المـسح الإعلامـي بـشقيه الوصفي والتحليلي وإستهدف مسح وتحليل واقع الإعلام المحلي بمختلـف أبعـاده بالاستعانة بأداتي تحليل المحتوى وتحليل الأطر الإعلامية، وشملت عينتـه سـت قنوات تليفزيونية إقليمية، واثنتي عشر شبكة إذاعية إقليمية، و ٦٦ عددًا مـن ٢٢ صحيفة إقليمية تمثل تسع محافظات،*(٥٤) توصل البحث إلى عدد مـن المؤشـرات حول أوجه القصور، كان من أبرزها بالنسبة للتليفزيون ما يلي:

- تراجع المشكلة السكانية على أجندة القنوات التليفزيونية الإقليمية بوجه عام إلى الترتيب الخامس للقضايا التنموية، فقد تصدرتها قضايا تمكين المرأة ثم البطالة ثم ارتفاع الأسعار ثم أطفال الشوارع. وكانـت الخلاصـة التـي توصلت إليها الدراسة "**تراجع الاهتمام الكمي الذي ارتبط بدوره بتقلـيص الميزانيات المعتمدة**".
- انخفاض المعدل الزمني للبرامج التي تتناول المشكلة السكانية إلى ٠,٦١% من إجمالي حجم ساعات الإرسال "وهى نـسبة متدنيـة تعكـس تراجـع القضية".*(٥٥)
- تزايد استخدام المدخل الصحي في معالجة المشكلة السكانية مـع تراجـع الإهتمام بالمداخل الدينية والإجتماعية والإقتصادية على الرغم من أهميتها.
- غلبة الطابع الرسمي والدعائي على المعالجة التليفزيونية بـالتركيز علـى الإهتمام الكمي بالمؤتمرات والندوات التي تعقدها الهيئات الرسمية.

- غلبة الطابع الفئوي للمعالجة التليفزيونية حيث نالت برامج المرأة، على قلتها، التفاتًا يفوق برامج الطوائف الأخرى مثل برامج الشباب والعمال والفلاحين.
- تزايد إهتمام القنوات التليفزيونية الإقليمية بالرسائل العلمية المباشرة من خلال البرامج الصحية التي توضح طرق إستخدام وسائل تنظيم الأسرة وأماكن العيادات...الخ، مع تراجع الالتفات إلى الرسائل الإعلامية غير المباشرة كالأفلام والمسلسلات والأغاني وبرامج المنوعات.
- تراجع الإهتمام بالتفاعلية والحوار كوسيلة لتناول المشكلة السكانية ومعالجتها.

وتتفق أوجه القصور التي توصلت إليها الدراسة السابقة مع نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٣)، والتي توصلت إلى أوجه القصور الآتية:

١- التركيز الإعلامي على بعد الزيادة السكانية بشكل كبير، مقابل ضعف التركيز على بعدى التوزيع، والخصائص السكانية.
٢- التركيز على الأسباب التقليدية وراء الظاهرة، كالرغبة في إنجاب الذكور، أو إستغلال الأطفال كمصدر رزق، أو إعتبار كثرة الإنجاب سبيلاً للمرأة للاحتفاظ بزوجها، دون الإشارة إلى سبب رئيسي وهو غياب التفكير العلمي بين السكان ومن ثم غياب التخطيط.
٣- غلبة الطابع التنموي على البرامج الحوارية، الأمر الذي من شأنه الإبقاء على الحاجز النفسي لدى المتلقين بين الواقع وبين ما يشاهدون.
٤- صعوبة إجتذاب الجمهور لتبني اتجاهات إيجابية حول قيمة العمل المنتج، وهو أمر ضروري لتحسين منظومة الخصائص السكانية وتحويل المواطن من مجرد فم يأكل إلى يدين تعملان.

٥- إغفال البرامج الإلتفات إلى تنمية المهارات المهنية، أو مهارات تخطيط لإدارة موارد الأسرة، وغلبة الطابع النخبوي على تلك البرامج والموجهة غالبًا إلى نساء من شرائح إجتماعية عليا.

٦- غلبة الجانب الدعائي في عرض إنجازات الدولة في المجال السكاني، بينما كان من الأجدر إتاحة فرص أكبر لعرض النواقص والسلبيات لتنبيه المسئولين بها، وتقديم صورة إعلامية تتسم بالدقة خدمة لصناع القرار في الشأن السكاني والتنموي.*(٥٦)

**ب) أوجه القصور العامة في معالجة الشبكات الإذاعية للمشكلة السكانية:**

في دراسة (٢٠٠٨) التي أشرنا إليها عاليه كشفت نتائج تحليل المحتوى السكاني في الإذاعات الإقليمية عن النتائج والمؤشرات التالية:*(٥٧)

١- بلغ إجمالي عدد البرامج التي تتناول المشكلة السكانية خمسًا وأربعين برنامجًا أغلبها برامج موجهة أساسًا للمرأة والأسرة، باستثناء أربعة برامج فقط مخصصة بشكل مباشر للقضية السكانية. وقد سجلت تلك الدراسة تراجع حجم البرامج وإنخفاضها من مائة برنامج في حقبة التسعينيات إلى خمسة وأربعين برنامجًا فقط عام ٢٠٠٨.

٢- انخفض المعدل الزمني للبرامج التي تتناول المشكلة السكانية إلى ٠,٤٣% من إجمالي ساعات الإرسال، وهى نسبة متدنية تعكس تراجع الاهتمام الكمي بالقضية.

٣- تزايد التركيز على المدخلين الصحي والدرامي في معالجة المشكلة السكانية مع تراجع المداخل الدينية والاجتماعية والثقافية.

٤- برزت التفاعلية والحوار كوسيلة للمعالجة في إطار محدود ومن خلال الفترات المفتوحة وإن كانت السمة الغالبة عدم التوازن بين المصادر الرسمية من جهة والمصادر غير الرسمية والجمهور من جهة أخرى.

**ج) أوجه القصور العامة في معالجة الصحافة للمشكلة السكانية:**

توصلت الدراسة الميدانية التي أجراها أحمد يوسف حول دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية (٢٠٠٣)، والتي سبقت الإشارة إليها، إلى تراجع الحماس الإعلامي للتصدي للقضية السكانية بعد التطور الذي شهدته في عقد الثمانينيات. وأسفر التحليل الذي أجرته الدراسة لعدد من الجرائد والمجلات المعاصرة عن عدد من النتائج من أبرزها ما يلي:*(٥٨)

- التراجع الكبير في عدد التحقيقات الشاملة والمتكاملة التي تتناول القضية، فضلاً عن غياب مقالات الرأي التي يعول عليها في خلق وتشكيل رأي عام وإتجاهات موجبة تجاه ما يطرح من حلول حول المشكلة السكانية.
- طرح الآثار الجانبية للمشكلة على نحو غير مباشر في صورة شكاوي حول تدني مستوى الخدمات، أو غياب المرافق، أو بعض المشكلات البيئية.
- عدم ربط الخصائص السكانية في بعض الحالات بالسياق العام للمشكلة السكانية، والتركيز عند تناول بعد الزيادة السكانية على زاوية آثارها.

وفي دراسة (٢٠٠٨) التي سبقت الإشارة إليها، كشفت الدراسة التحليلية لعينة الدراسة التي شملت ٢٢ صحيفة إقليمية التي تسع محافظات عن النتائج والمؤشرات التالية:*(٥٩)

١- تدني معدلات الاهتمام الكمي بالمشكلة السكانية في الصحف الإقليمية بوجه عام، حيث انخفض إجمالي عدد المواد الصحفية المنشورة في ٦٦ عددًا خلال الفترة من يناير – مارس ٢٠٠٨ إلى (٣٤ مادة صحفية) تمثل (٠,١٨%) من إجمالي حجم مساحة العينة محل الدراسة وهى نسبة وجدت الدراسة أنها شديدة التدني، وتعكس تراجع قضية المشكلة السكانية على أجندة الصحافة الإقليمية.

٢- تركزت المواد الصحفية في تسع صحف فقط (الدوار - أخبار أسيوط) وقد خلت ثلاث عشرة صحيفة من أي مادة صحفية تتعلق بالمشكلة السكانية.

٣- تزايد معدل بروز إطار تنظيم الأسرة الذي سجل أعلى النسب (٧٣,٢%) يليه إطار الصحة الإنجابية (١٩,٢%) ثم الزواج المبكر (٣,٧%) والمجتمعات العمرانية الجديدة (٢,٤%) والهجرة من الريف إلى المدينة (١,٥%). وقد استخلصت الدراسة من ذلك قصور الوعي بأبعاد المشكلة السكانية الثلاثة وقصر المعالجة على تنظيم الأسرة وغياب التكامل والتوازن في المعالجة الذي يربط المشكلة السكانية بالقضايا التنموية.

٤- غياب التعاون والتنسيق والتكامل مع قنوات الإتصال المباشر المعنية بالمشكلة السكانية، واستندت الدراسة في ذلك إلى الغياب شبه التام لأنشطة تلك القنوات وفعالياتها، وتراجع القائمين بالإتصال في تلك القنوات على خريطة مصادر المعلومات.

٥- المبالغة في الاهتمام بتغطية الجوانب الإيجابية التي تبرز دور المجالس الإقليمية للسكان بالمحافظات، وحجم ما تقوم به من أدوار.

٦- تزايد اهتمام بعض الصحف الإقليمية بالمبادرات الدولية على حساب المبادرات المحلية.

٧- التحول في بعض الأحيان إلى اللاجدية والتهكم، ومن النماذج التي استرشدت بها الدراسة في هذا الصدد الكاريكاتير الذي أوردته جريدة "أخبارقنا" تعليقًا على أزمة طوابير الخبز "يا ناس أنا أول واحد عمل تنظيم أسرة... كل يوم ولادي واقفين في الطابور بانتظام".

٨- وقوع بعض الصحف الإقليمية أسيرة الترويج للدجل والخرافة والشائعات، واستندت الدراسة في ذلك إلى جريدة "أخبار الدقهلية" التي حذرت من مخطط صهيوني للقضاء على خصوبة الشباب المصري، من خلال

اختراق الأندية الشبابية بمنشطات سرطانية تسبب العقم، في حين خصصت جريدة "مصر الحرية" الصادرة في قنا صفحة كاملة لمعالجة ظاهرة علاج العقم في نقادة من خلال التبرك بأحجار الجرانيت. وقد استخلصت الدراسة أن ذلك الأمر يعكس الدور السلبي للصحافة المحلية في التصدي للخرافات والدجل والشعوذة، وتراجع دورها في مجال تصحيح المفاهيم والمعتقدات السلبية التي تعوق جهود التنمية.

**ثالثاً: تحديات الدور وجوانب القصور في أداء مؤسسات المجتمع المدني:**

تحد من فعالية منظمات المجتمع المدني في مصر في مواجهة المشكلة السكانية عدد من التحديات من أبرزها ما يلي:

**الأول : ضعف ثقافة المشاركة والديمقراطية في المجتمع المصري :**

تصدت دراسات عديدة لإستكشاف الأسباب والعوامل التي تحد من فعالية الدور التنموي والديمقراطي للمجتمع المدني. وقد أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها، ضعف الثقافة المدنية الديمقراطية، وثقافة المشاركة في المجتمع المصري، وكيف أنها تثبط من جهد هذا القطاع في مواجهة المشكلة السكانية.*(٦٠) وتستند فعالية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني إلى مدى ملائمة القيم والثقافة السائدة، ومدى وجود مناخ سياسي داعم لحرية الرأي والتعبير يمكن أن تتحقق من خلاله القدرة على التفاعل. ومن جهة أخرى، فقد كان للممارسة السياسية التي سادت في مصر على مدى النصف قرن المنقضي تأثيراتها السالبة على ثقافة المشاركة والديمقراطية، وتوصلت بعض الدراسات إلى تفسير كيف تأثرت روح المشاركة في المجتمع المصري بتوجهات النظام السياسي التي استمرت لمدة ربع قرن "محبذة" لنظام الحزب الواحد قبل أن يتجه في منتصف عقد السبعينيات، إلى التعددية الحزبية المقيدة من خلال المنابر والتي أوصلتنا إلى الواقع الحزبي الحالي.

وعلى مدى العقود الماضية تأثرت مؤسسات المجتمع المدني بأزمة المشاركة. وشرحت أماني قنديل (١٩٩٨) كيف "انعكس ذلك في محدودية العمل التطوعي، خاصة بين الأجيال الشابة، كما انعكس في تركز النشاط التطوعي ضمن دوائر النخبة المثقفة.....".*(٦١)

وبالنسبة للقيم الأساسية الداعمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الطوعية في الارتقاء بالمجتمع، وحل مشاكله، والتي تقع المشكلة السكانية في موقع الصدارة منها، لابد من الاعتراف بضعف جذور هذه القيم، ومن أبرزها قيم العمل الجماعي والتعاوني في السياق الثقافي في مصر. ويستدل على ذلك بصعوبة إجتذاب الأفراد، وبخاصة النساء، وبوجه أخص في الوجه القبلي، للمشاركة في دعم الأنشطة السكانية. ومن الأمثلة كذلك، ما يشيع من غياب للتعاون بين منظمات المجتمع المدني ذاته، والتنافسية الشديدة بينها في تحقيق أدوارها لخدمة المجتمع بديلاً عن التكاتف والتنسيق. وفي محاولة لإستكشاف ضعف جهود المجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية، أبرزت دراسة حافظ يوسف (٢٠٠٨) غياب العمل الجماعي المشترك بين الجمعيات حتى بين تلك الجمعيات التي تعمل في ذات المجال معتبرًا أن ذلك "**أحد التحديات التي تواجه العمل الأهلي برغم ضرورته لتقوية وتنظيم دورة في تناول القضايا ذات الطابع القومي**".*(٦٢)

**الثاني : التشكك والتوتر في علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني :**

أدرج تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣) من خلال إستعراضه لدراسات تقييميه حديثة عن واقع النشاط الأهلي والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي من بينها مصر، التي مثلت العدد الأكبر من عينة تلك الجمعيات والمنظمات، توتر العلاقة بين الدولة وتلك الجمعيات، والمشكلات التي تسود تلك العلاقة من ناحية "**الهيمنة والتدخل والرقابة**" واعتبرها واحدة من المعوقات.*(٦٣)

وبانتفاء روح المشاركة الحميمة بين الدولة والجمعيات الأهلية يغيب ركن هام من أركان بناء المجتمع المدني. ومن هذه الزاوية، وبسبب تدني العلاقة بين سلطة الدولة والجمعيات، ينفي أحد المفكرين وجود مجتمع مدني عربي بالأساس، وإن وجد "**فهو غير قادر على فرض إرادته ورغباته أو تأثيراته على قرارات الدولة كما في بلدان أوربا الغربية والشرقية، أو حالة بعض أقطار شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية**" رغم أن المجتمع المصري من بين المجتمعات العربية التي تقبل بفكرة وجود منظمات غير حكومية أهلية مستقلة عن الدولة.*(٦٤) وقد دلل عبد المعطي (٢٠٠٧) على التحديات القائمة أمام المجتمع المدني بسبب العلاقة المتوترة بين المجتمع المدني وسلطة الدولة "**والتي لا تخلو من تناقضات ورواسب تاريخية ومتجددة، أفضت إلى قدر من فقدان الثقة بين الطرفين...**" ودلل على هذا الأمر بروز صيغ للتعامل مع السلطات السياسية تتراوح ما بين الخضوع التام، والتعاون بين طرفين يتحاشى كل منهما الآخر.*(٦٥)

وفي محاولة لتجنب التعميم الذي يضع كافة منظمات المجتمع المدني في سلة واحدة، بالنسبة لعلاقة الدولة المصرية على وجه الخصوص بمنظمات المجتمع المدني وبالأخص الدفاعية أدرجت إحدى الدراسات (١٩٩٨) ثلاثة نماذج:

**الأول** : تسود خلاله المواجهة والصراع، وتدخل منظمات حقوق الإنسان في هذا النموذج.

**الثاني** : علاقة تتسم بالتوتر، يدخل في إطارها المنظمات التي تسعى إلى تحقيق تغيير فيما يتعلق بحقوق وقضايا المرأة.

**الثالث** : علاقة تتسم بالتعاون والمساندة، وتعتمد على إقتراب تنموي، وتقدم خدمات وأنشطة متميزة.*(٦٦)

وبالتأمل في النماذج الثلاثة نجد أن النموذج الثالث هو الأبعد عن واقع الحال في مصر تؤكده فتور العلاقة بين سلطة الدولة ومنظمات المجتمع المدني

والذي يمكن أن يرجع، في أحد جوانبه، إلى أن الدولة ما تزال غير مدركة لأهمية المجتمع المدني وضرورته باعتباره أحد الروافد القوية للإصلاح والتغيير، وخطوة إلى الحداثة والتقدم، وهو ما يحتاج تغييره إلى بعض الوقت."*(٦٧)

**الثالث : إشكالية التوافق حول طبيعة إرتباط تنظيمات المجتمع المدني بالهيئات الخارجية:**

من النتائج التي أفرزها شيوع العولمة، وتنامي علاقات التبادل والتعاون الدولي، ظهرت حاجة بعض منظمات المجتمع المدني إلى دعم مادي يعينها على توسيع رقعة نشاطها وسط ضعف التمويل الذاتي والحكومي المقدم لها. كما ظهرت على الساحة الدولية تنظيمات للمجتمع المدني متعددة الجنسيات ترى دراسة عبد المعطي (٢٠٠٧) أن التعامل معها قد أفضى إلى صراعات قيمية، حضارية ومصلحيه أثرت بالفعل في سلوك وأهداف بعض منظمات المجتمع المدني، لكن الأهم ما تتركه من تأثير "**على الثقة الاجتماعية والوطنية في بعض تلك المنظمات على الأقل**". وقد أدى ذلك إلى تشكيك البعض في ما تطرحه بعضها بالنظر إلى ما تضطلع به من نشاطات وإهتمامات وعلاقات مع بعض القوى الإجتماعية والسياسية غير الوطنية."*(٦٨)

وقد لجأت العديد من جمعيات المجتمع المدني في مصر إلى قبول دعم تمويلي من بعض المنظمات الأجنبية من أجل سد أزمات التمويل التي تأخذ بخناقها. وتشمل الجهات الأجنبية التي تقوم بدور أساسي في التمويل في الحالة المصرية: مؤسسة فورد – هيئة المعونة الأمريكية – وكالة التنمية الكندية – نوفيب NOVIB – مجلس الكنائس العالي – المجلس الدولي للسكان – الأوكسفام – السفارة الهولندية – السفارة البريطانية – السفارة الفرنسية – اللجنة الدولية للتنمية – أميدايست – فريدريش ايبرت – الصندوق السويدي – معًا من أجل حقوق الإنسان. أما بالنسبة لجهات التمويل العربية فيبرز من بينها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم

المتحدة الإنمائية.*(٦٩) وتمثل العلاقة بين منظمات المجتمع المدني في مصر والمنظمات الخارجية التي تسهم في تمويلها معادلة صعبة بسبب توجس سلطات الدولة مما يمكن أن تخفيه تلك العلاقة في ثناياها. وقد إعتبرت الدراسة الميدانية التي أجريت في إطار الدراسة المشار إليها (١٩٩٨) أن التمويل الأجنبي يمثل أحد التحديات بالفعل أمام المنظمات غير الحكومية في مصر. وكان المنطق وراء ذلك أن ثبات وضمان مصادر التمويل معناه إستقرار مشروعات هذه المنظمات، وقدرتها على التخطيط وهكذا تتضح علاقة التمويل الأجنبي باستمرار ما تقوم به الجمعيات الأهلية من مشروعات وبرامج. ويؤدي إنقطاع مصدر التمويل، غالبًا، إلى توقف المشروعات حتى يتسنى البحث عن مصادر أخرى بديلة. وقد ألمحت الدراسة المشار إليها، إلى موقف السلطة، ورأت بالإمكان حل المعادلة الصعبة بأن تتسلح الجمعيات "بالشفافية والمحاسبية والمصداقية..." .*(٧٠)

وتتضح صعوبة التحدي إذا أدخلنا في الإعتبار مدى اعتماد منظمات المجتمع المحلي المصرية على التمويل الخارجي الذي تحتاجه بشده في ظل تدني التمويل الحكومي. وفي الدراسة الميدانية التي أجرتها أماني قنديل (٢٠٠٧) حول تفعيل دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في مصر توصلت إلى إعتبار أن محدودية التمويل هى المشكلة الرئيسية التي تعاني منها المنظمات المبحوثة فبلغت نسبة المقرين بذلك ٨٧,٩% من العينة. أما مصادر تمويل المنظمات فكانت كالآتي:

- تحصل ٣٥% من المنظمات المبحوثه على تمويل من مصادر خارجية.
- يمثل وزن التبرعات والهبات المحلية ما يقرب من النصف.
- دعم الحكومة قائم لحوالي ٦٦% من المنظمات المبحوثه، وإن كانت قيمة الدعم محدودة.

- من المؤشرات الإيجابية توافر دعم من القطاع الخاص لحوالي ١٢,٧% من المنظمات.*(٧١)

**معوقات فعالية الدور بالنسبة للمجتمع المدني:**

إنعكست التحديات التي أشرنا إليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أوجه القصور في ممارسة تنظيمات المجتمع المدني المهتمة بتنظيم الأسرة والمشكلة السكانية لأدوارها. وتتعلق بعض جوانب القصور بقدرتها على توفير الكوادر البشرية المناسبة سواء بالنسبة لإعدادها، أو لمستوى تأهيلها وتدريبها، وإرتبط بعضها الآخر بالقدرة على توفير التمويل المطلوب، وإرتبط بعضها الثالث بالقصور في المجال التخطيطي، وتركز بعضها الرابع حول جوانب القصور الإداري في إدارة جمعيات المجتمع المدني.

ومن المهم التعرف على واقع الأوزان النسبية لكل جانب من جوانب القصور، حيث لا يمكن الزعم بأن كافة المعوقات ذات تأثير متساو على فعالية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، كما وأن التعرف على الوزن النسبي لكل جانب من جوانب القصور أحد المؤشرات الهامة التي يمكن أن نستنير بها في الفصل التالي (الرابع) عند تصميم توصيات تفعيل دور المؤسسات المختلفة في مواجهة المشكلة السكانية.

وفي دراسة ميدانية (١٩٩٨) أجريت على عدد من الجمعيات غير الحكومية في سبع من المحافظات شملت القاهرة – بني سويف – المنيا – سوهاج – البحيرة – الإسكندرية – الدقهلية، وإتجهت لمعرفة الصعوبات التي تواجه تنفيذ مشروعاتها مع طلب التعرف على الأولوية التي تمثلها كل صعوبة لمعرفة وزن كل منها. وبتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد وجد أن الصعوبة الأولى في كل محافظات العينة وبدون فارق، تركزت في توفير التمويل الكافي، حيث رأت ذلك ٨١,٥% من الجمعيات، وتوزعت النسبة الباقية على الصعوبات الأخرى.

- أفادت ٥,٦% من عينة الجمعيات بأن الأولوية لصعوبات البنية الثقافية والإجتماعية التي تقف في وجه فعالية ما تقوم به من جهد.
- أفادت ٤,٦% من عينة الجمعيات بأن الأولوية لصعوبة توفير الخبرات الفنية ذات التأثير على جودة الأدوار التي تضطلع بها.
- أفادت ٣,٢% من عينة الجمعيات بأن الأولوية لقصور عمليات تحديث إدارة الجمعية ذاتها.

أما بالنسبة لأقل الصعوبات وزنًا في الصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروعات فقد تمثلت في عدم توافر الأجهزة الأساسية، والأعداد المطلوبة من المدربين، وأوجه الخلل في توجهات مجلس إدارة الجمعية وقدرته على الإنفاق بكفاءة على المشروعات.*(٧٢)

**التمويل** :

إستنادًا إلى تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣)، يمثل التمويل عائقًا يحول دون إنطلاق جهود الجمعيات الأهلية برغم أهمية هذا القطاع وما يمكن أن يؤديه من إسهامات في التنمية. وقد أظهر التقرير إعتماد الجمعيات في مصادر تمويلها على أربعة مصادر:

- **الدعم المالي الحكومي** : وهو محدود ولا يغطي كافة الجمعيات بل يتجه إلى عدد محدود من الجمعيات.
- **اشتراكات الأعضاء** : وتمثل نسبة ضئيلة، كما يعيبها عدم إنتظام الأعضاء في سدادها.
- **الهبات والتبرعات** : وتمثل نسبة كبيرة من إيرادات الجمعيات الخيرية والدينية، لكنها غير كافية.
- **تقاضي الرسوم** : حيث يتم تقاضي رسوم رمزية إلى حد كبير نظير خدمات كتنظيم الأسرة، والخدمات العلاجية التي تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الأهلية.*(٧٣)

وبالنسبة للجمعيات ذات الاهتمام بنشاط تنظيم الأسرة تحديدًا، يمثل التمويل مشكلة كبرى، فأوضحت دراسة عبد القوي (٢٠٠٨) كيف يمثل التمويل مشكلة المشاكل بالنسبة لتلك الجمعيات لما تحدثه من تداعيات سلبية عديدة على فعالية الدور الذي تقوم به. وترتبط أبرز التحديات والصعوبات بإرتفاع نفقات ومصروفات الجمعيات العاملة في مجال تنظيم الأسرة خاصة وأن خدمات تنظيم الأسرة بذاتها غير مربحة بطبيعتها، وتكون النتيجة عزوف عدد من الجمعيات العاملة في مجال تنظيم الأسرة، واللجوء إلى تقديم خدمات وأنشطة أخرى. ومن النتائج التي يؤدى إليها نقص التمويل، إعتماد عدد من الجمعيات العاملة في مجال السكان على المنح الخارجية على نحو جعل توقف تلك المنح مدعاة لتوقف الجمعيات عن أداء النشاط كلية. ومن جهة ثالثة، ربطت دراسة عبد القوى المشار إليها، بين نقص القوى البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالأطباء والممرضات بنقص الحوافز المالية التي يصعب على تلك الجمعيات تدبيرها في ظل التنافس غير المتكافئ بين عيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية وعيادات وزارة الصحة الثابتة والتي تقدم الخدمة بجودة مرتفعة، وبقيمة رمزية، بل وتعانى موقعة خاسرة حتى في تنافسها مع العيادات المتنقلة التي تقدم خدماتها بالمجان.*(٧٤)

وهناك قضيتان أخريان تتعلقان بقصور فعالية أداء جمعيات المجتمع المدني بسبب التمويل: يرتبط الأول بما تعانيه تلك الجمعيات من قصور في عدد العاملين مقابل أجر، أو في مدى توافرهم عندما تمس الحاجة إليهم. وتتعلق الثانية بأن إعتماد تلك الجمعيات بدرجة كبيرة على تمويل الجهات الأجنبية أو الحكومية يضعف من إستقلاليتها، ولا يمكنها من العمل وفق أجندة تحقق الإحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي الذي تخدمه.*(٧٥)

ومن المشكلات ذات الصلة بالتمويل كذلك، تلك المتعلقة بالسياسة المالية والشفافية، ولا تعني السياسة المالية إعداد الميزانيات أو الإدارة المالية، وإنما تؤكد على توافر مبدأ الشفافية في السياسة المالية للمنظمة والتي يفترض أن تقوم على أسس ونظم علمية مدروسة.*(٧٦)

## توفير الكوادر اللازمة كمعوق لفعالية الدور :

إستند قيام العمل الأهلي، كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني من الدراسة، إلى المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي حدثت على مستوى العالم خلال الفترة الأخيرة، وتنامي إهتمام الحكومات بالخطط التنموية. وكانت الحصيلة بروز دور منظمات المجتمع المدني كشريك في التنمية لا تحركه بواعث الربح الخاص بل يقوم أساسًا على المشاركة والتطوع كما سبقت الإشارة.

وبالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني، لا تدخل أنشطة تنظيم الأسرة والمشكلة السكانية ضمن إهتمامها الملحة. وتشير العديد من الدراسات إلى أن العجز عن توفير الكوادر البشرية المدربة أحد المعوقات التي تحد من فعالية الدور الذي تقوم به في هذا الشأن، ومن بينها دراسات طلعت عبد القوى (٢٠٠٨) وأماني قنديل (١٩٩٨)، وحافظ يوسف (٢٠٠٨)، ومحمود فرج (٢٠٠٨).*[٧٧] وفي سياق تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣) برزت مشكلة التطوع كأحد معوقات العمل الأهلي في مصر خاصة مع إعتماد الجمعيات الأهلية على جهود المتطوعين بشكل أساسي، وعلى ما يبذلونه من جهد إرادي طواعية وإختيارًا لخدمة المجتمع. لكن شهدت السنوات الأخيرة عجز تلك الجمعيات والمنظمات عن توفير الكوادر اللازمة بسبب العزوف عن التطوع، الذي أرجعه التقرير إلى أسباب من بينها تذبذب وتدني الحالة الاقتصادية للمواطنين حيث إنصرف إهتمامهم، بالدرجة الأولى، إلى توفير إحتياجاتهم الأساسية، ومشكلة البطالة التي تدفع الشباب إلى توجيه جهودهم للبحث عن عمل، وضعف الوعي وغياب ثقافة التطوع، ونقص عدد مراكز التطوع التي تستقبل المواطنين وتؤهلهم للعمل التطوعي، وضعف التخطيط للإستفادة من الجهد التطوعي في مصر.*[٧٨]

## هوامش الفصل الثالث

١- انظر:

عبد الله محمد بيومي ، مرجع سابق.

٢- تقييم أداء المحافظات، مرجع سابق، ص ٤١-٤٤.

٣- عبد الله محمد بيومي، مرجع سابق، ص ٣.

٤- ثروت اسحاق ، مرجع سابق ، ص٥.

٥- الانتقال إلي مرحلة النضج، مرجع سابق ، ص ١٤٥ - ١٥٢.

٦- المرجع السابق، الصفحات ذاتها.

٧- كمال نجيب، "إصلاح التعليم في مصر: الواقع والتطلعات"، دراسة قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعليم في مصر، مكتبة الإسكندرية (٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٢-٦.

٨- المرجع السابق ، نفس الصفحات.

٩- حامد عمّار، "السياسات التعليمية خلال نصف القرن الماضي" دراسة قدمت إلى المؤتمر السنوي الخامس للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣، ص٤٢٠.

١٠- محمد عبد الظاهر الطيب، "التحديات ودور التعليم في التنمية"، دراسة قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعليم في مصر: مكتبة الإسكندرية، (٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤) ، ص ٧.

١١- المرجع السابق، ص٩.

١٢- عقدت الندوة المذكورة بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية يوم السبت ٢٠٠٢/٢/٢٨ بمشاركة كل من :

- المفكر الراحل محمود أمين العالم.
- ا.د. ماجد عثمان.

- ا.د. هشام مخلوف.
- ا.د. فايز مراد مينا.
- ا.د. ناديه جمال الدين.
- ا.د. سعيد جميل.
- ا.د. رسمي عبد الملك.
- ا. جرجس رزق أسعد.
- ا.د. يونس عبد الجواد.

انظر : سعيد جميل(باحث رئيسي)، دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية، مرجع سابق.

١٣- تمت الإشارة إلى هذه البحوث والدراسات في سياق الفصول الأربعة للدراسة الحالية.

١٤- انظر ندوة الخبراء التي عقدت بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٣)، مرجع سابق.

١٥- محمد عبد الظاهر الطيب، مرجع سابق.

١٦- ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي .... ، ٢٠٠٣ ، مرجع سابق، ص٦٨-٧٢.

١٧- أحمد حسن العروسي، "واقع العملية التدريبية في مراكز تدريب المعلمين أثناء الخدمة" في محمد عزت عبد الموجود (محرر)، تقويم مراكز المعلمين في أثناء الخدمة.

القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٤، ص ٨٧-٩٦.

١٨- ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي.... ، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٩٠،

١٩- آمال مسعود، دور مؤسسات التعليم غير النظامي...، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٥٣، ١٦٣.

٢٠- ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي......، ٢٠٠٣، مرجع سابق،ص ٩٠.

٢١- عبد الفتاح جلال وفتحيه البيجاوي، إعداد وتدريب المعلمين في ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم، القاهرة : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٤، ص٥٤.

٢٢- ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي .... ، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٦٩.

٢٣- فايز مراد مينا، التعليم في مصر : الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص١١٥ – ١١٧.

٢٤- المرجع السابق، ص ١١٧–١١٨.

٢٥- محمد يحيى ناصف وآخرون، الدور التربوي للمعلم ومعوقاته. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٢، ص٢.

٢٦- ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي.... ، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٧١.

٢٧- انظر الفصل الثاني من الدراسة الحالية بعنوان: آفاق الدور المنوط بالتعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية.

٢٨- سعيد جميل، الاتصال وترشيد الاتجاهات المعوقة للتقدم في مصر: دراسة بالتطبيق على محو الأمية. مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٢٩- ناجي شنوده نخله (باحث رئيسي)، العملية التعليمية بفصول محو الأمية: دراسة تقويمية.
القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، بالاشتراك مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ٢٠٠٤، ص ٢٩٦.

٣٠- عبد الله محمد بيومي(باحث رئيسي)، تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية(الجهات – العقبات – التنسيق).
القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، يوليو ٢٠٠٠، ص٢٢٣.

٣١- رضا محمد عبد الستار، معوقات العملية التعليمية لدى الكبار بفصول محو الأمية في جمهورية مصر العربية.
رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة١ ٢٠٠، ص١٩٠-١٩١.

٣٢- ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي......، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٧٢.

٣٣- آمال مسعود، دور مؤسسات التعليم غير النظامي في مواجهة المشكلة السكانية، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.

٣٤- المرجع السابق، نفس الصفحات.

٣٥- كمال نجيب ، مرجع سابق، ص ٢٩٣-٢٩٤.

٣٦- انظر: ناديه محمد عبد المنعم، دور التعليم النظامي......، مرجع سابق،ص٩٤.

٣٧- ليلى عبد المجيد، "السياسات الإعلامية الخاصة بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة": تحليل للواقع ورؤية للمستقبل.
ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص٢٥.

٣٨- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص٩١.
٣٩- أحمد يوسف سعد، "تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية"، مرجع سابق، ص٢١٨.
٤٠- ليلى عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٢٦.
٤١- أحمد يوسف سعد، مرجع سابق، ص٢٢٠.
٤٢- محمد سعد إبراهيم، "الإعلام المحلي والمشكلة السكانية" مرجع سابق، ص٥.
٤٣- آمال مسعود، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٦٣.
٤٤- المحددات الثقافية للزيادة السكانية: دراسة على عينة من الشباب، مرجع سابق، ص٥٧.
٤٥- ماجي الحلواني، مرجع سابق، ص١١١.
٤٦- أحمد يوسف سعد، مرجع سابق، ص٢١٩.
٤٧- محمد سعد إبراهيم، "الإعلام المحلي والمشكلة السكانية"، مرجع سابق، ص٧.
٤٨- على عجوة، "التكامل بين الاتصال الجماهيري والشخصي في الدعوة لتنظيم الأسرة". دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو٢٠٠٨)، ص٥-٧.
٤٩- إيناس أبويوسف، "الخطاب الإعلامي الموجه للمرأة حول القضية السكانية- تحليل لنتائج وحدة الرصد"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو٢٠٠٨)، ص٤-١٦.
٥٠- تمثل دراسة محمد سعد إبراهيم (٢٠٠٨) "حول "الإعلام المحلي والمشكلة السكانية" إحدى الدراسات الهامة في مجال استكشاف جوانب القصور الإعلامي في مصر. وتتكامل معها دراسات كل من على عجوة وإيناس أبويوسف(٢٠٠٨)، وقد تمت الإشارة إليها جميعًا في سياق الدراسة.

٥١- علي عجوة، "التكامل بين الاتصال........"، مرجع سابق، ص٣.

٥٢- إيناس أبويوسف، مرجع سابق، ص٩.

٥٣- المرجع السابق، ص١٣.

٥٤- لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص٤-٢٠.

٥٥- المرجع السابق، ص٦.

٥٦- أحمد يوسف سعد، مرجع سابق، ص٢١٨ - ٢١٩.

٥٧- محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص٨.

٥٨- أحمد يوسف سعد، مرجع سابق، ص٢٠٩.

٥٩- محمد سعد إبراهيم ، مرجع سابق، ص٩ - ١٠.

٦٠- انظر على سبيل المثال:

- عبد الغفار شكر، مرجع سابق ، ص١٥٠.
- أيضًا: أماني قنديل، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في مصر – دراسة ميدانية.

القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، يونيو ٢٠٠٧.

٦١- أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص١٠٩.

٦٢- حافظ يوسف، "المعوقات التي تواجه جهود المجتمع المدني وتفعيل محاور الخطة الإستراتيجية للسكان"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠يونيو ٢٠٠٨)، ص٤٨.

٦٣- تقرير التنمية البشرية، مصر (٢٠٠٣)، ص٥٩.

٦٤- عبد الحسن شعبان، مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير، مرجع سابق، ص٩.

٦٥- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص١٠٣.

٦٦- أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٨.

٦٧- عبد الحسن شعبان، مرجع سابق، ص١١.

٦٨- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص١٠٤.

٦٩- انظر أماني قنديل، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٦.

٧٠- المرجع السابق.

٧١- أماني قنديل، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية...، مرجع سابق، ٢٠٠٧.

٧٢- أماني قنديل، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٢.

٧٣- تقرير التنمية البشرية، مصر (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص٦٦ إطار ٤/٤.

٧٤- طلعت عبد القوي، "مؤسسات المجتمع المدني والمشكلة السكانية" دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو٢٠٠٨)، ص٥٠-٥١.

٧٥- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص١٥٠-١٥١.

٧٦- انظر : أماني قنديل: (٢٠٠٧)،(١٩٩٨).
أيضًا: عبد الغفار شكر، المرجع السابق، ص١٦١-١٦٢.

٧٧- تمت الإشارة في ثنايا الدراسة إلى تحليلات كل من طلعت عبد القوي(٢٠٠٨)، أماني قنديل(١٩٩٨)و(٢٠٠٧)، حافظ يوسف(٢٠٠٨)، ومحمود فرج(٢٠٠٨).

٧٨- تقرير التنمية البشرية (مصر:٢٠٠٣) ، مرجع سابق إطار ٤/٤ ص٦٦.

# الفصل الرابع

## مقترحات الدراسة لتفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية

# الفصل الرابع

## مقترحات الدراسة لتفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية

---

**مقدمه:**

يأتي هذا الفصل تتويجًا لما تم التوصل إليه في الفصول الثلاثة الأولى من الدراسة، فقد اختص الفصل الأول بعرض الواقع الحالي للمشكلة السكانية في مصر بأبعادها الثلاثة: المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، وخلل التوزيع السكاني، وتدنى الخصائص السكانية مبرزًا الفعالية المفتقدة في مواجهة المشكلة السكانية والتي أوصلت المجتمع المصري إلى الواقع الحالي المثير للقلق في الوقت الحاضر، والمتوقع تفاقمه على مدى العقود القادمة ما لم يتم تحقيق طفرة في فعالية أدوار المؤسسات المختلفة.

أما الفصل الثاني من الدراسة، فقد اتجه إلى رسم آفاق الدور المتسع المتاح أمام كل من المؤسسات الثلاث التي تدور حولها الدراسة (التعليم والإعلام والمجتمع المدني) لمواجهة المشكلة السكانية.

وتصدي الفصل الثالث للتحديات ذات الصبغة العامة التي تعرقل أداء الدور بالنسبة لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث، وأوجه القصور في الممارسات التي تتم، والتي تحد من فعالية الدور الذي تقوم به كل منها في مواجهة المشكلة السكانية.

وتنقلنا حصيلة الفصول الثلاثة إلى الخطة التي تقترحها الدراسة لتفعيل دور كل من المؤسسات الثلاث في مواجهة المشكلة السكانية. ويستند بناء الخطة المقترحة- إلى جانب ما تم استكشافه في الفصول الثلاثة الأولى إلى نتائج الدراسة

السكانية السابقة للمركز. حول أدوار مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية (٢٠٠٣) والنتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسات الميدانية التي تم إجرائها. كما تستند كذلك إلى نتائج العديد من البحوث والدراسات التي أجريت في الأعوام الأخيرة، واستهدفت التعرف على جوانب القصور التي تعترض الممارسات الجارية في أداء مؤسسات الدراسة لأدوارها.

**ويقوم التناول في الفصل استنادًا إلى وجود توجهات عامة لتفعيل جهود المشكلة السكانية**، والتي تمثل احتياجًا عامًا مشتركًا يصعب نسبته أو توقعه من مؤسسة بذاتها. ومن التوجهات العامة تنتقل الدراسة إلى توصيات تحمل قدرًا من الخصوصية بالنسبة لدور كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث تحديدًا في مواجهة المشكلة السكانية.

**أ- التوجهات العامة لتحقيق فعالية مواجهة المشكلة السكانية في مصر:**

تشمل التوجهات ذات الصبغة العامة التي تقترحها الدراسة لتفعيل مواجهة المشكلة السكانية بالمجتمع المصري ما يلي:

- تكريس تكامل فعال لمواجهة المشكلة السكانية على المستويين التخطيطي والتنفيذي.
- تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال السكان على تعدد الجهات التي يتبعونها.
- الارتقاء "بالاتصال الإنساني" كأساس لتحقيق التطوير المنشود لتوجهات الأفراد وقناعاتهم في مجال القضايا السكانية بما ينعكس إيجابًا على فعالية المواجهة.
- الوفاء بالاحتياجات التمويلية لبرامج مواجهة المشكلة السكانية.

**ونتناول فيما يلي كلاً من هذه التوجهات بإيجاز:**

**أولاً: تكريس تكامل فعّال في مواجهة القضية السكانية:**

أعقب الاعتراف الرسمي للدولة بما تمثله المشكلة السكانية من مخاطر على مستقبل التقدم في مصر (الميثاق الوطني ١٩٦١) بروز التوجه لتشكيل إطار مؤسسي قومي يقود المواجهة تتكامل في إطاره أدوار كافة الأطراف، وقد تمثل في البداية في إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة (١٩٦٥) برئاسة رئيس الوزراء وعضوية بعض الوزراء لكن سرعان ما أعيد تشكيل المجلس برئاسة نائب رئيس الوزراء عام ١٩٧٢. وتضمنت اختصاصات المجلس في وضع السياسة العامة للدولة موضع التنفيذ لتحقيق معدل مناسب للنمو السكاني يتفق ومتطلبات الخطة العامة للتنمية، وأن يضع خطة عامة يسير عليها متخذاً من القرارات ما يراه محققًا لأغراضه، وكان إنشاء المجلس القومي للسكان (١٩٨٥) تأكيدًا لإسناد مواجهة المشكلة السكانية لإطار مؤسسي يجمع كافة الأطراف الفاعلة معًا على نحو يدفع المواجهة. لكن كثرة التغيير والتبديل انعكست بالسلب على هذا المجلس أيضًا. ولم يكن المجلس أفضل حظًا من المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة مع استمرار النظرة المؤسسية الضيقة القائمة على التنافس أكثر منه على المعالجة المتكاملة. وبدت الحاجة ماسة بإزاء تعاظم التحديات "إلى مناهج وسياسات أكثر شمولية" وإلى تعاون العديد من القطاعات والوزارات مع القطاع الصحي منها قطاع الإعلام، منظمات المجتمع المدني، قطاع التعليم، التضامن الاجتماعي، الأوقاف، والشباب...الخ".*(١)

وفي ظل التنظيم المؤسسي الحالي تقوم كل الجهات الداخلة في تشكيل المجلس بما يناط بها، لكن غياب التناغم والتنسيق من كافة الجهات يؤثر بالسلب حيث استمرت روح التنافس تسود على أحوال المواجهة وبدت الحاجة أكثر إلحاحًا لتكريس النظرة القومية. وفي هذا الصدد تلفت الدراسة الانتباه إلى التوجهات العامة الآتية:

١- تجنب البدء كل مرة من نقطة البداية والوقوف إلى الحلول السهلة التي تدفع إلى إعداد خطط واستراتيجيات جديدة، إن الخبرة المتراكمة التي تحققت للمجتمع المصري في مجال مواجهة المشكلة السكانية، والتي لا تقل عن نصف قرن ينبغي أن تكون زادًا ننطلق منه إلى الفعالية المنشودة مع بدايات القرن ٢١.

٢- لم يتحقق بعد الاستثمار الأمثل للدعم السياسي الذي تقدمه القيادة السياسية على أعلى مستوياتها لتحقيق دفعة أكبر لتطويق المشكلة السكانية قبل أن تتحول إلى كارثة قومية بحيث أصبح السؤال المطروح بإلحاح: وماذا تنتظر أجهزة الدولة بعد لتنشيط أداء أدوارها؟.

٣- في غياب كافة الحوافز السلبية هناك حالة من اللامبالاة وعدم التقدير للسلبيات العديدة لاستمرار المشكلة السكانية بما يقتضي الأخذ بإجراءات أكثر حسمًا. إن حجم التحديات الماثلة لا يترك مساحة للحلول الوسط التي قد لا توقف الكارثة.

٤- حاجة الشباب من الذكور والإناث في مصر إلى اهتمام خاص في خطط المجلس انطلاقًا من كونهم آباء وأمهات المستقبل يحتاج المجتمع بشدة إلى أن يرسخ لديهم التوجهات السكانية الرشيدة، وهو دور يمكن أن يشارك فيه المجلس القومي للشباب، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، وأجهزة الإعلام المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، وفق إستراتيجية توضع لذلك.

٥- إن تحقيق السياسة القومية السكانية يرتهن في المقام الأول، بالنجاح في حفز قطاع النساء في مصر للمشاركة الفاعلة عن اقتناع كاف بما يمثلنه من قيمة في الارتقاء بالمجتمع لا تكفي معها الجودة الحالية للإعلام والتعليم والمجتمع المدني، بل لابد من عمل إستراتيجية متكاملة تتضافر فيها جهود

الجميع لدعم المساواة، ومواجهة التمييز ضد المرأة والذي يمكن أن يتم من خلال:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم، وفي كافة أنواع المؤسسات التعليمية لاجتثاث كافة صور التمييز، وتنقية برامج الإعلام التي تتعامل مع الأدوار الاجتماعية للنساء.
- تضافر جهود رجال الدين والاجتماع والتربية من أجل إستراتيجية تلتفت إلى الفتيات، وتكرس الأدوار المنوطة بهن في المجتمع، وتحفزهن على قيادة جهود المواجهة بحماس واقتناع في قضية أصبحت قضية حياة أو موت للوطن، وليس لمجرد استيفاء الشكل.

٦- وضع إستراتيجية قومية للارتقاء بالخصائص في المجتمع المصري تقوم عليها لجنة تضم خبراء وزارة الصحة والسكان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، والمراكز القومية للبحوث الاجتماعية، والبحوث التربوية، إلى جانب أجهزة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ويفترض أن تلتفت اللجنة إلى تدارس كيفية تحقيق الأهداف الآتية:

- ضمان التحاق جميع الأطفال في مصر بتعليم مجاني جاذب.
- تضافر الجهود المجتمعية من أجل القضاء على الأمية وسد منابعها في أقرب وقت ممكن.
- منع عمالة الأطفال من خلال كافة الضوابط التشريعية والإجرائية.
- اتخاذ البيانات السكانية الحديثة أساسًا تنطلق منه الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها اللجنة.
- إصدار تقارير دورية لمتابعة وتقييم ما يتم بما يحقق التطوير والتحسين أولاً بأول بأقصى درجة ممكنة من الشفافية والفعالية.

٧- وضع آلية فعالة تكفل تحقيق التنسيق بين الوزارات والمنظمات المختلفة المشاركة في مواجهة المشكلة السكانية، ويمكن أن تختص بالجوانب الآتية على وجه التحديد:

- ضمان توافر الكوادر المطلوبة لتناول المشكلة السكانية.
- تشجيع المحافظات المختلفة، كل حسب خصوصية أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لابتداع وتنفيذ الحلول غير التقليدية التي تراها لمواجهة المشكلة السكانية مع توافر أجهزة المتابعة والتقييم بهدف تعميم الجهود الناجحة.

٨- في إطار الإستراتيجية السكانية القائمة التي وضعها المجلس القومي للسكان، ص٢٠١٧، وفي ضوء ما تحقق، وما أظهرته نتائج الدراسات، يتعين تطوير المسار أولاً بأول، وعدم إضفاء القداسة على المستهدفات والأساليب التي حددتها وثيقة الإستراتيجية، فالمجتمع في حالة حراك مستمر. وفي هذا الصدد، تقترح الدراسة ما يلي:

- أن يخضع الأداء سنويًا لإجراءات تقييم فعالة على نحو يتم من خلاله استكشاف نقاط الضعف التي تتولد خلال الأداء كل عام، ووضع الخطط التي تكفل تصحيح المسار أولاً بأول.
- الحماس لتطبيق سياسة استهداف مرنة تتحقق من خلالها المزاوجة الفعالة بين تحقيق الأهداف السكانية والصحية والمجتمعية وفق ترتيب دروس يضمن تحقيق مواجهة فعالة للأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية في آن معًا حتى لا يستمر التركيز على البعد المتعلق بخفض المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية على حساب مواجهة خلل التوزيع السكاني، أو تدني الخصائص السكانية حيث تتطلب المواجهة الفعالة توازنًا بينها جميعًا. وتقتضي مراعاة الترتيب المشار إليه الالتفات إلى ما يلي:-

أ) **بالنسبة للأهداف الصحية : يقترح أن يتم التركيز على المواليد في الحالات الآتية:**

- عندما يكون عمر الأم أقل من ٢٠ عامًا أو أكثر من ٤٠ عامًا.
- إذا كان ترتيب المولود الثالث فأكثر.
- إذا قلت فترة المباعدة بين الولادات عن سنتين.

ب) **بالنسبة للتوزيع السكاني:** يقترح أن يوجه التركيز إلى محافظات سوهاج وأسيوط وقنا، وعلى المناطق العشوائية، ويفضل قبل التعميم على نطاق المحافظة الواحدة تبنى عدد من البرامج التجريبية، وعمل الترتيبات التي تحقق التعرف على كافة جوانب الضعف والقوة قبل تعميمها.

ج) **بالنسبة للارتقاء بالخصائص السكانية :** يقترح إعطاء الأولوية لشريحة الشباب في سن الزواج، مع إعطاء أهمية خاصة للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثًا، كما يقترح عمل برامج للتوعية الأسرية من خلال برامج موجهة للشباب.

**ثانيًا: آلية التأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال السكان:**

من خلال تناول التحديات وجوانب القصور في أداء مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني لأدوارها في مجال السكان (الفصل الثالث)، وضحت نتيجة مشتركة بينها جميعًا تتمثل في أن توفير الكوادر المؤهلة والمدربة يمثل صعوبة بالنسبة لها برغم وجود مؤسسات تتكفل بهذا الأمر تتمثل أساسًا في كليات التربية بالجامعات، ومركز تدريب الكوادر الإعلامية وغيرها. وترى الدراسة أن الأمر يقتضي إنشاء آلية قومية تتناسب مع خطر المشكلة السكانية تضمن تأهيل وتدريب الكوادر المطلوبة بالأعداد المطلوبة وبالجودة المناسبة بدلاً من تناثر وتعدد الجهات التي تضطلع بهذا الأمر.

**وتقترح الدراسة في هذا الصدد إنشاء وحدة فنية متخصصة تحت مظلة المجلس القومي للسكان يناط بها ما يلي:**

- إعداد الكوادر العاملة في مجال السكان بكافة المستويات لسد حاجة الجهات المشاركة في البرنامج القومي للسكان.
- موالاة العاملين في مجال السكان ببرامج تدريبية ترتقي بمستوياتهم وتمدهم بكل ما هو جديد أولاً بأول.

وفي سبيل إنشاء الوحدة المقترحة، تقترح الدراسة تشكيل لجنة لهذا الغرض يرأسها أحد المسئولين بالمجلس القومي للسكان وتضم عضويتها خبراء من بعض كليات التربية والخدمة الاجتماعية بالجامعات، والمركز الديموجرافي بالقاهرة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وتناط باللجنة المهام الآتية:

- وضع الأهداف التي يسند تحقيقها للوحدة.
- وضع المقررات التأهيلية والتدريبية للفئات المختلفة من العاملين في مجال السكان.
- وضع الأسس التي يتم على أساسها اختيار من يستعان بهم من كوادر في المجال السكاني.
- وضع أدلة للمعلمين ومن يتصدون للإعلام السكاني.
- إجراء البحوث الميدانية التي يتطلبها العمل في المجال السكاني على المستوى المركزي وعلى المستويات الأدنى بالمحافظات والمراكز.
- وضع الأساليب التي يتم على أساسها تقييم ومتابعة عمل الكوادر المختلفة العاملة في المجال السكاني.
- اقتراح الخطط الكفيلة بتجنب الاختناقات بالنسبة لإعداد الكوادر المطلوبة في المجال السكاني، والإسهام في تلبيتها وفق خطة يعتمدها المجلس القومي للسكان.

**ثالثًا: الارتقاء "بالاتصال الإنساني" كأساس لفاعلية مواجهة المشكلة السكانية:**

أبرز الفصل الثاني من الدراسة كيف يمثل "الاتصال الإنساني" قاسمًا مشتركًا في نجاح أو فشل المؤسسات التي تتصدى لمواجهة المشكلة السكانية. ولكى تتحقق فاعلية مواجهة المشكلة السكانية، يتطلب الأمر الاحتفاء بالعملية الاتصالية التي تتم سواء مع الأفراد المستهدفين (الاتصال الشخصي) أو مع الجماهير والشرائح المختلفة (الاتصال الجماهيري).

وبسبب تعدد مستويات وخلفيات الأفراد الذين يتصدون لنقل الرسالة السكانية، والتفاعل مع الأفراد المستهدفين، أصبح من الضروري في ظل الزيادة الكبيرة المتوقعة في أعداد الأفراد الذين يستعان بهم في هذا الأمر، أن يولي اهتمام خاص بفاعلية العملية الاتصالية بحيث لا تترك للاجتهادات العفوية من الأفراد.

وفي هذا الصدد يقترح أن يتم إعداد كتيب يتولى إصداره المجلس القومي للسكان مستعينًا بعدد من الخبراء في هذا المجال، وأن تتم صياغته بالأسلوب الواضح البسيط.

**ويقترح أن يتضمن الكتيب الموضوعات الآتية:**

- خصائص المرسل الجيد للرسالة السكانية، والعوامل التي قد تحد من فعالية دوره، وكيفية تلافيها تحقيقًا للفعالية المنشودة.
- كيفية التفاعل الجيد مع التنوع في خصائص الأفراد الذين يتم توجيه الرسالة إليهم، والتي تقتضي مراعاتها في عملية الاتصال معهم تحقيقًا للتأثير المنشود، ومن بينهم:
  - **المستقبل السلبي** : الذي يكتفي باستقبال الرسالة ومعرفة محتواها وتنتهي مهمته بمعرفة مضمونها.
  - **المستقبل الإيجابي**: الذي يتفاعل مع محتوى الرسالة، ويبادر باتخاذ خطوات عملية.

- **المستقبل المحاور Dialectic** : الذي يستقبل الرسالة ويحاور ويناور لإثبات وجهة نظره.
- **المستقبل الملتزم Committed** : الذي يستقبل الرسالة ملتزمًا بقواعد الإنصات في إطار قواعد المناقشة المقبولة.
- **المستقبل الغوغائي**: وهو المتوتر المندفع الذي لا يحسن الإنصات، ويقطع مسيرة الرسالة بأساليب غوغائية.*(٢)

- خصائص الرسالة السكانية الجيدة، والسيئة.
- تنويع مضمون الرسالة السكانية، وما تتضمنه من مواد لكى تغطي احتياجات من يتلقونها، ويمكن أن تشمل هذه المواد ما يلي:*(٣)

أ- **مواد تأثيرية** : تهدف إلى إثارة الدوافع المؤيدة لتنظيم الأسرة، وإبراز النتائج السلبية في حالة غياب التنظيم.

ب-**مواد إضفاء الشرعية** : على الرسالة سواء من الناحية الدينية أو الطبية أو الاجتماعية.

ج-**مواد إعلامية**، مثل فسيولوجية الإنجاب، ووسائل تنظيم الأسرة.

د- **مواد مساعدة**، والتي لا تتعلق مباشرة بتنظيم الأسرة لكن تركيزها يكون على كسب التأييد بواسطة المناقشات.

- تحقيق الإقناع، ويتم من خلال مداخل متنوعة مثل:
  - الأسلوب المباشر وغير المباشر.
  - حسن توظيف الآراء المؤيدة وتفنيد الآراء المعارضة.
  - استخدام أسلوبي الاستمالة في الترغيب والتخويف.
  - استخدام الأساليب العاطفية والأساليب المنطقية.
  - الاستفادة من الاتصال الجماهيري ودعمه بالاتصال الشخصي.

**رابعًا: الوفاء بالاحتياجات التمويلية لبرامج مواجهة المشكلة السكانية**

تمثل كفاية التمويل واستدامته أحد التحديات الكبرى المطلوبة لتجنيد الكوادر المؤهلة، والارتقاء بكفاءتها فضلاً عن توفير الأجهزة والمستلزمات بالكميات الكافية، وبالجودة المطلوبة لكى تتحقق الفعالية للإستراتيجية الطموحة للمجلس القومي للسكان حتى ٢٠١٧ (والتي سبقت الإشارة إليها). ويتطلب الأمر التحسب لعدد من التحديات في هذا الصدد من أبرزها الزيادة المتوقعة في من يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة، تواضع الاعتمادات المالية خاصة مع تقلص التمويل الخارجي، صعوبة القدرة على توفير البيانات الدقيقة، ضعف إسهامات القطاع غير الحكومي مما يزيد العبء على القطاع الحكومي. ويقتضي الأمر التسليم مجددًا بأن فعالية مواجهة المشكلة السكانية ترتهن بالقدرة على سد العجز التمويلي، وضمان استدامته، وقد أكدت نتائج دراسات عديدة النتائج السلبية لضعف التمويل وفي هذا الصدد، **تقترح الدراسة ما يلي:**

١- إعطاء مواجهة المشكلة السكانية أولوية قصوى بالنسبة لموازنات الإنفاق بما يضمن النجاح في تنفيذ الإستراتيجية.

٢- التوصل من خلال الوسائل العلمية ذات المصداقية إلى التقديرات المالية المطلوبة، وعلى مدى كل سنة من سنوات الإستراتيجية.

٣- أن يعقد المجلس القومي للسكان مؤتمرًا يحضره رجال الأعمال ومسئولو الجمعيات الخيرية لبحث موضوع توسيع قاعدة التمويل ضمانًا للحصول على الموازنات الكافية.

٤- إجراء دراسات علمية يشارك فيها أساتذة الاقتصاد والتخطيط لتطوير المعلومات المتعلقة، وقياس نفقات البرنامج، وتتبع حركة الإنفاق.

٥- وضع نظام مالي محكم لتقليص الهدر، وترشيد الاستفادة بالعمالة.

٦- وضع إطار يحقق التنسيق بين كافة الشركاء على نحو يضمن الاستثمار الأضمن للموارد المادية والبشرية التامة دون التذرع بالعوائق البيروقراطية.

## ب- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية

أوضح الفصل الثالث من الدراسة التحديات التي تقف في وجه مؤسسات التعليم في مواجهة المشكلة السكانية، وأوجه القصور التي تحد من فعالية ممارسة الدور.

**وكانت أبرز التحديات التي تم التوصل إليها تتمثل فيما يلي:**

- تحدي الإتاحة.
- تدني المستوى الثقافي.
- غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة.

**أما جوانب القصور التي تحد من فعالية ممارسة هذا القطاع لدوره، فقد تركزت في المحاور الرئيسية الآتية:**

- أوجه القصور المتعلقة بالمعلمين الذي يتصدون لتدريس التربية السكانية.
- عدم ملائمة طرق تدريس التربية السكانية.
- القصور في مناهج ومقررات التربية السكانية.
- القصور التنظيمي بالمدارس.

ونتناول فيما يلي ما تقترحه الدراسة من توصيات ومقترحات في هذا الشأن. وفي ثنايا المعالجة، تتم المزاوجة بين منظورين:

"الإتاحة" ويتناول ما يتعلق بالنواحي العددية، و "الجودة"، ويتناول الارتقاء بمستوى ما يتم من ممارسات.

**أولاً : تدعيم شبكة التعليم المجتمعي:**

في إطار ما تم تناوله في الفصل الثالث للدراسة عند تناول التحديات التي تواجه التعليم في أداء دوره تجاه المشكلة السكانية برزت قضية وجود أعداد كبيرة من الأطفال خارج النظام التعليمي سواء غير المستوعبين بالتعليم، أو المتسربين منه. وبرغم الجهود المبذولة في مواجهة هذا الأمر، فإن الإحصاءات تشير إلى

وجود أكثر من ثلاثة ملايين طفل من هاتين الشريحتين. وإذا كان هذا العدد مرشحًا للزيادة في السنوات القادمة، فإن التحدي الكبير أمام جهود مواجهة المشكلة السكانية يتطلب توفير تنشئة سكانية سليمة لهذه الأعداد من خلال التعليم المجتمعي. وتشير الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠١١-٢٠١٢) إلى أربعة أنواع من التعليم المجتمعي قيد التشغيل في مصر تشمل:

- مدارس الفصل الواحد (٣١٤٦ مدرسة).
- مدارس المجتمع متضمنة المدارس الصغيرة (٢٧٤ مدرسة).
- المدارس صديقة الفتيات (حوالي ١٠٠٠ مدرسة).
- المدارس صديقة الأطفال ذوي الظروف الصعبة (٢٢ مدرسة).*[٤]

وإذا كانت هذه النوعية من المدارس تمثل مجالاً يستطيع قطاع التعليم أن يؤدي من خلاله دورًا أكثر فعالية في مواجهة المشكلة السكانية، فإن الدراسة تقترح توسيع شبكة التعليم المجتمعي، **وتوصي في هذا الصدد بما يلي:**

١- أن تسرع وزارة التربية والتعليم بإنشاء إدارة تختص برعاية "التعليم المجتمعي" على أن تناط بها المسئوليات الآتية:

- وضع معايير اختيار المعلمين والميسرين والموجهين على أن تكون مرنة، وتحقق المطالب المتفاوتة للمناطق التي توجد بها.
- التعاون مع أجهزة الوزارة والمجلس القومي للطفولة، ومعهد التخطيط القومي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتوصل إلى بيانات إحصائية ذات مصداقية يمكن على أساسها التخطيط للوفاء بالاحتياجات من هذه النوعية من المدارس.
- وضع تنظيم الترتيبات بالنسبة للسلم الوظيفي للعاملين بالتعليم المجتمعي ومرتباتهم وتدريبهم.

٢- أن تدخل وزارة التربية والتعليم في شراكة مع المنظمات الأخرى لتقوية التعليم المجتمعي وبخاصة المجلس القومي للسكان والمجتمع القومي للطفولة والأمومة.

٣- إقرار تنظيم يحقق تشجيع الأطفال والفتيات للإقبال على هذه النوعية من المدارس وضمان عدم التسرب، **ويقترح في هذا الصدد ما يلي:**

- تشجيع الأسر الفقيرة على التعاون من أجل انتظام أبنائهم بالدراسة كالمدارس المجتمعية، ويقترح أن تقدم لهم مساعدات مالية مشروطة بانتظام أبنائهم وعدم التسرب قبل إكمال تعليمهم، ويمكن توفير المعونات المالية من خلال الخيرين من الجمعيات الأهلية.
- التعاون مع الوحدات المحلية والأفراد ذوي الحيثية بالبيئات المختلفة لمد يد العون.
- عمل حملات توعية بالبيئات المختلفة تسهم فيها دور العبادة، والوحدات المحلية والصحية، وغيرها من مؤسسات المجتمع المحلي.
- عمل زيارات منزلية تدعم بها الميسرات للصلة مع الأسر في البيئات المختلفة.
- عدم اقتصار برنامج المدارس على المعارف النظرية التقليدية كالقراءة والكتابة بل اتساعها لتشمل تزويد الدارسين والدارسات بالمعارف والمهارات ذات القيمة لحياتهم، ومن بينها كيفية الانخراط في مشروعات صغيره.

٤- العمل على استمرار علاقة الأطفال والفتيات بمدارس التعليم المجتمعي حتى بعد استكمال دراستهم. **ويقترح في هذا الصدد ما يلي:**

- دعوة هؤلاء المتخرجين لزيارة المدرسة من آن لآخر والتحدث مع أقرانهم.

- وضع آلية لتعاون إدارة التعليم المجتمعي مع الإدارات الصحية والشئون الاجتماعية، والشرطة، والمحليات لتذليل الصعوبات التي تعترض حياة من يتخرجون في المدارس، ومد يد العون لهم ولأسرهم.

**ثانيًا: الارتقاء بالدور الاجتماعي لتنظيمات التعليم غير الرسمية في مجال التوعية بالمشكلات السكانية:**

أبرز الفصل الأول من الدراسة ضعف فعالية مواجهة المشكلة السكانية في مصر، ووضح من بين ثناياها ضعف إسهام تنظيمات التعليم الرسمي في هذا الصدد برغم ما لها من تأثير على اتجاهات الأفراد. وقد حددت دراسة ثروت إسحاق (٢٠٠٨) المؤسسات التي تدخل في نطاق التعليم غير الرسمي بالأسرة – ومراكز الشباب والأندية والساحات – والمؤسسات الإنتاجية إلى جانب النقابات والشرطة والقوات المسلحة.*(٥) وتتركز التوصيات التي ترفعها الدراسة على كل من الأسرة ومراكز الشباب والساحات.

**ولكى تضطلع الأسرة المصرية بدور أكثر فعالية في مواجهة المشكلة السكانية تبرز التوصيات الآتية:**

١- عمل مقررات في مجال التربية الوالدية للأسر وبخاصة في المناطق الريفية والعشوائية لزيادة وعى الوالدين بدورهم في التنشئة الإنجابية السليمة للأبناء. ويمكن أن تتم المقررات بالتعاون مع مراكز تنظيم الأسرة، كما يمكن تقديم برامج في التربية الوالدية من خلال التليفزيون والإذاعة.

٢- عمل ندوات للنساء وبخاصة في المناطق الشعبية وأطراف المدن يدعي إليها خبراء منتقون في مجال الخدمة الاجتماعية والاجتماع والصحة العامة لمناقشة القضايا السكانية، ويقترح في هذا الصدد استثمار مقار المدارس خلال الأجازة الصيفية، وعطلة نصف السنة، ويمكن أن تدور موضوعات المناقشة حول ما يلي:

- المباعدة بين الولادات.
- وسائل تنظيم الأسرة.
- الصحة الإنجابية.
- أضرار الإنجاب المبكر.
- موقف الدين من تنظيم الأسرة.

**ويمكن استثمار مراكز الشباب والساحات والأندية لتؤدي دورًا أكثر فعالية في مواجهة المشكلة السكانية من خلال:**

- فتح ندوات للحوار مع الشباب من الجنسين لمناقشة الخدمات وتنمية اتجاهات إيجابية لديهم تجاه القضايا السكانية.
- التوسع في عمل المسابقات من الشباب حول الثقافة الإنجابية.
- القيام بأنشطة ترفيهية للشباب مثل الرحلات والمعسكرات، وإتاحة الفرصة خلالها لمناقشة المشاكل السكانية.
- إنشاء مكتبات حديثة بالمراكز والساحات تهتم بتوفير قاعدة معرفية عن السكان، والأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية؛ المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية- خلل التوزيع السكاني – تدني الخصائص السكانية.
- توجيه قوافل من الشباب والأخصائيين الاجتماعيين لاختراق المناطق التي يشيع فيها عدم التشجيع الكافي لوسائل تنظيم الأسرة. ويمكن فيها الاستعانة ببعض المتخصصين ورجال التعليم المستنيرين.

**ثالثًا: ملافاة أوجه القصور الكمية والنوعية بالنسبة لمن يتصدون للتربية السكانية، فبالنسبة لتوفير الكوادر المشار إليها بالأعداد المطلوبة:**

فقد سبق للفصل الحالي تناول مقترح بإنشاء آلية لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال السكان بهدف سد العجز عن توفير الكوادر المطلوبة للجهات المختلفة من العاملين الذين يؤهلون للتصدي – على نحو أو آخر – لمجال التربية السكانية. لكن هناك أمران يتعين إيضاحهما في هذا الصدد:

**الأول:** أن إنشاء الآلية المقترحة، وتحقيق متطلبات قيامها يقتضي أن تسبقه العديد من الترتيبات التشريعية والمالية والإدارية قد يستغرق أعدادها بعض الوقت. ومن هنا، فإن الدراسة توصي بالبدء فيها بأسرع وقت ممكن من خلال قطاع إعداد المعلمين بالمجلس الأعلى للجامعات بالتعاون مع كليات التربية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

**الثاني** : أن الآلية المقترحة، حتى في حال قيامها في المستقبل لا يمكن أن يلغي تمامًا الدور الكبير الذي تضطلع به وزارة التربية والتعليم من خلال الإدارة العامة للتربية السكانية والبيئية بالوزارة، وكليات التربية بالجامعات، وكليات الخدمة الاجتماعية في هذا الصدد، وإلى أن يتم استجلاء الوضع الجديد في ظل الآلية المقترحة، يقتضي الأمر السعي للارتقاء بمعلمي التربية السكانية بمدارس التعليم الأساسي والثانوي بحسب الواقع الحالي، وهو ما نتناوله من خلال التوصيات الآتية:

**أ) الارتقاء بالمعلمين في طور التكوين:**

ويمكن أن يتم ذلك بالإسراع بتطوير اختبار وإعداد المعلم في ضوء المعايير العالمية من خلال شراكة فاعلة بين قطاع أعداد المعلمين بالمجلس الأعلى للجامعات وكليات إعداد المعلمين، ووزارة التربية والتعليم على أن يقوم التطوير استنادًا إلى دراسات متعمقة حول جوانب القصور القائمة في مرحلة الاختيار، ومرحلة التكوين.

ويقترح أن يشمل التطوير المقترح إدخال مقررات في التربية السكانية يدرسها طلاب التعليم في مرحلة الإعداد التكويني، وإعطاء فرصة كافية لتدريب الطلاب على طرق التدريس الأكثر فعالية بالنسبة لتناول الموضوعات السكانية.

**ويمكن أن تشمل الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية على ما يلي:*(٦)**

**١- بالنسبة للمجال المعرفي، يشمل اكتساب المعلومات الآتية:**

**أ) المفاهيم السكانية الأساسية وعمليات قياسها:**

- الأسرة ووظائفها.
- مدلول السكان (بالنسبة للبشر – بالنسبة لغير البشر).
- التركيب السكاني(العمر – النوع – التركيب النوعي).
- التكوين السكاني (الجنس – العقيدة – اللغة – الحرفة – الموقع الجغرافي).
- كثافة السكان وحجم الأسرة (الأسرة الكبيرة – الأسرة الصغيرة).
- المقاييس الديموجرافية والمعدلات.
- العمليات الديموجرافية (الخصوبة – الوفيات – الهجرة).
- وسائل جمع المعلومات السكانية (التعدادات – الإحصاءات الحيوية – المسح).

**ب) العوامل التي تتحكم في النمو السكاني:**

- الموقف السكاني واتجاهاته.
- سياسة الدولة تجاه سن الزواج – حجم الأسرة.
- القيم والعادات التي تشيع في البيئات المختلفة.

**ج) الآثار المترتبة على المشكلة السكانية في مصر:**

- التأثير على احتياجات الأفراد الجسمية والنفسية – مستوى الخدمات – الصحة العامة – ميزانية الأسرة ونصيب الفرد منها.
- التأثير على التنمية الاقتصادية (الزراعة – إنتاج الطعام – النقل والمواصلات – الادخار – الاستثمار – الإسكان – الأخلاقيات).
- التأثير على النظام البيئي.

**د) السياسات والبرامج السكانية في مصر وفي غيرها من دول العالم.**

**ه) التخطيط للمستقبل.**

٢) **بالنسبة للمجال الوجداني**، يمكن أن يشمل تنمية الاتجاهات نحو الأسرة الصغيرة- نحو الاستهلاك الرشيد – نحو الحياة الأفضل للمجتمع والأسرة والأفراد.

٣) **بالنسبة للمجال المهاري**، يمكن أن يشمل مهارات الملاحظة والاستنتاج – مهارة التحليل وتركيب الأجزاء – مهارة التقويم – مهارة إجراء التجارب – مهارة جمع وتفسير المعلومات – مهارة التصميم وتفسير المعلومات – مهارة إعداد الرسوم البيانية والجداول والخرائط.

**ب) الارتقاء بتدريب المعلمين أثناء الخدمة :**

توصي الدراسة بأن يتم عمل دورات تدريبية لمن يتصدون للقضايا السكانية سواء على المستوى القيادي (الموجهين – المدربين)، أو على مستوى المعلمين. وليتسنى تغطية الأعداد الكبيرة من المعلمين في وقت مناسب، تقترح الدراسة الأخذ بنظام TOT الذي يقوم على أساس التركيز في البداية على التدقيق في اختيار الكوادر ذات المستوى العلمي المرموق وإعطائهم الأولوية في دورات التدريب، على أن تتاح لهم بعد اجتيازهم الدورة التدريبية أن يقوموا هم أنفسهم بعقد دورات تدريبية لزملائهم وللمعلمين. وبهذا تتسع دائرة التدريب على تناول الموضوعات السكانية.

**وبالنسبة لبرامج تدريب القيادات، توصي الدراسة بأن يكون التركيز على الجوانب الآتية:**

- كيفية إدخال مفاهيم التربية السكانية داخل الموضوعات في المواد الدراسية على اختلافها.
- فرص لممارسة أساليب التدريس عمليًا.
- التدريب على المناقشة الجماعية، وتمثيل الأدوار، والعصف الذهني.

أما بالنسبة للمعلمين، فيقترح أن يكون التركيز على المحاولات السابق بيانها بالنسبة للجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية على أن يتم الالتفات بوجه خاص إلى كيفية الاتصال التفاعلي الناجح مع الطلاب، والتأثير في قناعاتهم وتوجهاتهم، وطرح الأسانيد الدينية الداعمة لتنظيم الأسرة، والرد على اعتراضات المشككين.

**وبالنسبة لدورات التدريب أثناء الخدمة، توصى الدراسة بما يلي:**

١- تصميم دورات تدريبية لمن يتصدون لتدريس مقررات التربية السكانية على المستوى المركزي وعلى مستوى المديريات التعليمية، وعلى مستوى إدارات التعليم وفق الخطوط العامة الآتية:

- استثمار الإمكانات التي يتيحها الفيديو كونفرانس من حيث سهولة انتقال المعلمين، وإمكانية التفاعل مع المحاضرين.
- تشجيع التدريب بالمراسلة مع تقرير حوافز أدبية للمشاركين في هذا الأسلوب التدريبي.

٢- إدخال التربية السكانية في الدورات التدريبية للموجهين، وحفزهم للالتفات إلى التربية السكانية في الدورات التوجيهية لحث المعلمين على تناولها بإيجابية.

٣- تشجيع المعلمين على تبني أساليب تدريس تحمل قدرًا من التجديد والابتكار عند تناولهم لموضوعات التربية السكانية.

٤- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الميدانية (٢٠٠٣) بشأن اتفاق عينه الخبراء وأساتذة الجامعات على عدم كفاية الزمن المخصص لشرح المشكلة السكانية فإن الدراسة توصي بإطالة الفترة الزمنية بحيث تسمح للمعلم بالمناقشة وتبادل الرأي مع الحرص على تضمين الامتحانات أسئلة حول موضوعات التربية السكانية.

٥- مراعاة استخدام وسائل تعليمية مناسبة خاصة عند تناول القضية السكانية في مقرر محو أمية الكبار بسبب تدني مستويات الدارسين الثقافية والتعليمية.

**طرق تدريس التربية السكانية:**

أوضحت نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت (٢٠٠٣)*(٧) أن الطريقة السابقة في تدريس موضوعات التربية السكانية سواء في مدارس التعليم النظامي، أو فصول محو الأمية للكبار يسودها الإلقاء من جانب المعلم والتقبل السلبي من جانب الطلاب الذين يهتمون أساسًا بالقدرة على استرجاع المعلومات عند الامتحان. وتقتضي طبيعة التربية السكانية أن يستخدم المعلمين طرقًا أخرى حيث أن حفظ الحقيقة، أو القدرة على استرجاعها لا يؤدي بالضرورة إلى تطبيقها أو توظيفها أو الانتفاع بها. لذلك ترى الدراسة ضرورة التفات المعلمين في تناولهم لموضوعات التربية السكانية إلى إعلاء قيمة التفاعل الاتصالي الناجح حيث أن التواجد الفيزيقي للطلاب في الفصل ليس بالأمر المطلوب، بل المشاركة المتفاعلة.

وفي توافق مع نتائج الدراسات الحديثة في مجال طرق التدريس،*(٨) فإن الدراسة توصي بأن تشجع المعلمين التفاعل الاتصالي من جانب الطلاب من خلال ألوان المشاركة الآتية:

١- **الاشتراك الإيجابي التعاوني**، والذي يقوم على أساس تعلم الدارسين معًا، وبشكل جماعي، بغض النظر عن ما قد يكون بينهم من فروق في العمر أو النوع.

٢- **التفاعل المواجهي وجهًا لوجه**، وتراه أفضل ألوان المشاركة بالنسبة لموضوعات التربية السكانية حيث يزيد التقاء الدارسين وجهًا لوجه من خلال تفاعلهم، وتبادلهم الحوار والمناقشة والمعلومات.

٣- **ممارسة المهارات الاجتماعية**، والتي يدخل في إطارها العمل الجماعي، وتبادل الحوار، ومهارة اتخاذ القرارات، والقدرة على حل المشكلات.

أما بالنسبة للوسائل التعليمية السمعية التي أثبتت الدراسات تجاهل غالبية معلمي التربية السكانية لها، فتوصي الدراسة بوضع خطة لاستثمار وابتكار الوسائل

الكفيلة بتقريب الأفكار والحقائق المجردة في القضية السكانية إلى أذهان الطلاب من خلال الصور والأشكال والرسوم البيانية، والأفلام القصيرة. ويقترح أن تضطلع الإدارة العامة للوسائل التعليمية بدورها في هذا الشأن مع ضمان تزويد إدارات التعليم بآلات العرض والأشرطة التي يمكن للمدارس استعارتها وفق نظام يتفق عليه بين قيادات التعليم.

وتوصي الدراسة بالالتفات إلى الأنشطة المدرسية بحيث تضع كل مدرسة برنامجًا سنويًا للأنشطة السكانية التي تزمع أن يقوم بها الطلاب، وتنقسم هذه إلى نوعين:

- أنشطة تتم ممارستها داخل المدرسة كأنشطة خارج المنهج والتي تدعم البرنامج الأكاديمي الذي يدرسه الطلاب، ويمكن أن تشمل ما يدخل في إطار الأنشطة المختلفة من اجتماعية وثقافية وغيرها.
- أنشطة خارجية ويمكن أن تتنوع إلى إجراء التلاميذ لزيارات ميدانية إلى البيئة المحيطة ليعايشوا المشكلة السكانية بشكل واقعي في مختلف صورها وأشكالها وفق خطط مدروسة توافق عليها إدارة المدرسة. ويمكن أن تتخذ الأنشطة بالنسبة لطلاب الجامعة شكل قوافل جامعية تتجه إلى الأحياء الهامشية والقرى ويتم خلالها التفاعل مع أبناء تلك البيئات والتحاور معهم بشأن المشكلات السكانية المختلفة.

**بالنسبة لمناهج التربية السكانية:**

تناولت دراسات عديدة أوجه القصور التي تتسم بها مناهج التربية السكانية القائمة،[*][(٩)] وشملت جوانب القصور ضعف قدرة تلك المناهج أن تعكس طبيعة البيئات المتنوعة في مصر، وعدم حسم قضية شكل المناهج بين الموضوعات المدمجة والمادة الدراسية المستقلة. وتؤثر هذه الجوانب من القصور على فعالية دور التعليم في مواجهة المشكلة السكانية. **ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بما يلي:**

**١- أن يقوم إعداد المناهج وفق خطط علمية مدروسة تشمل :**

- اتفاق واضعي المنهج على مفهوم محدد للتربية السكانية، وأهدافها، والمجالات التي تشملها، والقيم والسلوكيات التي تسعى لتغييرها.
- إجراء دراسة مسحية على واقع الكتب المدرسية بهدف تحديد المفاهيم الموجودة والمستخدمة في التربية السكانية والتي تدمج في مختلف المواد الدراسية.
- توزيع الأفكار والمفاهيم المحددة في المنهج النظري للتربية السكانية على المواد الدراسية أفقيًا ورأسيًا وفق مصفوفة المدى والتتابع.
- إعداد أدلة للمعلمين لكل مرحلة من مراحل التعليم بحيث تشمل كافة الجوانب التي يهم المعلمين معرفتها.
- تجريب المادة التعليمية قبل تعميمها استهداء بما يتضح من أوجه قصور في مرحلة التجريب وفق أسلوب محكم للتقييم.

وبالنسبة لعجز مناهج التربية السكانية عن أن تعكس طبيعة البيئات المتنوعة في مصر، فإن الأمر يقتضي تشكيل لجان من الخبراء بإدارة التربية السكانية بالوزارة، والمركز القومي للبحوث التربوية، وكليات التربية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تتولى مهمته :

**تحديد المنهج المناسب لكل بيئة كبرى استنادًا إلى ما يلي:**

- طبيعة الإقليم وظروفه المختلفة.
- الخصائص السكانية.
- العادات والتقاليد السائدة.

أما بالنسبة لوضعية مقررات التربية السكانية، فهى قضية لم يتم حسمها بشكل نهائي. ومن ثم فإن الدراسة توصي بعقد مؤتمر لخبراء التربية والاجتماع

لتدريس المراحل المختلفة المتاحة، والمفاضلة فيها والتوصل إلى إستراتيجية بشأنها يتم طرحها على القيادات التعليمية والمعلمين، وتشتمل المداخل المتعلقة ما يلي:

١- دمج مفاهيم التربية السكانية من خلال المواد الدراسية ذات الصلة بها، وهذا الاتجاه هو الذي يشيع في الكثير من البلاد.

٢- إعداد وحدات دراسية تختص ببعض جوانب القضية السكانية بحيث يتم تدريسها مستقلة في إطار منهج المادة الدراسية ذاتها.

٣- إفراد منهج مستقل لمادة التربية السكانية يتم تدريسه لمادة دراسية منفصلة عن باقي المواد الدراسية.

**ج) توصيات لتفعيل دور الإعلام في مواجهة المشكلة السكانية:**

تناول الفصل الثالث من الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الإعلام في السياق المجتمعي المصري في مواجهته للمشكلة السكانية، وأوجه القصور التي أوضحتها نتائج الدراسات المختلفة، والتي تحد من فعالية المواجهة. وفي إطار تلك التحديات وأوجه القصور يتناول القسم الحالي التوصيات التي تقترحها الدراسة لتفعيل دور الإعلام في مواجهة المشكلة السكانية مصنفة إلى عدد من المحاور.

وبحسب طبيعة ما تم رصده، فإن أوجه القصور ذات شقين : أحدهما "**كمي**"، ويركز غالبًا على القضايا المتعلقة بالإتاحة، وبقدرة الإعلام في مصر على تغطية كافة الشرائح، والوصول إلى الجماهير التي تتطلب فعالية المواجهة الوصول إليها.

أما الشق الآخر فهو "**كيفي**" ، يركز غالبًا، على ما يتعلق بنوعية ما يقدم، ومدى جودته، وقدرته على تحقيق التأثير المرجو في قناعات الأفراد وتوجهاتهم. وتؤكد الدراسة أن الأخذ بهذا التصنيف الثنائي هو لمجرد تسهيل المعالجة معترفة باستحالة التوصل إلى فصل حاسم بين ما هو "كمي" وما هو "كيفي"، ونتناول فيما يلي: كلا الشقين، والتوصيات المتعلقة بهما بشيء من التفصيل .

**المحور الأول : ضعف الاختراق الإعلامي لبعض الفئات والشرائح:**

في ضوء ما أبرزته بعض الدراسات*(١٠) في تناولها للإستراتيجية القائمة لمواجهة المشكلة السكانية (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) من وجود نواحي قصور تنعكس على الفعالية المتحققة. برزت قضية ضعف الالتفات إلى تغطية الاتصال الإعلامي لبعض الفئات على نحو يتناسب وما لها من ثقل في فعالية مواجهة المشكلة السكانية، وتضم هذه الفئات تحديدًا الفلاحين والشباب.*(١١) وسكان العشوائيات في القرى وعلى أطراف المدن، **وبهذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:**

أ- تصميم إستراتيجية تفصيلية قائمة على الأساليب العلمية لتغطية الفئات المشار إليها. ويتطلب هذا الأمر ما يلي:

١- استكمال ما سبق إجرائه من مسوح، والتركيز على الارتقاء بالبيانات الحالية وتدقيقها وتحديثها. وذلك بالنسبة لعدد أفراد كل فئة، وشرائحهم العمرية ومستوياتهم على الأصعدة المختلفة ومجال إقامتهم وأوضاعهم الأسرية. ويمكن أن يقوم بهذا الأمر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- أن يقوم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأقسام الاجتماع بالكليات المختلفة، وأقسام علم النفس بكليات التربية بالجامعات بإجراء دراسات تحليلية متعمقة تتناول أساليب تفكير أفراد كل فئة، وعاداتهم، وجوانب المعايير الممكنة على قناعاتهم فيما يتعلق بالقضايا السكانية.

٣- أن تشمل الخطط المرتقبة استثمار المتوافر من نتائج الدراسات السابقة، وتحويلها إلى خطط إجرائية تكفل الانتقال بهذه الفئات من الأدوار الهامشية في مواجهة المشكلة السكانية إلى قوة ضاربة معاونة للجهود القومية.

٤- توصي الدراسة بإشراك الفئات المشار إليها على نحو فعال في تنفيذ الإستراتيجيات القائمة، **ويقترح في هذا الصدد ما يلي:**

أ) أن تتولى السلطات المحلية على كافة المستويات (المحافظات – المدن – القرى والأحياء) عقد ندوات ولقاءات لأفراد تلك الفئات بهدف التعرف على وجهات نظرهم بالنسبة للقضايا السكانية، والمقترحات التي يطرحونها لتفعيل الإستراتيجيات القائمة، والمعوقات التي يستشعرونها والتي تحول دون مشاركتهم الفاعلة.

ب) أن يتولى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وكليات الآداب بالجامعات بمشاركة المجلس القومي للسكان بإجراء دراسات لاستكشاف احتياجات أفراد هذه الفئات لاتخاذها كأساس عن تصميم الخطط الإستراتيجية.

ج) تشكيل قوافل للإعلام والاتصال السكاني تجوب القرى، وأماكن التجمعات المختلفة بهدف تقديم وسائل إعلامية بالأسلوب المباشر مع أفراد هذه الفئات مع مراعاة أمرين:

- الشمولية لكافة الأفراد.
- تكامل الجهود مع جهود كافة الجهات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني.

د) استضافة سكان القرى والعشوائيات، وبالأخص المتنورين منهم، في البرامج الإعلامية المختلفة تقليلاً للتركيز القائم على استضافة الخبراء المتخصصين.

٥- يقترح أن يقوم قطاع الإعلام بالمحافظات المختلفة بإنتاج دراما ذات صبغة محلية، وأفلام تعالج المشكلة السكانية.

**ولكي تتحقق فعاليتها تقترح الدراسة ما يلي:**

- أن تأتي بمشاركة تتحقق فيها التكاملية بين مسئولي الإعلام، والأجهزة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.
- أن تضع نصب عينيها الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل أقليم.
- أن تتصدي للقضايا الحساسة، وبالأخص موقف الدين من تنظيم الأسرة.

٦- تشجيع الصحف القومية بكل الوسائل على أن يكون لها دور أكثر فعالية بإصدار ملحقات أسبوعية محلية، إما على مستوى المحافظات، أو على مستوى الأقاليم التي تجمع عددًا من المحافظات التي تجمعها سمات مشتركة.

٧- الاستفادة بما كشفت عنه الدراسات والبحوث حول تأثير كل شكل من الأشكال الفنية والأساليب الاتصالية، ومدى تفاعل الجمهور مع كل منها، ومحاولة تجريد وابتكار أشكال جديدة تتلاءم مع ما يحدث من متغيرات ومن أمثلتها البرامج الحوارية وبرامج Talk Show ، والأشكال الدرامية، والعروض السنمائية حول القضايا السكانية، وعروض الفيديو. وقد أكدت دراسة حديثة (٢٠٠٨) عجزنا عن استثمار التكنولوجيا الحديثة للاتصال ودللت على ذلك بضعف الاستعانة بالمحمول كآلية من آليات تنفيذ إستراتيجية الاتصال في مجال المشكلة السكانية،*(١٢) كما توصي الدراسة بحفز شركات الاتصال أن يكون لها دور فعال في دعم الجهود الاتصالية الإعلامية في مجال السكان.

أما بالنسبة للشباب، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات الحاجة إلى مزيد من الالتفات إليهم من أجل تفعيل جهود مواجهة المشكلة السكانية.*(١٣)

**ولكي يتحقق لأجهزة الاتصال الإعلامي تكثيف الجهود بالقدر الملائم لهذا القطاع الهام فإن الدراسة تقترح ما يلي:**

١- إقامة قنوات اتصال فعالة بين كافة مؤسسات المجتمع المعنية بالشباب وفي مقدمتها المجلس الأعلى للشباب لوضع الخطط الكفيلة باختراق فئة الشباب بالتركيز على حديثي الزواج والمقبلين عليه، على أن تسعى وراء ثلاث أهداف:

- زيادة وعيهم بأبعاد المشكلة السكانية في مصر وتداعياتها السالبة حاليًا ومستقبلاً.
- اجتذابهم لتقبل ثقافة الأسرة ذات الطفلين والمعاونة في نشرها بين أقرانهم.
- التعرف على الأدوار المنشودة منهم للتعاون مع جهود الدولة في هذا الشأن.

٢- أن تترجم الدولة الشعار الذي رفعته بأن الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل بأسلوب عملي مما يتطلب ما يلي:

أ) إيجاد فرص كافية لحل مشكلة البطالة نظرًا لصعوبة إقناع الشباب بتبني توجهات الدولة بالنسبة لتنظيم الأسرة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة للشباب، ويقتضي هذا الأمر أن تسعى الدولة بكل قوة لتنفيذ خطة متكاملة للتنمية الاجتماعية/الاقتصادية تضع الشباب في طليعة أولوياتها.

الربط في المعالجات الإعلامية بين المشكلة السكانية والقضايا التنموية وخاصة قضايا مثل محو الأمية – التسرب من التعليم – عمال الأطفال – المشاركة الاقتصادية للمرأة.

ب) التوسع في توفير المنتديات الثقافية والاجتماعية والرياضية للشباب المنشود وفق خطة مدروسة تستند إلى بيانات دقيقة ومحدثة وتلبي احتياجات الشباب.

ج) الوصول بالتوعية بالمشكلة السكانية إلى الشباب أيًا كانت مواقعهم وتجمعاتهم. **ولنجاح هذه الحملة يقتضي الأمر ما يلي:**

- أن يتم إجراء دراسات برعاية المجلس القومي للشباب تضطلع بها أقسام الاجتماع بالجامعات، ومركز البحوث الاجتماعية لاستكشاف احتياجات الشباب في الفئات والشرائح المختلفة.
- الالتفات إلى الربط بين تنمية الشباب وتنمية المجتمع والأساليب الممكنة، والمعوقات مع العمل على تذليلها.

د) تكثيف جهود رجال الدين في مجال مواجهة المشكلة السكانية والتركيز على الشباب، **ويقتضي ذلك ما يلي:**

- عقد ندوات حوارية في دور العبادة لمناقشة المشكلة السكانية بكافة أبعادها، والرد على ما يبديه الشباب من آراء وحجج.
- أن تتولى دور العبادة (الإسلامية والمسيحية) إصدار نبذات قصيرة حول المشكلة السكانية ورأي الدين، وترد فيها بالأسانيد على الفكر المناوئ لتنظيم الأسرة.

ه) استثمار طاقات الشباب المتميز والمتحمس لنجاح حملات تنظيم الأسرة، **وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:**

١- تشكيل فرق عمل منهم تجوب القرى والمناطق الهامشية للدعوة لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة بين تجمعات الشباب.

٢- أن تقوم أجهزة الإعلام المختلفة بحملات لنشر ثقافة التطوع وبخاصة من الشباب من أجل المشاركة في القضايا المجتمعية وبالأخص المشكلة السكانية.

٣- بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة لكثير من الشباب المصري في الآونة الحالية، فمن المطلوب بكل محافظة توفير قدر من الدعم المادي والمعنوي لشباب المتطوعين على أن تكون الأساليب شفافة ومعلنة للجميع.

**<u>المحور الثاني</u>: تدني موقع المرأة في الاتصال الإعلامي**

أكدت نتائج العديد من الدراسات تراجع التفات أجهزة الإعلام المقروء والمسموع والمرئي في مصر إلى المرأة في إطار مواجهة المشكلة السكانية.*(١٤)

وفي الدراسة الميدانية التي أجريت (٢٠٠٤) توصلت إلى الرؤى المشار إليها وأظهرت تأثيراته السالبة على فعالية الجهود التي تُوَجّه لتطويق المشكلة السكانية. وقد وضعت الدراسة الحل في عنق الإعلام مناشدة الاتصال الإعلامي أن يضطلع بدوره في إحداث التغيير المجتمعي المنشود استنادًا إلى ما لديه من قدرة على تغيير اتجاهات الأفراد، ودفعهم نحو تبني اتجاهات إيجابية تناسب العصر وتتماشى مع احتياجات المجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة الحالية توصي من أجل مزيد من الفعالية لجهود مواجهة المشكلة السكانية العمل على تغيير صورة المرأة المصرية في الإعلام، وإتاحة المناخ الملائم لها لتشارك بإيجابية في هذه القضية القومية.

**ونقترح ما يلي:**

١- تشكيل لجنة يشارك فيها أساتذة الإعلام والاجتماع والتربية والسكان، وبعض العناصر الدينية المستنيرة لإعادة النظر فيما يقدم بوسائل الاتصال فيما يخص المرأة وأوضاعها.

٢- وضع خطة لاستثمار ما يقدم لوسائل الإعلام على نحو إيجابي بحيث يسهم في تغيير الاتجاهات والأفكار السائدة عند أفراد المجتمع عن المرأة، وتقديم صورة حقيقية عنها، **ويقتضي هذا الأمر ما يلي:**

- رصد التغيرات التي شهدتها السنوات الأخيرة بالنسبة لصورة المرأة في أجهزة الإعلام.
- تلمس أبعاد الفجوة الحادثة بين النوعين (الرجل والمرأة).
- بلورة القضايا المحورية.
- استكشاف المادة الاتصالية الإعلامية الأكثر قدرة على تنمية القيم الإيجابية الدافعة لعملية تنمية المرأة.

١- تجميع جهود كافة المثقفين والمتميزين لمواجهة الردة الاجتماعية التي لاحت بوادرها في الإعلام خلال الفترة الأخيرة.

٢- أن يقوم المجلس الأعلى للإعلام بإعادة النظر في الفلسفة الحالية للإعلام، وتطعيمها بالتوجهات التي تعكس حياة المرأة الحديثة وخطورة دورها في قضايا الارتقاء بالمجتمع، وخاصة بالنسبة للمشكلة السكانية. كما يتعين القيام بدور تنسيقي بين توجهات الأجهزة الإعلامية المختلفة تجاه أدوار المرأة.

٣- أن يجري المجلس الأعلى للإعلام بالتعاون مع كليات الإعلام والمراكز البحثية المختلفة دراسة حول كفاءة "العنصر الإنساني في العملية الاتصالية"بالنظر إلى جوانب التأهيل والتدريب، وأن يوضع نظام محكم يضمن حسن اختيار الكوادر.

٤- أن تكثف أجهزة الإعلام المسموع والمقروء والمرئي جهودها لإبراز النماذج القدوة والشخصيات النسائية التي أسهمت بفعالية في مواجهة المشكلة السكانية، والمشكلات المجتمعية الأخرى.

**المحور الثالث: عجز الرسالة الإعلامية في مجال تنظيم الأسرة عن تحقيق التأثير المرجو على الأفراد الذين يتم توجيه الرسالة إليهم**

وقد تعددت التفسيرات التي وضعها المفكرون بالنسبة لاستمرار الكثيرين على توجهاتهم الإنجابية القديمة بقليل من المبالاة للأبعاد والمخاطر التي تقدمها لهم وسائل الاتصال الإعلامي، ويسبب هذا الأمر قدرًا كبيرًا من القلق على فعالية مواجهة المشكلة السكانية في مصر.

**ومن خلاصة ما توصلت إليه الدراسات السكانية من نتائج اتضحت جوانب القصور وأبرزها ما يلي:**

١- أن الرسائل الإعلامية بوضعها الحالي ضعيفة الإقناع بالنسبة لأعداد لا بأس بها من الأفراد، وأن القصور يرجع في أحد جوانبه إلى ضعف الكوادر البشرية.

**وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:**

أ) الارتقاء بكفاءة العناصر الإنسانية التي تتصدى للمشكلة السكانية في أجهزة الإعلام المختلفة، وذلك من خلال:

- مراعاة ما لدى من يتصدون للرسالة الإعلامية من تأهيل جيد يسمح لهم بمراعاة الأسس السليمة لتناول المشكلة السكانية.
- استحداث دبلومة في "معالجة القضايا السكانية" لمدة عام واحد للمتخرجين من الجامعات. وتشكل لجنة من أساتذة كليات التربية، وكليات الإعلام، والمجلس القومي للسكان لوضع الموضوعات التي يتم تدريسها.
- عمل برامج تدريب مستمر للعاملين بالأجهزة الإعلامية أثناء الخدمة ممن يتصدون للمشكلة السكانية. ويقترح أن يتم تزويدهم خلالها بكل جديد بالنسبة لهذا المجال.

١- أظهرت نتائج بعض الدراسات أن مضمون الرسالة الإعلامية السكانية لا يستند بقدر كاف إلى نتائج البحوث العلمية. **وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بما يلي:**

- إجراء دراسات ذات مصداقية ترصد قضايا السكان في وسائل الإعلام، وتبلغ مسئولي السياسات الإعلامية بنتائج هذا الرصد لضمان متابعتها وتقويمها لكي يتحقق التطوير المستمر وفق أحدث معطيات العلم.
- تكليف فريق من خبراء علم النفس من أساتذة علم النفس بالكليات الجامعية وخبراء الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأساتذة الاجتماع بكليات الآداب لتقصي الدوافع التي تحرك الأفراد في الشرائح السكانية المختلفة لقبول أو معارضة تنظيم الأسرة. ومن خلاصة نتائج تلك الدراسات يتم ترتيب الدوافع بحسب أهميتها بالنسبة لكل شريحة.

واستنادًا إلى الدوافع التي يتم استكشافها يمكن وضع إستراتيجية تضمن تحديد مضمون جيد للرسائل الإعلامية التي توجه لكل شريحة على أن تشمل خمسة أنواع كما يلي:*(١٥)

- المادة التأثيرية التي تهدف إلى إثارة الدوافع المؤيدة لتنظيم الأسرة، وإبراز النتائج السلبية.
- مواد إضفاء الشرعية سواء الدينية أو الطبية أو الاجتماعية.
- المادة الإعلامية والتي تتناول فسيولوجيا الإنجاب، ووسائل تنظيم الأسرة.. الخ.
- المواد المساعدة والتي ينحصر هدفها في كسب التأييد للقضية السكانية.

وبالنسبة للفروق الفردية الهائلة بين الأفراد من الشرائح المختلفة التي تتعرض للرسالة الإعلامية السكانية فإن التباينات العديدة تشكل صعوبة أمام فعالية التأثير المتحقق من البرامج بسبب التباين بين الذكور والإناث من جهة، وبين من نالوا حظًا من التعليم ومن استمروا أميين، وبين الريفيين والحضريين، وبين صغار السن ومن وصلوا إلى مرحلة النضج والبلوغ، وبين منغلقي التفكير ومن يتقبلون الحوار... الخ. **ويقتضي الأمر أن يتم اختيار "المدخل الإقناعي" الأكثر مناسبة للجمهور المستهدف وفقًا لما يلي:**

- استخدام الأسلوب غير المباشر في تناول القضية السكانية بين الأفراد الذين يحملون معارضة قوية يكون معها الأسلوب المباشر عقيمًا وعديم الفاعلية.
- استخدام أسلوب الدخول المباشر إلى الموضوع في حالة انخفاض المستوى الفكري للجمهور المستهدف كما في حالة أبناء الريف مثلاً.
- المفاضلة بين تقديم الآراء المؤيدة لتنظيم الأسرة إلى جانب الآراء المعارضة، أم الاكتفاء بالآراء المؤيدة وحدها، وتتم المفاضلة وفق مستوى وعي الجمهور ودرجة التعليم.
- المفاضلة بين أساليب الترغيب والتخويف، ومتى يفضل استخدام كل منها بحسب درجة الرفض أثناء تقديم الرسالة.
- استخدام الأساليب العاطفية والأساليب المنطقية.
- الاستفادة من الاتصال الجماهيري ودعمه بالإقناع الشخصي.

ومع الاعتراف بالأهمية البالغة لدور الاتصال الإعلامي الجماهيري باعتباره الأقدر على الوصول إلى جماهير كبيرة، وفي وقت قليل، وبنفقات أقل من "الاتصال الشخصي" إلا أن هذا النوع الأخير يحتاج إلى استثماره بفعالية أكبر في المجتمع المصري. **وفي هذا الصدد توصي الدراسة بتفعيل دور الاتصال الشخصي من خلال:**

- أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية بأنشطتها المختلفة.
- تجمعات الفلاحين والعمال.
- مراكز الخدمات الصحية.
- المؤسسات الاجتماعية وثيقة الصلة بالقضية السكانية.

ومن جهة أخرى، توصي الدراسة بإجراء دراسات على شرائح متنوعة من الجمهور المصري.

**المحور الرابع:ضعف الفعالية التنظيمية لبرامج الاتصال الإعلامي في المجال السكاني**

برز بين أوجه القصور التنظيمية العديدة التي أوردتها نتائج الدراسات والمؤثرة سلبًا على فعالية مواجهة الإعلام للمشكلة السكانية ضعف الالتفات إلى الخصوصية التي تتطلبها البيئات المختلفة بسبب المركزية، وضعف المحددات الزمنية في التغطية الإعلامية السكانية، وضعف التوازن بين معالجة الأبعاد الرئيسية الثلاث للمشكلة السكانية، والانفصام عن الواقع الميداني بالتركيز على التنظير، وتدني ثقافة الجودة في البرامج السكانية ومشروعات تنظيم الأسرة.

**وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:**

١- أن التركيز في الاتصال الإعلامي السكاني على العاصمة، وإلى حد ما على عواصم المحافظات يؤدي إلى تمركز التخطيط والتنفيذ في بيئات جغرافية بعينها وتهميش لغيرها. وينتج عن هذا التركيز مساوئ عديدة تجملها بعض الدراسات في فقدان الإعلام السكاني المحلي لهويته وبروز النمطية،*[(١٦)] كما يؤدي إلى إضعاف جهود التخطيط والتنفيذ الإعلامي على مستوى المحليات، كما يؤدي في بعض الأحيان إلى الازدواجية بما تمثله من هدر للإمكانات. **وبهذا الصدد، فإن الدراسة توصي بما يلي:**

أ) إتاحة الفرصة للمحليات لتضع خططها والإستراتيجية السكانية التي تتوافق وظروفها المختلفة والمنبثقة من الإستراتيجية القومية للسكان، ويمكن أن يتم هذا الأمر من خلال قيادات الإعلام بتلك المحليات، وأساتذة الإعلام على أن تسير في الخط العام للإستراتيجية القومية التي يراعى في تصميمها المشاركة المتوازنة من كافة الأطراف.

ب) أن تختار القيادات الإعلامية المحلية في مواجهة المشكلة السكانية ما يتوافق مع طبيعتها من مداخل. فالمداخل التي تختارها البيئات التي تعاني من الاكتظاظ بالسكان كما في القاهرة مثلاً، لابد أن تأتي مختلفة عن بيئات أخرى تعاني من التخلخل السكاني كما في مرسى مطروح أو سيناء. كما نتوقع أن تختلف المداخل في القاهرة والإسكندرية بما يسود بيئاتها من عادات وتقاليد، عن المداخل في محافظات جنوب الصعيد. وبهذا يمكن أن تكون لكل بيئة جغرافية في مصر هويتها التي تحفظ خصوصيتها، وتضمن بذلك استقطاب الأفراد لبذل الجهود. كما نوصي بالتزام القوافل السكانية (التي سبق اقتراحها) بالتوجهات التي لا تتعارض وخصوصية أي بيئة من البيئات.

ج) إنشاء مجالس إقليمية للإعلام السكاني تمثل فيها شبكات الإذاعة وقنوات التليفزيون المحلية، والصحافة المحلية فضلاً عن أساتذة الإعلام بالجامعات الإقليمية، ومراكز الإعلام وتنظيم الأسرة، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي، وأن تضطلع تلك المجالس بدورها في تحقيق اللامركزية المنشودة، وترجمة الخصوصية التي أشرنا إليها.

د) الالتفات إلى إجراء الدراسات والبحوث التي يقوم عليها تطوير الإعلام السكاني مع تجنب الدراسات التنظيرية وتكثيف الجهد على الجوانب التطبيقية والتجريبية والميدانية.

هـ) في ضوء ما أوردته نتائج الدراسات توصي الدراسة بالتخلي عن الأسلوب النخبوي الذي تتسم به المعالجات الإعلامية للمشكلات السكانية ويقتضي هذا الأمر:

- تكثيف الاستعانة في البرامج الحوارية برجال الدين المتميزين تخفيفاً لقبضة الخبراء والمسئولين.
- إتاحة فرص أكبر لاستضافة مواطنين عاديين من قلب المجتمع لعرض خبراتهم المتصلة بالقضية السكانية.
- العمل على خلق إطار قيمي داخل الجهاز الإعلامي يتوافق مع الموروث الثقافي، ويرتقي به تقليلاً للانفصام القائم بين مضمون الرسالة ووجدان الفرد المتلقي.
- مراعاة الالتزام في تنفيذ الحملات والبرامج الإعلامية وفق جداول زمنية معلنة سلفاً، ومعروفة لجماهير المستهدفين وليس بأسلوب الطفرات الإعلامية التي لا تسبقها تهيئة كافية.

و) برغم اتفاق الكثير من الدراسات والبحوث على التحسن الذي طرأ في مجال تنظيم الأسرة منذ الثمانينيات، والذي يتضح من الانحسار النسبي للمعدلات الكلية للإنجاب، إلا أن هناك تبايناً في الرؤى حول صورة ما تم، والحاجة إلى أن تحكمه قواعد موضوعية.

وفي هذا الصدد، فإن الدراسة تقترح أسوة بما تم لضبط الجودة في قطاع التعليم إنشاء هيئة قومية مستقلة لاعتماد وحدات ومراكز تقديم الخدمات الصحية. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة بما توصلت إليه الدراسات في هذا الشأن.*(١٧)

**ويقترح أن تناط بالهيئة المهام الآتية:**

- وضع معايير الاعتماد، ومعايير جودة الأداء وقياسه في المنشآت الصحية.
- تدريب وإعداد قيادات برامج الجودة المطلوب تنفيذها.

- إدارة التمويل اللازم لتطبيق آليات الجودة.
- رعاية المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ برامج الجودة.
- إعداد الأدلة الخاصة بمعايير الأداء على كافة المستويات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص.
- ضمان قدر ملائم من الجودة في مجال التدريب والتدريس بكليات الطب والتمريض.
- رفع المستوى التقني لمقدمي الخدمات من أطباء وممرضات.

**ثالثًا: توصيات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية**

تنطلق التوصيات التي توصي بها الدراسة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلة السكانية في مصر بما سبق استكشافه من تحديات وأوجه قصور باعتبارها معوقات أمام فعالية ما تقوم به من أدوار. ومن المنظور السلبي تتجه التوصيات إلى إبراز السبل المبكرة لإزاحة تلك العقبات حتى لا تظل تكبل انطلاق المنظمات في أداء الأدوار التي استكشفها الفصل الثاني من الدراسة، مع تطعيم التوصيات بجانب إيجابي يتمثل في البدائل المقترحة للارتقاء بجوانب القصور. **ويتم تناول التوصيات من خلال ثمانية محاور كما يلي:**

١- العوامل الاجتماعية الثقافية، وأبرزها ما يتعلق بتدني ثقافة التطوع، وضعف الرغبة في المشاركة في المجتمع المصري، وما يرتبط بهما من تعثر الجهود لاستثارة دافعية المواطنين للمشاركة.*(١٨)

٢- ضعف التفات منظمات المجتمع المدني إلى فئتي المرأة والشباب في جهودها لمواجهة المشكلة السكانية.

٣- عدم وصول الأنشطة السكانية وخدمات تنظيم الأسرة التي تقدمها الجمعيات الأهلية إلى بعض مناطق الجمهورية بسبب ضعف التوازن الجغرافي في التغطية.

٤- تردي جهود النقابات المهنية والأحزاب السياسية في مجال الأنشطة السكانية.

٥- عدم كفاية التمويل لقيام تنظيمات المجتمع المحلي بالأنشطة المخططة.

٦- فتور الصلة بين تنظيمات المجتمع المحلي والمحليات.

٧- ضعف التنسيق بين الجمعيات والتنظيمات.

٨- الخلل الإداري والتنظيمي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال السكان.

٩- القصور التشريعي كمعوق أمام تنظيمات المجتمع المدني للقيام بالأنشطة في المجال السكاني.

**وتتناول فيما يلي التوصيات التي تقترحها الدراسة بالنسبة لكل من هذه المعوقات:**

**أولاً: ضعف ثقافة التطوع والمشاركة في المجتمع المصري**

من بين النتائج التي توصلت إليها دراسة ميدانية حديثة (٢٠٠٧) أجريت بشأن القضايا التي تمس فعالية جهود المجتمع المدني برز من بينها ضعف ثقافة التطوع. وقد رتبت تلك الدراسة القضايا من حيث أهميتها والتصدي لعلاجها، وكان الترتيب الأول من نصيب "بناء ثقافة التطوع لدى الشباب وتفعيل مشاركتهم"،*(١٩) أما قضية السكان ومواجهة الضغط السكاني، فقد نالت ترتيبًا متأخرًا لا يتفق والأهمية البالغة التي يعلقها المجتمع. وكان من المتصور أن تحتل الترتيب الأول دون منازع في ظل التداعيات السكانية على حاضر المجتمع المصري ومستقبله. وفي تناولها للمعوقات أمام فعالية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الشباب، وجدت أماني قنديل (٢٠٠٧) أن ٥٠,٣% من إجمالي المنظمات يرون أن قلة المتطوعين عائق رئيسي. **وفي هذا الصدد تقترح الدراسة بما يلي:**

١- تكليف لجنة من خبراء وأساتذة الاجتماع وعلم النفس بالجامعات والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لإجراء دراسة قومية على مختلف الفئات والشرائح في البيئات المتنوعة للمجتمع المصري للتوصل إلى أبعاد

هذه القضية، وأنسب السبل لحفز ثقافة التطوع والمشاركة في القضايا المجتمعية، وبالأخص القضية السكانية.

٢- حفز وتشجيع الجمعيات الأهلية بمختلف الوسائل لتبني مشروعات جادة تلبي احتياجات المجتمع المحلي والبيئة المحيطة. وفي هذا الصدد توصي الدراسة بأن تقوم كل جمعية أهلية بادئ ذي بدء بدراسة المجتمع المحلي الذي تقدم أنشطتها في إطاره للتعرف على احتياجاته، وعلى الآمال التي تداعب فئاته، وتحديد الفئات المستفيدة، وتحديث ما يتوافر لديها من بيانات حول البناء العمري والنوعي للأفراد، وطبيعة البناء الهيكلي. ويتم تصميم برامجها السكانية استنادًا إلى ما تتوصل إليه من خلال الدراسات.

٣- استثمار الحافز الديني بين مختلف وقطاعات المجتمع لبث روح المشاركة، وإعلاء قيم التطوع والتشاركية. ويقترح في هذا الصدد أن تتضمن خطب الجمعة في المساجد وعظات الأحد في الكنائس موضوعات تحفز الرغبة في التطوع في نفوس الأفراد.

٤- جعل موضوعات التشاركية، وخدمة المجتمع، والتطوع موضوعًا للندوات في مؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي، وموضوعًا للمسابقات بين الناشئة والشباب في مختلف محافظات الجمهورية.

٥- أن تقوم أجهزة الإعلام بتشجيع الأعمال وبخاصة الدرامية التي تحض على التطوع والتشاركية، وبخاصة في إطار المشكلة السكانية.

٦- أن تتوسع الدولة في إنشاء مراكز للتطوع وفي كافة محافظات الجمهورية مع العمل على تحقيق التوازن الجغرافي المنشود.

٧- أن يقوم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وأقسام الاجتماع بالجامعات والمركز الديموجرافي بالقاهرة بإجراء دراسات حول إنشاء وإدارة المراكز المقترحة في عدد من البلاد الأخرى للاستفادة من تجاربها في هذا الشأن.

**ثانيًا: ضعف التفات منظمات المجتمع المدني إلى فئتي المرأة والشباب في جهودها تجاه المشكلة السكانية:**

أظهرت نتائج الدراسات المختلفة *(٢٠) تدني الاهتمام الذي توليه الجمعيات الأهلية، وتنظيمات المجتمع المدني لفئتي المرأة والشباب برغم أهمية هاتين الفئتين تحديدًا بالنسبة لفعالية مواجهة المشكلة السكانية.

**وبالنسبة للمرأة توصي الدراسة بما يلي:**

- تشجيع الجمعيات الأهلية المختلفة أن تدرج من بين أهدافها تمكين المرأة من المشاركة على أساس من المساواة والعدالة مثل الرجل باعتبارها إحدى الضرورات لتنمية المجتمع والارتقاء به، وتمس الحاجة إليها لتحقيق المساندة المنشودة لفعالية جهود مواجهة المشكلة السكانية.
- أن تعمل الجمعيات الأهلية على اجتذاب المرأة للانخراط في أنشطة تنظيم الأسرة وغيرها من أنشطة من خلال القوافل المتحركة، والرائدات الريفيات، وإزالة كافة العوائق أمام تطوعهن. وتوصي الدراسة بإجراء دراسات على دوافع الشرائح المختلفة من النساء في مصر للانخراط في الأنشطة السكانية، والعوامل التي تقف وراء عزوفهن مع استثمار النتائج التي يتم التوصل إليها في تخطيط برامج مواجهة المشكلة السكانية.
- أن تقوم كل جمعية بتسجيل وتحديث وتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات حول السكان في منطقة عملها لمتابعة سد الفجوة بين الإناث والذكور في النواحي التربوية وخدمة المجتمع.
- عقد لقاءات حوار مع النساء للتوعية بما يتطلبه المجتمع منهن تجاه القضية السكانية، مع تسليط الضوء على نماذج ناجحة للمتطوعات في مختلف المجالات.
- أن تستحدث الجمعيات خدمة "القرض الحسن" لمن تمس حاجاتهن إليه، مع قصره على النساء المشاركات في أنشطة تنظيم الأسرة.

أن تخصص كل جمعية واحدة (أو أكثر) من عضواتها المتميزات كمندوبات للجمعية للاتصال بالأسر التي تتهاون في إلحاق فتياتها بالمدرسة، أو تشجيعهن على التسرب، واستقصاء الأسباب التي تدعوهم لذلك، والمساعدة في تذليل هذه الأسباب.

**أما بالنسبة للشباب، فتوصي الدراسة بما يلي:**

١- تشجيع الراغبين الجدد في تأسيس جمعيات للخدمة في مجال الأنشطة السكانية على إدخال نشاط العمل بين الشباب من المتزوجين حديثًا، والمقبلين عليه بهدف نشر ثقافة الأسرة الصغيرة بينهم، وترشيد اتجاهاتهم.

٢- بالنسبة للجمعيات القائمة للشباب ومن أمثلتها جمعية شباب المستقبل، وجمعية الشباب للسكان والتنمية، فإن الدراسة توصي بتشجيعهم على إدخال التوعية السكانية وتنظيم الأسرة بين أنشطتها.

**ثالثًا: ضعف خدمات الأنشطة السكانية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في بعض مناطق الجمهورية:**

من التحديات العامة ضعف إقبال الجمعيات الأهلية في مصر على أنشطة تنظيم الأسرة عمومًا لدرجة أن هذا النشاط لا يمثل نسبة لها وزنها في مجمل الأنشطة على المستوى القومي كما يتضح من التقارير الرسمية.*[٢١]

ويتمشى هذا القصور مع ما وجدته دراسة حديثة (٢٠٠٨) حول غياب التوازن الجغرافي للجمعيات الأهلية، والذي يؤدي إلى تكدس بعض المحافظات والمناطق بالجمعيات في وقت تحرم فيه بعض المناطق من خدمات تلك الجمعيات رغم مساس حاجتها إليها، وبخاصة في الريف والمناطق العشوائية. ويمكن أن يستدل على هذا القصور من وجود ٦٨,٢% من الجمعيات الأهلية في الحضر، ونحو ٢٧,٩% في الريف، ٣,٩% في المجتمعات الصحراوية.*[٢٢]

ويتضح الأمر بالأكثر عند النظر إلى التفاوت بين المحافظات، فهناك ٢٧,٧% من الجمعيات الأهلية بالقاهرة ٣,٦% في الجيزة، ٦,٤% في الإسكندرية، ٥,٩% في الشرقية، ٥,٤% في المنيا بينما تظل محافظات الوادي الجديد ومطروح والبحر الأحمر، وشمال جنوب سيناء الأقل حظاً.

**وبسبب انعكاس هذا الأمر على فعالية جهود الجمعيات في مواجهة المشكلة السكانية، فإن الدراسة توصي بما يلي:**

١- عمل خريطة قومية بالجمعيات الأهلية التي يدخل نشاط المواجهة السكانية وتنظيم الأسرة ضمن أنشطتها، لكي يستدل من خلالها على أوجه خلل التوازن الحالي، مع تشجيع الجمعيات الأهلية الجديدة أن تتجه بأنشطتها إلى المناطق الخالية من هذا النشاط.

٢- في ضوء ما أثبتته الدراسة المذكورة من إغلاق بعض مراكز تنظيم الأسرة التابعة لعدد من الجمعيات في السنوات الأخيرة، فإن الدراسة توصي بإجراء دراسة لاستكشاف أسباب إغلاق تلك المراكز، والعقبات التي تواجهها، والعمل على تذليلها.

٣- تشجيع الجمعيات الأهلية الناجحة التي تدخل القضية السكانية بين أنشطتها على فتح فروع لها في الأماكن المحرومة من تلك الخدمة، كما نوصي بتشجيعها على فتح مراكز نموذجية تستهدف بها أن تكون نموذجًا أمام الجمعيات الأخرى.

٤- أن تتولى كل جامعة من الجامعات في إطار حدودها الإقليمية، وبإشراف نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة، ووكلاء كليات الجامعة لشئون البيئة تبنى تنظيم قوافل من طلاب الجامعة خلال فترة الأجازات للأحياء الأكثر حرمانًا من خدمات السكان وتنظيم الأسرة، وبخاصة القرى والنجوع وأطراف المدن والعشوائيات. ويقترح أن تضم القافلة إلى جانب الطلاب

بعض أساتذة الاجتماع ورجال الدين المتميزين لإجراء حوار مع السكان حول المشكلة السكانية وتداعياتها، وأهمية التخطيط على مستوى الأسرة، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٥- أن تعمل كل جمعية من الجمعيات الأهلية مخططًا لا يكتفي بالأسر المترددة على الأنشطة السكانية وخدمات تنظيم الأسرة الحالية بتكثيف جهودها للوصول إلى الأسر (في داخل المدينة ذاتها أو الحي)، والرافضين للاستفادة من تلك الأنشطة. ويقترح في هذا الصدد تشكيل لجنة لهذا الأمر بكل منطقة تضم، إلى جانب رجل الدين، كل من الطبيب والأخصائي الاجتماعي. وقد يتطلب الأمر الاستدلال على تلك الأسر من واقع البيانات الإحصائية التي يجب أن تتوافر حول سكان كل منطقة وواقعهم الأسري، والتي يتم تحديثها باستمرار.

**رابعًا: تردي جهد النقابات المهنية والأحزاب تجاه المشكلة السكانية**

أظهرت نتائج بعض الدراسات عدم وجود دور فعال لغالبية النقابات المهنية، والأحزاب السياسية في النزول إلى معترك مواجهة المشكلة السكانية. وقد خطا الحزب الوطني خطوة أبعد في مؤتمره السادس (٢٠٠٩)، لكن جهوده في هذا الصدد انصرفت إلى اقتراح عدد من السياسات دون أن تخرج بها عن نطاق الينبغيات.*(٢٣).

**خامسًا: عدم كفاية التمويل لقيام تنظيمات المجتمع المحلي بالأنشطة السكانية المخططة لها**

يمثل التمويل قضية كبرى لفعالية نشاط جمعيات المجتمع المدني سواء في المجال السكاني أو غيره إلى حد أن تشير إحدى الدراسات الحديثة (٢٠٠٥) إلى مشكلة التمويل باعتبارها "**أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات الأهلية وتحد من نشاطها**" وما توصلت إليه الدراسة الميدانية لمشروعات الجمعيات الأهلية العاملة

في مجال التنمية والسكان (١٩٩٨) من أن الصعوبة الأولى أمام تلك الجمعيات، وفي كل المحافظات بدون فارق، تمثلت في توفير التمويل الكافي، وهو نفس ما أكدته دراسة الهام فطيم (٢٠٠٨) من أن التمويل وتوفير الوسائل يشكلان عائقًا كبيرًا أمام نشاط جمعيات تنظيم الأسرة. كما أضافت دراسات أخرى عزوف عدد من الجمعيات العاملة في مجال تنظيم الأسرة، ولجوئها إلى تغيير هذا النشاط بسبب ارتفاع نفقات ومصروفات هذا النشاط فضلاً عن أن خدمات تنظيم الأسرة بها غير مربحة.

**وتوصي الدراسة بأن تتضافر الجهود لمساندة الجمعيات الأهلية التي تقدم أنشطة لمواجهة المشكلة السكانية لسد احتياجاتها المالية وفق المقترحات الآتية:**

- أن تقترن المشروعات المقدمة من الجمعيات بدراسات جدوى اقتصادية واجتماعية تتسم بالمصداقية والجدية سواء بالنسبة للدولة، أو المنظمات الدولية، أو القطاع الخاص.
- أن يكون لدى كل جمعية خطة مالية مدروسة لسير الإنفاق بها وفق جدول مالي وزمني محدد.
- في ضوء الظروف المالية يبدو تلقي مساندة الدولة أمرًا ضروريًا، ويقترح أن يدخل في تحديد مساندة الدولة لدعم الجمعيات عامل التوسع الذي تحققه الجمعية في الأنشطة التي تقدمها، ومدى جودة الخدمة المقدمة.
- تشجيع تلك الجمعيات على الاستفادة مما تقدمه المنظمات المالية الإقليمية والدولية لدعم أنشطتها، وتخفيف التحكمات الصارمة في هذا الصدد.
- أن يتم توجيه التمويل اللازم لاستيراد الخامات، وتوفير الوسائل غير المصنعة في السوق المحلي المصري، بناء على دراسة مسبقة تجريها الجمعية لاحتياجاتها الفعلية وخطة توزيعها.

- أن تقوم الأجهزة الإعلامية المختلفة بتوعية القطاع الخاص لدعم الناحية المالية للجمعيات، ولا مانع من أن يشارك مع الجمعيات في دراسة الاحتياجات لتكون مشجعًا له على تقديم الدعم المنشود.
- أن تمد وزارة التضامن الاجتماعي الجمعيات بالدراسات التي تقدم لها العون في المجالات الآتية:

- كيفية التوصل إلى التقديرات المطلوبة في ظل واقعها الحالي، وفي المستقبل المنظور.
- كيفية قياس نفقات البرنامج وتتبع حركة الإنفاق وفق الأساليب العلمية والمحاسبية الحديثة.
- كيفية تحديد التكلفة بدقة تتخطى عقبة سوء التقدير.
- أساليب ترشيد الإنفاق في الأمور الأقل ضرورة، وكيفية تقليل الهدر إلى أقصى مدى من خلال تحسين التخزين والتوزيع ومراقبة الجودة، والتخفيف من الإنفاق المظهري.
- أن يدخل في إطار برامج تدريب الكوادر العاملة بالجمعية موضوعات الشفافية والمحاسبية والمصداقية، وكيفية التحقق منها على أرض الواقع.
- تشجيع الجمعيات الأهلية على الاضطلاع ببعض الأنشطة التي يمكن أن تدر دخلاً يسهم في زيادة مواردها لتتمكن من التمويل الذاتي لأنشطتها. وتقترح الدراسة تبادل الخبرات والزيادات من الجمعيات من أجل نجاح هذا الأمر.

**سادسًا: العوائق التشريعية:**

أفادت الدراسات بمساس الحاجة إلى بيئة داعمة لانطلاق تنظيمات المجتمع المدني في أنشطتها، ومن بينها الأنشطة السكانية، ويمكن أن تضم البيئة الداعمة

السياسات القومية، والتشريعات المنظمة لكافة أمور المجتمع المدني سواء المالية أو الإدارية أو التنظيمية أو غيرها.

وفي الرؤية النقدية التي أوردها تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣) حول الجمعيات، خلص إلى أن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية "قد جاء مخالفًا في مجمله – وفي روحه وفلسفته – مع الدور البناء المتوقع أن نطمح إليه وننتظره من الشريك الثالث في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو القطاع الأهلي". وأضاف التقرير أنه جاء مخالفًا للاتجاهات العالمية الحديثة في قوانين المنظمات غير الحكومية. **ومن بين العوائق التشريعية التي أوردها التقرير برز ما يلي:**

- مخالفته للاتجاهات العالمية الحديثة بالنسبة لقاعدة الاحتكام للقضاء.
- الأسباب العديدة التي أوردها القانون لحل الجمعيات، وبينها ما لا يتفق والمنطق إلى حد اعتبار الانضمام إلى ناد أو جمعية أو منظمة ومقرها خارج الجمهورية بغير موافقة وزارة الشئون الاجتماعية مدعاة للحل.
- محدودية الإعفاءات الضريبية والجمركية للجمعيات بالمقارنة بدول كثيرة في العالم.
- فرض ضرورة موافقة الجهة الإدارية على تلقي التبرعات من خارج الجمهورية.
- الرقابة المشددة السابقة واللاحقة على إنشاء أي جمعية أهلية.

وهكذا تلخصت أوجه القصور في "فرض الوصاية الأبوية للحكومة على الجمعيات، كما غلظ القانون العقوبات على العمل التطوعي بما لا يتناسب مع الفعل... كما عقد من بعض الإجراءات الإدارية والبيروقراطية....".*(٢٤)

**وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بما يلي:**

- تطوير التشريعات المنظمة لأمور الجمعيات الأهلية وتنقيتها من القيود المفروضة عليها، والتي تمثل قيدًا على انطلاق أنشطتها بدرجة مناسبة من الاستقلالية عن الأجهزة الحكومية الإدارية.
- أن يراعي قبل إصدار التشريعات المرتقبة للجمعيات الأهلية أن تحقق إشراكًا فاعلاً من جانب الجمعيات الأهلية، ومن منظمات المجتمع المدني الأخرى في صياغة تلك التشريعات قبل إقرارها، بحيث تأتي في النهاية معبرة عن كافة الأطراف، ومؤكدة للتعامل بديلاً عن الصراع بما ينعكس إيجابيًا على المجتمع.
- تشجيع أجهزة الإعلام لروح التعامل بين الدولة والقطاع الأهلي، والتخفيف من الريبة والشك في نوايا الجمعيات الأهلية.

**سابعًا: الخلل الإداري وهلامية الطابع المؤسسي للجمعيات الأهلية:**

أشارت نتائج عدد من الدراسات إلى أن عددًا من الجمعيات الأهلية لا يدار على أساس مؤسسي يتحدد في إطاره العلاقات على نحو جيد، ويكفل الشفافية والمحاسبية، مما ينعكس – على نحو أو آخر – على فعالية النظام الذي تدار به الكثير من الجمعيات التي تدخل الأنشطة السكانية ضمن برامجها. وقد احتفت دراسة عبد المعطي (٢٠٠٧) بنتائج الدراسات التي أظهرت فقدان تنظيمات المجتمع المدني للإدارة الديمقراطية وارتباطها بمحدودية دوران السلطة، وسيطرة عدد قليل من رؤساء مجالس الإدارات على مقدرات الجمعيات لفترات زمنية طويلة، فضلاً عن المعوقات المتعلقة بنقص الخبرات والمهارات الإدارية والعلمية لمن يتصدون لقيادة الكثير من المجتمعات الأهلية.*(٢٥)

وترتبط بعض جوانب الخلل المشار إليها بعدم رسوخ الطابع المؤسسي للمنظمات الأهلية، مما يقف في طريق ممارسة نشاطها كمؤسسات. ومن بين تلك

الجوانب عدم وضوح العلاقة بين المتطوعين والعاملين بأجر مما يسبب توترًا ينعكس على كفاءة النشاط. واقترحت دراسة شكر (٢٠٠٥) عددًا من المقومات الأساسية التي يتعين توفيرها في هذا الصدد، **شملت ما يلي:***(٢٦)

- البيئة الحقوقية التي تحدد لكل جمعية وضعها القانوني في المجتمع، وتكتسب من خلالها الشرعية.
- تحديد النظام الأساسي للجمعية بما يتضمنه من توزيع المهام، وشكل العضوية، وكيفية اتخاذ القرار، وتحقيق الديمقراطية في إدارة شئون الجمعية.
- أهداف الجمعية وإستراتيجيتها وبرامجها.

ومن جهة أخرى، فقد أوردت إحدى الدراسات مساس الحاجة إلى تحديث الإدارة في منظمات المجتمع المدني سواء بالنسبة لأساليب الإدارة التقليدية وإمساك الحسابات على نحو تقليدي بيروقراطي لا يتواكب مع المتغيرات المحلية والعالمية.*(٢٧)

**ولمواجهة الخلل الإداري وهلامية الطابع المؤسسي للجمعيات الأهلية توصي الدراسة بما يلي:**

١- استخدام أساليب الاتصال الإعلامي المختلفة لترشيد القيم المعوقة في إدارة منظمات المجتمع المدني ومن بينها ما يشيع في إدارات بعض الجمعيات الأهلية بالنسبة للتسلطية والأنانية، واستغلال النفوذ، والتربح، والتعالي والتشبث بالرأي، وضعف الرغبة في تداول السلطة بالجمعية، والتي تنعكس جميعها، على نحو مباشر أو غير مباشر، على فعالية الأنشطة السكانية التي تضطلع بها.

٢- عقد دورات تدريبية للقيادات والكوادر العاملة في تنظيمات المجتمع المدني يراعي أن تتضمن بعض موضوعاتها كيفية إدارة المنظمات غير الحكومية، والعوائق الإدارية، وكيفية التغلب عليها. ويمكن استخدام أسلوب تدريب المدربين TOT الذي يتيح مضاعفة أعداد المدربين الأكفاء في فترة زمنية قصيرة.

٣- أن تتبنى الجامعات الإقليمية عقد ندوات للجمعيات التي تقع في إطارها بهدف رفع المستوى الإداري بها، ومعاونتها على التغلب على ما يصادفها من عقبات، ويمكن أن تتم هذه الندوات برعاية نائب مدير الجامعة لخدمة المجتمع، وبمشاركة وكلاء الكليات لشئون البيئة وخدمة المجتمع، وأساتذة أقسام الإدارة بكليات التجارة.

٤- في سبيل مراعاة الخصوصية للبيئات المختلفة، ودعم التوجه نحو اللامركزية، توصي الدراسة بتفعيل الإطار المؤسسي الذي رسمه المجلس القومي للسكان فيما يتعلق بالمجالس السكانية على المستوى المحلي بما يتطلبه من استكمال كوادر تلك المجالس، والنزول بها بشكل متدرج إلى مستوى المراكز، على أن يتم تحديد الصلاحيات التخطيطية والتنفيذية لتلك المجالس.

٥- توصي الدراسة بإنشاء لجنة قومية تختص بتقييم ومتابعة كافة البرامج والأنشطة السكانية، مع التدقيق في اختيار الشخصيات التي تشارك في اللجنة بشفافية مطلقة، وعلى أساس العلم والخبرة، وأن ترفع تقاريرها سنويًا للمجلس القومي للسكان متضمنة جوانب الخلل التي استكشفتها، والإجراءات التي تقترحها لعلاج أوجه القصور.

**ثامنًا: صعوبة توفير الكوادر المدربة التي تستعين بها الجمعيات في تخطيط وتنفيذ أنشطتها :**

يمثل بناء قدرات العاملين في مجال تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية صعوبة أمام فعالية برامجها في هذا المجال.*(٢٨) وتتضح هذه الصعوبة بالأكثر في المحليات أكثر منها في القاهرة وعواصم المحافظات خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن بناء وتنمية القدرات أصبح اليوم عملية مستمرة تحتاج إلى التطوير على فترات متلاحقة.

**وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بما يلي:**

١- في إطار ما سبقت الإشارة إليه في مطلع هذا الفصل (الرابع) يوكل بناء وتطوير القدرات في مجال السكان على المستوى القومي إلى مركز فني يدعم بالخبراء لكي يقوم بكافة الأمور المطلوبة من حيث توفير الكوادر اللازمة، وتأهيلها، والارتقاء بمستوياتها فضلاً عن وضع المادة العلمية، وتدريب المدربين، وعقد الدورات... الخ، على أن يتبع هذا المركز المجلس القومي للسكان.

٢- أن تتشكل مراكز فرعية للمركز المشار إليه تتولى (بمعاونة المركز الفني المركزي الاضطلاع بدور فاعل في تخطيط وتنفيذ الأنشطة السكانية، وحل الاختناقات في هذا الشأن من خلال المساندة التي يقدمها المجلس القومي للسكان. وبسبب صعوبة إنشاء العدد الكافي من المراكز على مستوى المراكز والأحياء والقرى، توصي الدراسة بأن يتولى المركز الفني بالمحافظة القيام بهذا الدور ورعاية توفير الكوادر على مستويات المحافظة بتنسيق كامل مع المركز الفني الرئيسي.

٣- أن يضطلع المركز الفني الرئيسي بإعداد وتوزيع أدلة العمل التي توضح أداء الأنشطة السكانية على مختلف المستويات، فضلاً عن جوانب التدريب، وتوفير متطلباته البشرية والمادية. ويقترح أن تتضمن الأدلة شروحًا تفصيلية تعين الكوادر بالمراكز الفرعية وغيرها في هذا الشأن، وتشمل:

- كيفية إدارة موقع تقديم الخدمة.
- المواصفات التي يفترض توافرها في مقدمي الخدمة.

١- بالنسبة للدورات التدريبية التي تعقد للكوادر العاملة في الجمعيات الأهلية، **توصي الدراسة بما يلي:**

- أن يسبق تصميم البرنامج التدريبي التعرف على الاحتياجات التدريبية لهؤلاء الأفراد.
- أن يستخدم البرنامج التدريبي المنهجيات والحزم التدريبية التي تتلائم وطبيعة البيئة، ونوعية الأنشطة التي تقوم بها الجمعية.
- أن يهتم البرنامج التدريبي بإكساب المتدربين ما يأتي:
  - مهارات التواصل والاتصال الناجح بالآخرين.
  - التعاون وروح الفريق.
  - الممارسات الديمقراطية في إدارة الجمعيات.
  - ترشيد الإنفاق.
  - أساليب حشد المتطوعين وحفزهم على المشاركة الفعالة.
  - أساليب الاستقطاب الناجح للقادة الشعبيين والمحليين ورجال الدين.

وبسبب ما تمثله هذه الأخيرة من دلالة لفعالية مواجهة المشكلة السكانية، **توصي الدراسة بما يلي:**

- تنمية قدرة الكوادر على طرح القضية السكانية بأسلوب مقنع وجذاب يستند إلى الأدلة والحقائق حول الآثار الحالية والتداعيات المرتقبة للمشكلة السكانية.
- الاستخدام السليم للإحصاءات والمعلومات المتوافرة بحيث تحقق التأثير المرجو.
- تدعيم الصلة برجال الدين المتميزين، وجذب مساندين جدد للدعوة لتنظيم الأسر.

**تاسعًا: ضعف التنسيق وروح الشراكة بين الأطراف الفاعلة التي تعمل في مجال الأنشطة السكانية:**

في تناولها لضعف فعالية الجهود المبذولة في تحقيق الإستراتجية القومية لمواجهة المشكلة السكانية أدرجت دراسة حافظ يوسف (٢٠٠٨) التنافس بين الهيئات المعنية بالقضية السكانية، وعدم التنسيق بين الجمعيات ذات الأهداف المشتركة، وما يتركه من آثار سلبية على فعالية تنفيذ الخطة الإستراتيجية.*(٢٩)

وقد سبقت الإشارة إلى شدة التنافسية، وضعف المشاركة والتنسيق، والتي تظهر في علاقات الجمعيات الأهلية معًا، أو في علاقاتها بالمؤسسات الحكومية أو بالقطاع الخاص.

ومن أجل تحقيق تنسيق أفضل يمكن أن يزيد من فعالية ما تقوم به تلك الجمعيات من أدوار يقتضي الأمر تضافر جهود الجمعيات ذات الأهداف المتماثلة معًا في مشروعات مشتركة يتحقق من خلالها الاستثمار الأفضل لإمكاناتها المادية والبشرية بأنواعها، ويتيح حلولاً أفضل لما تصادفه من مشكلات بالاستفادة من خبرات بعضها البعض، وبما يتوافر لها من معلومات لخدمة الهدف القومي الذي يتعين أن يسعى الجميع إلى تحقيقه.

**وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بما يلي:**

١- وضع آلية لتفعيل التنسيق الجغرافي في إطار المحافظة الواحدة بين الجمعيات التي تتصدى للأنشطة السكانية من خلال أفرع المجلس القومي للسكان بكل محافظة من خلال خريطة يتم تحديثها سنويًا.

٢- إحياء النظام السابق بإشراك الجمعيات الأهلية العاملة في مجال السكان وتنظيم الأسرة في وضع الخطة التنفيذية على المستوى المحلي.

٣- وضع آلية لشبكة النظم الاتصالية والتنسيقية بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال السكان وتنظيم الأسرة، وتوصي الدراسة بمراعاة السعي لتحقيق التنسيق في المجالات الآتية:

- تبادل الزيارات لخلق مناخ داعم لفعالية الأنشطة.
- التشاور وتبادل الخبرات في مجال الخطط، والصعوبات التي تصادفها، والحلول المقترحة لمواجهتها.
- بحث أساليب الارتقاء بالخدمة الحالية وتبادلها مع الجمعيات التي تقدم أنشطة سكانية في المحافظات الأخرى.

- استثمار ما يتوافر من إمكانيات مادية وأجهزة وكوادر بشرية في إطار التكامل وليس التنافس، وتذليل كافة العقبات البيروقراطية.
- التوصل إلى رؤى مشتركة حول تطوير التشريعات القائمة بما يتناسب وظروف الجمعيات.

٤- ضمان حرية تدفق المعلومات، وبالأخص نتائج الدراسات والبحوث، وسهولة الحصول عليها للجميع.

٥- وضع نظام لدورية الاجتماعات واللقاءات بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال السكان على مستوى المحافظة، ودعوة أحد خبراء المجلس القومي للسكان لحضور تلك الاجتماعات ليكون همزة الوصل مع المجلس القومي للسكان، وفرصة سانحة لحل ما تواجهه الجمعيات من صعوبات.

## هوامش الفصل الرابع

١- نهله عبد التواب، "نظرة متعمقة على أسباب تباطؤ الانخفاض في معدلات الخصوبة في مصر" ورقة مقدمه المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨) ص١٠.

٢- محمد مصطفى وهيام حامد، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

٣- على عجوة، "التكامل بين الاتصال الجماهيري والشخصي في الدعوة لتنظيم الأسرة".

ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص٢٧-٢٨.

٤- وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨) - (٢٠١١/٢٠١٢).

القاهرة : ٢٠٠٧ ، ص ٣١٨.

٥- ثروت اسحاق ، مرجع سابق ، ص ١ - ١١.

٦- انظر : دليل المعلم في التربية السكانية، مرجع سابق، ص٨-١٢.

٧- سعيد جميل، (باحث رئيسي)، دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية، مرجع سابق، الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس، ص ٥٣-٢٥٧.

٨- سعيد جميل، الاتصال وترشيد الاتجاهات المعوقة للتقدم في مصر - دراسة ميدانية بالتطبيق على محو الأمية.

القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.

٩- انظر:

- فتحي أبو عيانه ، مرجع سابق ، ص ١-٥.

- آمال مسعود، "دور مؤسسات التعليم غير النظامي وبالأخص محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية"، مرجع سابق.
- ناديه محمد عبد المنعم، "دور التعليم النظامي (قبل الجامعي) في مواجهة المشكلة السكانية، مرجع سابق.

١٠- محمد سعد إبراهيم ، "الإعلام المحلي والمشكلة السكانية"، مرجع سابق.

١١- انظر: ليلى عبد المجيد، "السياسات الإعلامية الخاصة بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة في مصر – تحليل للواقع ورؤية للمستقبل" ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨) ، ص٢٥.

١٢- محمد سعد إبراهيم، "الإعلام المحلي والمشكلة السكانية"، مرجع سابق، ص٣٠.

١٣- انظر:

- ليلى عبد المجيد، مرجع سابق.
- جمال إسماعيل الطحاوي، مرجع سابق، ص١٤-١٦.
- ساميه قدري ونيس، مرجع سابق، ص١١.

١٤- ناهد رمزي، المرأة والإعلام في عالم متغير، مكتبة الأسرة، الأعمال الخاصة.

القاهرة: ٢٠٠٤، ص١٧٩ – ١٨٠.

أيضًا:

أحمد يوسف سعد، "تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية"،

مرجع سابق ، ص١٩٦-٢٢٢.

أيضًا:

إيناس أبوسيف، "الخطاب الإعلامي الموجه للمرأة حول القضية السكانية من واقع تحليل نتائج وحدة الرصد". دراسة ميدانية قدمت للمؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨) ص ١-٢١.

١٥- انظر: على عجوة، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

١٦- انظر على سبيل المثال: محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق ، ص ١٣/٢٠.

١٧- انظر: مديحه محمد عبد الرازق، "تفعيل وتطبيق معايير الجودة لمقدمي الخدمات في الصحة الإنجابية"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨) ، ص ٤-٩.

١٨- تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٧.

١٩- أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،

القاهرة : ٢٠٠٤.

أيضًا انظر: أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر،

القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٠.

٢٠- انظر:

- أماني قنديل ، ٢٠٠٧، مرجع سابق ، ص٤٧.
- تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣، ص٩٣.

٢١- تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣، المرجع السابق، ص ٦٢.

٢٢- إلهام فطيم، "دور المجتمع المدني في استخدام الاتصال الفعال لتفعيل محاور الخطة الإستراتيجية القومية للسكان" دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨) ، ص ٥.

٢٣- الحزب الوطني الديمقراطي، المؤتمر السنوي السادس ٢٠٠٩، من أجلك أنت،
القاهرة : ٢٠٠٩ ، ص ١٥٤ – ١٥٥.
٢٤- تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.
٢٥- عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص١٠٤.
٢٦- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص١٥٨.
٢٧- انظر:
- أماني قنديل، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٢.
٢٨- عبد الغني محمد عبد الغني، "بناء القدرات في مجال السكان"، دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص ٨٧-٨٨.
٢٩- حافظ يوسف، "المعوقات التي تواجه جهود المجتمع المدني وتفعيل المحاور المختلفة للخطة الإستراتيجية القومية للسكان"،
دراسة قدمت إلى المؤتمر القومي للسكان (٩-١٠ يونيو ٢٠٠٨)، ص٤٨.

# ملخص الدراسة

## تفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني
## في مواجهة المشكلة السكانية

---

**فكرة الدراسة:**

منذ أن تغير مسمى المركز القومي للبحوث التربوية عام ١٩٩٠، وأضيفت إليه لفظة "التنمية" أصبح ربط ما يجريه المركز من بحوث بمتطلبات تحقيق التنمية للمجتمع المصري توجهاً أساسياً من صميم عمل المركز لا يقل أهمية عن التوجهات التي سار عليها منذ إنشائه عام ١٩٧٢ لتطوير التعليم وحل مشكلاته.

وتعبر الدراسة الحالية، والتي تدور حول تفعيل دور أجهزة التعليم والإعلام والمجتمع المدني لمواجهة المشكلة السكانية، عن المسئولية التي يستشعرها المركز تجاه قضية مجتمعية لها خطرها أخذت في التعاظم على مدى العقود الماضية بحيث باتت تلتهم ثمار التنمية أولاً بأول، وقفزت من ثم، إلى صدر أولويات إهتمام القيادة السياسية، مما دعا السيد/ رئيس الجمهورية إلى التحذير على نحو متكرر بأن المشكلة السكانية هى الخطر الأكبر الذي يحيق بحاضر الوطن ومستقبله، ودعوته لحشد جهود كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات ورجال الفكر والإعلام والاجتماع، لتتضافر جهودهم معاً لتطويق المشكلة السكانية قبل أن تقضي على الأخضر واليابس في مصر. لذلك، كان من المتعين على المركز أن يدلي بدلوه في هذه القضية الهامة، فأجرى دراسة ميدانية عام ٢٠٠٣ إستكشف من خلالها دور كل من التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية، وتأتي الدراسة الحالية في ٢٠١٠ إستكمالاً للدراسة الأولى لتركز على كيفية تفعيل الدور كما سبق استكشافه.

**هدف الدراسة وتساؤلاتها:**

يتمثل الهدف النهائي للدراسة في التوصل إلى عدد من التوصيات التي تكفل تفعيل الدور الذي تقوم به ثلاثة من الأجهزة الهامة ذات التأثير الكبير على قطاعات عريضة من أبناء المجتمع، تجاه المشكلة السكانية، وتشمل هذه أجهزة التعليم والإعلام والمجتمع المدني.

**وإلى جانب الهدف المشار إليه، فقد اتجهت الدراسة إلى توفير الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

١- ما أبعاد المشكلة السكانية في مصر؟

٢- ما مظاهر "الفعالية المفتقدة" لمواجهة المشكلة السكانية على مدى العقود الماضية؟

٣- ما آفاق الدور الذي يمكن أن تضطلع به كل من مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية؟

٤- ما التحديات وأوجة القصور التي تعوق مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني عن تحقيق الآفاق المتاحة أمامها في مواجهة المشكلة السكانية؟

٥- ما التوصيات الكفيلة بدور أكثر فعالية لمؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية؟

**مشكلة الدراسة:**

تقوم مشكلة الدراسة على أساس الإفتراض الذي تدعمه الإحصاءات ونتائج الدراسات والتقارير بأن الجهد المبذول في مواجهة المشكلة السكانية في مصر، برغم إنقضاء خمسة عقود على إعتراف الدولة في ميثاق العمل الوطني (١٩٦١) بما تمثله تلك المشكلة من خطورة على مستقبل التنمية، لم يكن بالقدر الكافي من الفعالية.

**ويتم إتخاذ الوضع السكاني الحالي بالنسبة للأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية وهى:**

- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.
- خلل التوزيع الجغرافي للسكان.
- تردي الخصائص السكانية في المجالات التعليمية والصحية والإقتصادية والإجتماعية.

وما يكتنف تلك الأبعاد من إشكاليات في المجتمع المصري كأساس نتعرف من خلاله على عدم تحقق الفعالية المنشودة.

ويقوم تعقيل مشكلة الدراسة من خلال تحليل الفجوة بين "الآفاق المتاحة" لدور كل من المؤسسات الثلاثة (التعليم – الإعلام – المجتمع المدني)، في مقابل تردي المتحقق بالفعل بسبب التحديات التي تكتنف أداء كل منها لدورها، وأوجه القصور المختلفة في الممارسات العملية للمواجهة.

وتوصلنا الفجوة المشار إليها إلى نقاط الضعف المعوقة لتحقيق الفعالية، والتي تتجه إليها الدراسة في تصميم التوصيات الكفيلة بتحويل الفعالية المفتقدة إلى فعالية ملموسة وناجزه.

**أهمية الدراسة :**

تنطلق أهمية الدراسة الحالية، وهى تتصدى لكيفية تفعيل جهود المؤسسات ذات الدور الهام في مواجهة المشكلة السكانية، من أن العديد من المؤسسات التي يعول عليها المجتمع المصري في مسيرته المستقبلية للمواجهة الفعالة للمشكلة السكانية في المرحلة القادمة تفتقر بدرجة ما إلى دراسة علمية تؤدي إلى توصيات ذات مصداقية علمية يمكن الاستهداء بها في التفعيل المنشود للمواجهة.

وفي سبيل تحقيق المصداقية المنشودة، فإن الدراسة الحالية تتصدى لإستكشاف أبعاد "الفاعلية المفتقدة" القائمة حالياً في مواجهة المشكلة السكانية، ثم تستكشف الآفاق العريضة للدور الممكن أن تضطلع به كل مؤسسة من المؤسسات

الثلاث في مواجهة المشكلة السكانية، وتضعه في مقابل التحديات القائمة، وأوجه القصور التي تكبح فعالية الجهود المبذولة.

وتأتي التوصيات في توافق مع التحديات وأوجه القصور التي تم استكشافها.

## خطة الدراسة

**تتكون الدراسة من أربعة فصول كما يلي:**

**الفصل الأول : المشكلة السكانية في مصر والفعالية المفتقدة في مواجهتها**

ويتخذ الفصل من الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية:

- المعدلات المرتفعة للزيادة السكانة.
- خلل التوزيع السكاني.
- تردي الخصائص السكانية.

أساساً لاستكشاف جوانب الفعالية المفتقدة في المواجهة.

**الفصل الثاني : آفاق الدور المنوط بالتعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية**

ويستكشف الفصل طبيعة رسالة كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث، وآفاق الدور التي تقوم به كل منها بإزاء المشكلة السكانية، وبهذا يبرز الفصل المجال الذي يمكن أن تتحرك كل مؤسسة في إطاره حتى يتحقق لها دورها الفاعل.

**الفصل الثالث : التحديات وأوجه القصور في أداء المؤسسات الثلاث لدورها في مواجهة المشكلة السكانية**

وقد ميز الفصل بين "التحديات" و "أوجه القصور" التي تكتنف الممارسات التي تتم في كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث في مواجهتها للمشكلة السكانية لكى تستند إليها التوصيات المقترحة للتفعيل، والتي خصص لها الفصل الرابع.

**الفصل الرابع: مقترحات الدراسة لتفعيل دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية**

**أهم نتائج الدراسة وتوصياتها:**

**أ) نتائج الدراسة:**

باستكشاف الدراسة للتحديات وأوجه القصور المعوقة لفعالية أداء مؤسسات الدراسة لأدوارها في مواجهة المشكلة السكانية توصلت إلى ما يلي:

**أولاً: التحديات العامة المشتركة بين المؤسسات الثلاثة، وقد شملت ما يلي:**

١- تحدي الإتاحة.

٢- تدني المستوى الثقافي للمجتمع المصري.

٣- غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة.

**ثانياً: التحديات وأوجه القصور المعوقة لفعالية أدوار مؤسسات التعليم، وقد شملت ما يلي:**

١-أوجه القصور المتعلقة بالمعلمين الذين يتصدون لتدريس التربية السكانية:

أ- في مرحلة إعدادهم الأساسي قبل بدء الخدمة.

ب- ما يتلقاه المعلمون من تدريب وتنمية مهنية أثناء الخدمة.

* بالنسبة لتخطيط البرامج التدريبية.
* بالنسبة لأساليب التدريب المستخدمة.
* بالنسبة للأجهزة والوسائل وأماكن التدريب.
* بالنسبة للأثر القريب والبعيد للتدريب.

جـ- أوجه القصور في مناهج ومقررات التربية السكانية.

د- الطرق المستخدمة في تدريس التربية السكانية.

**ثالثاً: التحديات وأوجه القصور المعوقة لفعالية أدوار مؤسسات الإعلام**

أ- أبرز التحديات المعوقة لأداء أجهزة الإعلام لدورها في المواجهة، وشملت

١- غياب الفلسفة الإعلامية المستندة إلى أسس علمية.

٢- غلبة الموروث الثقافي السلبي وضعف فعالية إختراقه.

٣- ضعف فعالية التخطيط الإعلامي.

ب- أوجه القصور في الممارسات الإعلامية تجاه المشكلة السكانية، وشملت

١- أوجه القصور في معالجة **التليفزيون** للمشكلة السكانية.

٢- أوجه القصور في معالجة **الإذاعة** للمشكلة السكانية.

٣- أوجه القصور في معالجة **الصحافة** للمشكلة السكانية.

٤- ضعف كفاءة العملية الاتصالية.

**رابعاً: التحديات وأوجه القصور المعوقة لفعالية أداء مؤسسات المجتمع المدني.**

**وقد شملت التحديات ما يلي:**

١- ضعف ثقافة المشاركة والديمقراطية والتطوع في المجتمع المصري.

٢- توتر العلاقة بين سلطة الدولة والمجتمع المدني.

٣- إشكالية ارتباط منظمات المجتمع المدني بالخارج.

**وشملت أوجه القصور جوانب أبرزها:**

١- ضعف التمويل وتداعياته.

٢- ضعف القدرة على اجتذاب الكوادر اللازمة.

**توصيات الدراسة** :

**١. التوجهات العامة التي توصلت إليها الدراسة لتحقيق فعالية مواجهة المشكلة السكانية، وتوصياتها الإجرائية بالنسبة للجوانب العامة الآتية:**

أ- تكريس تكامل فعال لمواجهة المشكلة السكانية.

ب-تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال السكان على تعدد الجهات التي يتبعونها.

ج- الارتقاء "بالاتصال الإنساني" كأساس لتحقيق التطوير المنشود لتوجهات الأفراد وقناعاتهم بالنسبة للقضايا السكانية.

د- الوفاء بالاحتياجات التمويلية لبرامج مواجهة المشكلة السكانية.

**٢. تفعيل دور المؤسسات التعليمية في مواجهة المشكلة السكانية، وقد شملت المحاور العامة الآتية:**

أ- تدعيم شبكة التعليم المجتمعي.

ب-الارتقاء بالدور الاجتماعي لتنظيمات التعليم غير الرسمية.

ج-ملافاة أوجه القصور الكمية والنوعية بالنسبة لمن يتصدون للتربية السكانية في إطار المحاور الآتية:

١- الارتقاء بالمعلمين في طور التكوين.

٢- الارتقاء بتدريب المعلمين أثناء الخدمة.

٣- تطوير طرق تدريس التربية السكانية.

٤- تطوير مناهج التربية السكانية.

**٣. تفعيل دور الإعلام في مواجهة المشكلة السكانية:**

وشملت المحاور العامة الآتية:

أ- كيفية مواجهة ضعف الاختراق الإعلامي لبعض الفئات والشرائح.

ب-مواجهة تدني موقع المرأة في الإتصال الإعلامي.

ج- الارتفاع بكفاءة العناصر الإنسانية التي تتصدى للمشكلة السكانية.

د- مواجهة ضعف الفعالية التنظيمية لبرامج الاتصال الإعلامي في مجال قضايا السكان.

**٤. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية: وشملت المحاور العامة الآتية:**

أ- كيفية مواجهة ضعف ثقافة التطوع والمشاركة في المجتمع المصري.

ب-كيفية مواجهة ضعف التفات منظمات المجتمع المدني إلى فئتي المرأة والشباب في جهودها تجاه المشكلة السكانية.

ج- مواجهة ضعف الأنشطة السكانية التي تقدمها الجمعيات الأهلية في بعض مناطق الجمهورية.

د- كيفية الارتقاء بجهد النقابات والأحزاب تجاه المشكلة السكانية.

ه- كيفية التغلب على صعوبات تمويل تنظيمات المجتمع المدني.

و- كيفية التغلب على العوائق التشريعية التي تكبل جهود تنظيمات المجتمع المدني.

ز- كيفية علاج الخلل الإداري وهلامية الطابع المؤسسي للجمعيات الأهلية.

ح- كيفية التغلب على صعوبة توفير الكوادر المدربة التي تستعين بها جمعيات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ أنشطتها.

ط- كيفية الارتقاء بالتنسيق، وروح الشراكة بين الأطراف الفاعلة في مجال الأنشطة السكانية.

## Summary

### Enriching the Role of Education, Information and Civic Society in Confronting the Overpopulation Problem

---

The ultimate goal of the study is to reach a number of recommendations that enable three influential institutions in the Egyptian society, namely: Education, Information and Civic Society, to undertake a more effective role in the population problem.

The study problem builds on the major assumption that the efforts so far undertaken in confronting the population problem in Egypt have failed to achieve the aspired success in the last five decades. The study focuses on the three dimensions of the "population" as a study problem in the Egyptian society:

- The high increase rate throughout the period from the mid-20th Century up to the present time.
- The geographical misdistribution of the population over the Egyptian inhabited area.

- The deteriorating population characteristics educationally, socially, economically and physically.

The study problem is intellectualized in accordance with the Change/No Change analysis recommended by Holmes' Problem Approach which is adopted throughout the study.

The wide horizons of the roles allowed to each of the three chosen institutions are put against the modest and narrow roles which are actually undertaken. Chapter two focuses on the analysis of role horizons. Three major issues were dealt with:

- "Population Education" which represents the core of the role of the educational institutions.
- "Interactive Communication" on which is based the whole function of all the Information Institutions.
- "Partnership and Volunteer efforts" which embody the developmental role of almost all the civic societies in Egypt and elsewhere.

Chapter three is after the other side of the picture. It analyzes various challenges, and practice weaknesses in the work of each

the three main institutions. In so far as the Education institutions are concerned, the chapter focuses on four defects namely: the absence of an integrated strategy for combating the population problem, training of population cadres in the fields of Education, Information, and Civic Societies. The Population Education syllabuses, teachers and teaching methods were also dealt with. As for the role of the Information Institutions, the study focuses on the cultural heritage, and the defected information philosophy and planning in the Egyptian society. As for the role of civic societies, issues such as the shortage in trained cadres, mistrust on part of the government towards societies, and the insufficient finance allotted for civic activities, as the major challenges.

Chapter four of the study deals with the recommendations that are likely to push forward the efforts undertaken by each of the three institutions: Education, Information and Civic society. The chapter deals in detail with some general recommendations which deal with general issues such as the effective integration of efforts undertaken in combating the population problem, upgrading the training standard of the cadres involved in the

population problem, satisfying the financial needs and uplifting. the interactive communication and convictions of the Egyptian adults towards the population issues were given due care. Besides the general recommendations, the study gave special attention to the operational aspect of some recommendations which provide the authorities in each of the three chosen institutions to realize their plans to enrich and vitalize their roles in combating the Population Problem.




طبع بمطبعة
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
جمهورية مصر العربية
البرج الفضى ١٢ ش واكد من ش الجمهورية- القاهرة
الرمز البريدى ١١٥١١ ص . ب ٨٣٦ العتبة
تليفون: ٢٥٨٩٠٩٨٠-٢٥٨٩٠٤٨٢-٢٥٨٩١٧٤١
٢٥٩٣٠٤٧٣-٢٥٩٣٠٤٦٨-٢٥٩٣٠٤٣٥-٢٥٩٣٠٤٥٤
فاكس: ٢٥٩٣٨٧٨٨
**E-MAIL**: ncerd@ncerd.org
**WEB SITE**: http:// www.ncerd.org

**مدير المطبعة**
أ. عادل الخولى





جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية